الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـــد خيضر– بسكـــرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة – مع الإشارة لحالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالب

– الياس الجموعي برابح.

الأستاذة المشرفة:

- أ .د. دلال بن سمينة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ. أحمد غراب	أستاذ مساعد (ب)	رئيسا	بسكرة
أ.د. دلال بن سمينة	أستاذ التعليم العالي	مقررا	بسكرة
أ. مريم طبني	أستاذ مساعد (ب)	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـــد خيضر– بسكـــرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم التجارية

الموضوع

أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مع الإشارة لحالة الجزائر

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالب

- **الياس الجموعي برابح**

الأستاذ المشرف:

- **أ.د. دلال بن سمينة**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
أ. أحمد غراب	أستاذ مساعد (ب)	**رئيسا**	**بسكرة**
أ.د. دلال بن سمينة	أستاذ التعليم العالي	**مقررا**	**بسكرة**
أ. مريم طبني	أستاذ مساعد (ب)	**مناقشا**	**بسكرة**

الموسم الجامعي: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عزوجل : "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول الرسول ﷺ:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي نعمنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه، وإعانته لنا ومنحنا الرشد والثبات، آمنين أن يتقبله منا خالصا لوجه الكريم.

يسعدني في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذة الفاضلة الدكتورة" دلال بن سمينة "، المشرفة على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا، حيث كان لخبرتها وإرشاداتها ولطفها أكبر الأثر في إتمام هذه المذكرة بحمد الله، فلها مني كل الاحترام والوفاء والتقدير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، التي من شأنها أن توجه هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه إلى أساتذتي بأسمى عبارات الود والعرفان على كل ما قدموه لنا خلال مسارنا الدراسي، وإلى كل أعضاء كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير.

ونتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساهم معنا لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب رادين من المولى عزّ وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

وشكرا

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء

إلى من سعوا لكي أنعم بالراحة والهناء

والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمريهما

إلى جميع أفراد أسرتي إخوتي وأخواتي

إلى كل من ساعدني في إتمام البحث إلى كل زملائي بالجامعة

الياس الجموعي

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحرب الروسية–الأوكرانية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وفي الجزائر، ومن أجل تحقيق أهداف البحث، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات النموذج وتحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها.

وأظهرت الدراسة أن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغييرات جوهرية في البيئة الاستثمارية العالمية، مما أدى إلى ضغوط هبوطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و انتشار الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الحرب ، و شهدت توجهات الاستثمارات العالمية تحول كبير، حيث أصبحت الاقتصاديات النامية وجهة رئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالرغم من عدم وجود تأثير ملموس للحرب الروسية والأوكرانية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أن هناك تأثيرا خاصا يتعلق بتقلبات أسعار النفط والغاز وثقة المستثمرين والاستقرار الاقتصادي العام ، ومن خلال ما تم التوصل إليه توصي الدراسة بضرورة تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، و اتخاذ إجراءات شاملة لتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية، تحسين البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية : الحرب الروسية –الأوكرانية، الاستثمار الأجنبي المباشر ، مناخ الاستثمار، الجزائر.

Study Summary

This study aimed to examine the impact of the Russian-Ukrainian war on global foreign direct investment (FDI) trends and in Algeria. To achieve the research objectives, we used the descriptive-analytical approach to describe the model variables and analyze the obtained data and statistics.

The study revealed that the Russian-Ukrainian war caused significant changes in the global investment environment, leading to downward pressure on FDI flows and the spread of economic crises resulting from the war. Global investment trends witnessed a major shift, with developing economies becoming a primary destination for FDI flows. Despite the lack of a tangible impact of the Russian-Ukrainian war on FDI in Algeria, there is a specific effect related to fluctuations in oil and gas prices, investor confidence, and overall economic stability. Based on the findings, the study recommends the necessity to improve the investment environment in Algeria, take comprehensive measures to enhance the legal and regulatory environment, improve infrastructure, enhance the business climate, and strengthen governance and combat corruption.

- Keywords: Russian-Ukrainian war, foreign direct investment, investment climate, Algeria.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
.1	صادرات روسيا في الأسواق العالمية	08
.2	نسبة تبعية بعض دول العالم بروسيا وأوكرانيا من مادة القمح	17
.3	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي	43
.4	جحم تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر خلال(1998–2022)	60
.5	القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال 2002–2018	64
.6	أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022–2023	66
.7	وضعية الجزائر وترتيبها في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	68
.8	موقع الجزائر حسب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة –2010 2019	69
.9	وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية المكون للمؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010–2019.	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
أ	نموذج الدراسة.	د
1.	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.	44
2.	الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاقتصاديات المتقدمة والناشئة (مليار دولار)	46
3.	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020–2021	47
4.	أكبر 15 متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2021	48
5.	مكافحة الاستثمار الأجنبي المباشر لمواكبة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة	50
6.	مقدار زيادة الخدمات في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر	51
7.	الجغرافيا السياسية وتأثيرها في قرارات الاستثمار.	52
8.	ارتفاع الاستثمار في البيئية التكنولوجية	53
9.	النسبة المئوية للمشاريع الجديدة للبلدان النامية.	54
10.	يمثل جحم تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر خلال(1998–2022)	61

مقدمة

لم يكد الاقتصاد العالمي يتعافى من تداعيات جائحة كورونا حتى اندلع الصراع الروسي الأوكراني في ظل ظروف اقتصادية عالمية غير مواتية، ليزيد من حدة الأزمة على كافة الدول،إذ اندلعت الحرب في 2022 لتشكل واحدة من أخطر الأزمات الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين، وبدأت هذه الأزمة بتصاعد التوترات السياسية والعسكرية بين روسيا وأوكرانيا، وصولا إلى تدخل عسكري واسع النطاق من قبل روسيا إلى أن أثرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، وأدت إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا من قبل الدول الغربية، مما أدى إلى اضطرابات كبيرة في الأسواق العالمية شملت التأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة، وتعطيل سلاسل التوريد، وزيادة الضغوط التضخمية على المستوى العالمي.

وقد فاقمت الحرب حالة عدم اليقين تجاه آفاق الاقتصاد العالمي وارتفعت احتمالية معاناة غالبية الدول حول العالم من الركود فضلاً عن المعنويات السلبية في الأسواق المالية وهذا ما سيلقي بضلاله حتما على توجهات الاستثمارات الاجنبية المباشرة وكذا سياسات الدول تجاه هذه الاستثمارات

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركا للعجلة الاقتصادية ومن أهم أدوات التمويل والتنمية الاقتصادية في العصر الحديث إذ شهد انتشارا كبيرا في الآونة الأخيرة وأصبح توفير المناخ الملائم من اجل استقطابه هو المسعى الاقتصادي الأول و الأهم لأي دولة

ويتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة متغيرات منها التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة، التي تشكل تحديا كبيرا أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم فبينما يسعى المستثمرون الأجانب إلى استقرار سياسي واقتصادي عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإن الأزمات الجيوسياسية تزيد من المخاطر والتقلبات، مما يدفع المستثمرين إلى التراجع أو إعادة النظر في استثماراتهم

في حالة الجزائر، التي تسعى بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم نموها الاقتصادي، يمكن أن يكون للأحداث الجارية في أوكرانيا تأثيرات ملموسة على قدرتها على جذب المستثمرين الأجانب إذ أن فهم الأثر المتبادل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتوترات الجيوسياسية يساعد على صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الأزمات العالمية.

I. إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية:

تحاول الدراسة الوقوف على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هو أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وفي الجزائر؟**

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي العوامل المؤثرة على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

2- ما هو أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي ؟

3- كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على التوجهات الإقليمية والقطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي؟

4- ما هي تداعيات الحرب الروسية- الأوكرانية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر؟

II. الدراسات السابقة:

من خلال عملية البحث، تم الحصول على مجموعة من الدراسات تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والحرب الروسية الأوكرانية، وذلك من عدة زوايا و مفاهيم مختلفة ، منها ما تعلق بالحرب الروسية الأوكرانية، ومنها ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ، إلا أن الدراسات التي تربط المتغيرين معا كانت قليلة، وقد ساعدتنا هذه الدراسات في توجيه البحث والدراسة وندرج فيما يلي أهم هذه الدراسات:

1. **الدراسة الأولى:** مُحَمَّد بوعصيدة. (2021/2020). دراسة تحليلية استشرافية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر افاق 2023. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

- وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان المضيفة، إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع استعراض واقع مناخها الاستثماري، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية.، مع اقتراح مجموعة حلول فيما يتعلق بالسياسات التي تهدف لزيادة هاته التدفقات
- وتوصلت إلى أن هناك تزايد في اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إقرار جملة من التشريعات والنصوص التنظيمية و التي تضمنت حوافز وضمانات تهدف إلى تحفيزه وجدبه، التذبذب الحاصل في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر، والتي سجلت أعلى مستوى لها خلال الفترة2002 -2008 ، ضعف نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر)انخفاض مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي بسبب ترافقها مع الاستثمارات الكبيرة التي اقرنها الجزائر نتيجة تحسن الأوضاع المالية والمتأتية من مداخيل المحروقات.

2. **الدراسة الثانية:** ريمة برج راسوطة. (2022/2021). مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر–رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية–. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 03.

- وقد هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر ومعرفة محسناته ومعوقاته بالإضافة لمحاولة الاستفادة من تجارب بعض الدول الناجحة التي استطاعت أن تنجح في هذا المجال، وكذلك تقييم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ومعرفة إن كان لها جدوى في رفع حصيلة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وتوصلت إلى نتائج أهمها: جاء متغيري البنية التحتية ومؤشر التنمية البشرية معاكسة لما تذهب إليه النظرية الاقتصادية حيث تأتي إشارتي معلمتي المتغيرتين سالبة وهو ما فسر بقصور عدد خطوط الهاتف في التعبير عن متغيرة البنية التحتية، مما استوجب استبعادها من النموذج وتعذر استبدالها بمتغيرة مفسرة أخرى نظرا لعدم توفر الإحصائيات الكافية لذلك، أما مؤشر التنمية البشرية الذي جاء بإشارة سالبة والذي قد يرجع إلى اعتبار أن مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لهذه البلدان لا تحتاج إلى يد عاملة مؤهلة، إن التحسن الطفيف في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر راجع إلى مكونين مهمين لمناخ الاستثمار هما الانفتاح التجاري والقوى العاملة. تعتبر التقلبات في سعر الصرف من العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل تحسن في سعر الصرف بواحد 1% يؤدي إلى تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بـ 0.40 %.

3. **الدراسة الثالثة:** بسنت جمال. (21 07, 2022). *صدمات متتالية: الحرب الأوكرانية والاستثمار الأجنبي المباشر*، المركز المصري للفكر ولدراسات الإستراتيجية: https://ecss.com.eg/20109/.

- وقد هدفت الدراسة إلى: استعراض أهم اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عامي 2021 و2022 مع استعراض تأثيرات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على معنويات المستثمرين والاستثمار في مجالات التنمية المستدامة
- و توصل إلى إن الاستثمار الأجنبي المباشر لن يفلت من تداعيات الحرب الأوكرانية واسعة النطاق وذلك بعدما بدأ في التعافي الجزئي من تأثيرات جائحة كورونا مع إلغاء الإجراءات الاحترازية وحالات الإغلاق وانتشار عمليات التلقيح وعودة الحياة لطبيعتها من جديد.

4. **الدراسة الرابعة:** منال هاني. (05 12, 2022). الحرب الروسية على اوكرانيا و اثرها على الاقتصاد العالمي : الواقع والدروس المستفادة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 02* (25).

- وقد هدفت الدراسة الى: معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا، استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال الاقتصادي.
- وتوصلت الدراسة إلى ان الحرب الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا، فأصبح الأمن الغذائي مهددا في العديد من بلدان العالم و من هنا أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد و تحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية و تجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل.

5. **الدراسة الخامسة:** عمار علوني. (30 06, 2023). أثر الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العالمي. *المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، 06* (01).

- وقد هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على دول العالم ولتبيان مستوى هذه الآثار وكيف تم الاستعداد لها.
- وقد توصلت إلى أن هذه الحرب أثرت على العالم من خلال ارتفاع مستويات التضخم بسبب الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة العالمية والمعادن والحبوب التي تسهم بشكل أساسي في إنتاج السلع والخدمات العالمية ، ونقص الإمدادات في الطاقة والسلع الأساسية وتراجع مستويات النمو أما في الدول ذات الدخل المنخفض فالأمر أصبح أكثر خطورة لان أثار الحرب وصلت إلى حد المجاعة ونقص الغذاء.

– **موقع الدراسة من الدراسات السابقة:** شهدت الأبحاث الأكاديمية والدراسات التحليلية اهتمامًا واسعًا بتأثير النزاعات الدولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على سبيل المثال، ما تم تناوله في الدراسات السابقة التي تطرقنا لها حول في تأثير الصراعات الإقليمية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وأشارت إلى أن النزاعات تؤدي إلى زيادة المخاطر السياسية والاقتصادية، مما يقلل من جاذبية هذه الدول للمستثمرين الأجانب.

رغم هذه الدراسات، لم يتم تناول تأثير الحرب الروسية الأوكرانية بشكل مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بشكل كاف. والدراسات السابقة ركزت غالبًا على تأثير النزاعات في المناطق القريبة من مسارح النزاع و على العالم، مع إغفال

تأثيرات غير مباشرة قد تمتد إلى مناطق أبعد، مثل الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، لم تستكشف الدراسات بشكل تفصيلي كيف يمكن للاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية، نتيجة الحرب، أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد يعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة.

تهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوات من خلال تحليل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستتناول الدراسة كيفية تأثير النزاع على مخاطر الاستثمار، والتغيرات في أسعار الطاقة، والتحولات في السياسات الاقتصادية خاصة الاستثمارية التي تتبناها الجزائر. من خلال تقديم رؤى عن واقع الجزائري الاستثماري، كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهامات تفيد الباحثين في هذا الموضوع في فهم الديناميكيات المعقدة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة النزاع.

III. نموذج و فرضيات الدراسة

1- نموذج الدراسة:

تم وضع نموذج دراسة في ضوء الدراسات السابقة و البحوث ذات صلة بالموضوع الخاص ببحثنا و يتألف النموذج من متغيرين:

- المتغير الأول وهو المتغير المستقل و يتمثل الحرب الروسية الأوكرانية.
- المتغير الثاني وهو المتغير التابع و يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل(أ): نموذج يمثل متغيرات الدراسة

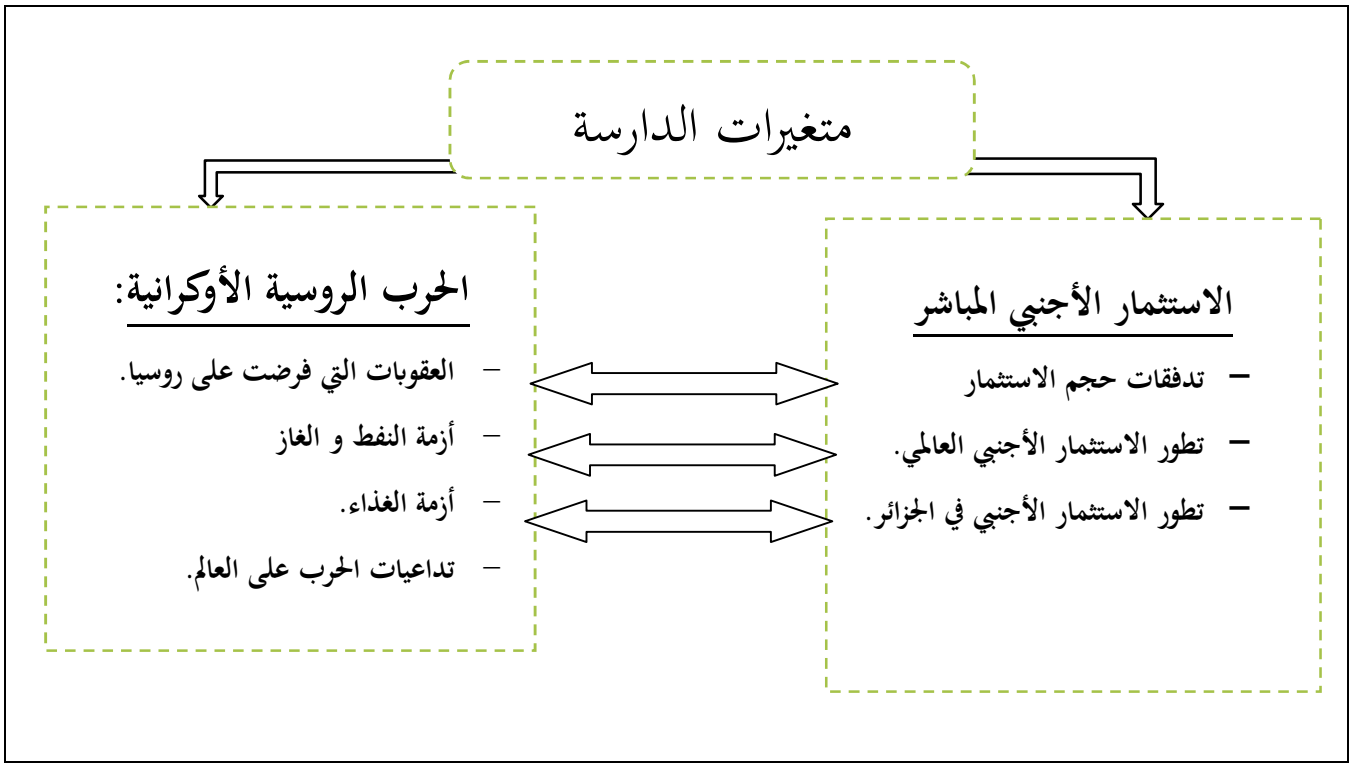

المصدر: من إعداد الطالب اعتماد على دراسات سابقة

2- **فرضيات الدراسة**

كإجابة مبدئية للأسئلة المطروحة نضع الفرضيات التالية والتي سيتم اختبارها من خلال الدراسة:

أ. **الفرضية الأولى:**تتأثر توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول المضيفة للاستثمارات

ب. **الفرضية الثانية:** تسببت الحرب في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وأثرت سلبيا على مناخ الأعمال والاستثمار.

ج. **الفرضية الثالثة:** أصبح توجه الاستثمارات الأجنبية الحرب نحو الدول النامية وبعيدة عن مناطق الصراع وفي القطاعات الأقل مخاطرة.

د. **الفرضية الرابعة:** أدت الحرب الروسية-الأوكرانية إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

IV. التموضع الأبستمولوجي ومنهجية الدراسة:

1- التموضع الأبستمولوجي:

من أجل إضفاء صفة القبول على العمل البحثي ونتائجه تم الاعتماد على النموذج الوضعي الواقعي والنموذج التفسيري لشرح وفهم متغيرات الدراسة بحيث يسمح هذان النموذجان بأن تكون الدراسة أكثر موضوعية وتسمح بإدراج صفة الذاتية والحكم الشخصي والاستنتاج على مختلف متغيرات هذا العمل.

1. **منهجية الدراسة:**

من أجل دراسة الإشكالية والإجابة على الأسئلة المطرحة والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث أنه تم اعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة من خلاله تم عرض المفاهيم الخاصة بمتغيري الدراسة ، والمنهج التحليلي اعتمدنا عليه في تحليل البيانات والإحصائيات التي تم تحصل عليها من خلال البحث.

V. تصميم البحث:

يختص هذا العنصر المتعلق بتصميم البحث بتحديد مختلف أبعاد البحث وعناصره و التي تتمثل في:

1- هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوقوف على أثر الحرب الروسية- الأوكرانية على الاقتصاد العالمي ومناخ الأعمال والاستثمار.
- تحليل أثر الحرب الروسية- الأوكرانية على التوجهات الإقليمية والقطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى تأثره بالحرب الروسية -الأوكرانية.

2- **نوع الدراسة:** بناء علاقة ارتباط بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر و أثار الحرب الروسية الأوكرانية.

3- **مدى تدخل الباحث:** تم وصف و دراسة الأحداث كما هي بشكل دقيق وصادق وحيادية التحليل لإنتاج علم موضوعي أي كان التدخل بالحد الأدنى.

4- **التخطيط للدراسة:** الدراسة معلمية تحليلية

5- وحدة التحليل: تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي وفي الجزائر

6- **المدى الزمني:** تمت على مرة واحدة حيث تم انجاز الجزء النظري والتطبيقي وإعادة صياغته وتعديله مع بداية شهر مارس 2024.

7- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في الموضوع ذاته والأهمية الكبيرة التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم مصادر التمويل التي تؤثر بشكل مباشر على مستويات النمو الاقتصادي، لا سيما في الدول النامية، وتبرز الدراسة كيف أن التوترات الجيوسياسية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، قد أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف أنحاء العالم، وتركز الدراسة على تحليل تأثير هذه الحرب بشكل خاص على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مما يوفر فهما أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها الجزائر.

8- هيكل الدراسة

من خلال هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول و هي تتمثل في:

- **الفصل الأول**:تم تطرق في هذا الفصل إلى الحرب الروسية –الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول جذور الحرب الروسية-الأوكرانية وأسبابها والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية على الاقتصاد العالمي.
- **الفصل الثاني**: تم تطرق في هذا الفصل إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة واهم العوامل المتحكمة في توجهاتها حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في الدول المضيفة.
- **الفصل الثالث**: دراسة تحليلية بعنوان توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمة الروسية-الأوكرانية تطرقنا في المبحث الأول إلى اثر الأزمة الروسية –الأوكرانية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و المبحث الثاني كان حول تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

الفصل الأول:

الحرب الروسية-الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي

تمهيد

شهدت العلاقات بين روسيا وأوكرانيا منذ تسعينيات القرن الماضي أزمات متتالية حول عدة قضايا، بعضها كان نتاجا طبيعيا لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق، وكانت تتم معالجة تلك المشاحنات بين الدولتين بطرق مختلفة ومع ذلك، كان للمتغير الخارجي دور مؤثر في تصعيد التوترات، وخاصة السعي الغربي، وتحديدا الأميركي، لضم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، ومنها أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي الناتو في إطار توسيع الحلف شرقا وهذا التوسع يعتبره الغرب إستراتيجية لتطويق روسيا الاتحادية، في حين تراه روسيا تهديدا لأمنها القومي ورغبتها في العودة إلى الريادة العالمية.

تتمثل قضايا الخلاف الأساسية بين روسيا وأوكرانيا في مسألة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وامتلاك السلاح النووي، وقد كانت هذه القضايا الأكثر خطورة، والتي تم التمهيد لها منذ عام 2014 عبر أزمات متتالية، مما أدى في النهاية إلى اندلاع الحرب في عام 2022، وتسببت هذه الحرب في العديد من التداعيات والآثار على الاقتصاد العالمي.

بناءا على ما تقدم يحاول الفصل الوقوف على أسباب الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي من خلال التعرض للمباحث التالية:

- **المبحث الأول: جذور الحرب الروسية –الأوكرانية وأسبابها.**
- **المبحث الثاني: تداعيات الحرب الروسية –الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.**

المبحث الأول: جذور الحرب الروسية –الأوكرانية وأسبابها

تعتبر القوة الاقتصادية أحد أهم الركائز في موازين القوة العالمية، وتبرز هذه الحقيقة بوضوح في الأزمة الأوكرانية، فرغم التفوق العسكري الواضح لصالح العملاق الروسي، إلا أن الاقتصاد يشكل عامل ضغط حاسم عليه، في المقابل تمتلك أوكرانيا رغم ضعف إمكاناتها العسكرية والاقتصادية مقارنة بروسيا أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة على المستوى الأوروبي والعالمي، هذه الديناميكية تجعل الصراع الأوكراني أكثر تعقيداً وإثارة، حيث تتشابك العوامل الاقتصادية مع المصالح الجيوسياسية مما يجعلها محوراً مهماً للسياسة الدولية.

المطلب الأول: المكانة الجغرافية والاقتصادية لروسيا وأوكرانيا .

تحظى روسيا وأوكرانيا بموقع جغرافي استراتيجي في شرق أوروبا وغرب آسيا، حيث تمتد روسيا عبر قارتين وتعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، مما يمنحها تأثيرا جغرافيا وسياسيا واسعا وتقع أوكرانيا في قلب أوروبا الشرقية، وتشترك في حدودها مع روسيا والاتحاد الأوروبي، مما يجعلها نقطة تماس مهمة بين الشرق والغرب، هذا الموقع الجغرافي الحساس يعزز من أهمية البلدين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولا: المكانة الجغرافية لروسيا وأوكرانيا

1– روسيا:

روسيا هي أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تبلغ مساحتها 17098242 ألف كم^2، وتقع الدولة في الجزء الشرقي من قارة أوروبا والجزء الشمالي من قارة آسيا وتمتد من الشمال إلى الجنوب لمسافة أكثر من 4000 كم، ومن الغرب إلى الشرق لمسافة 10000 كم تقريباً ولروسيا حدود مشتركة مع 16 دولة يحدها من الجنوب الشرقي كوريا الشمالية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية)، ومن الجنوب الصين ومنغوليا وكازاخستان وأذربيجان وجورجيا، ومن الجنوب الغربي أوكرانيا، ومن الغرب روسيا البيضاء ولاتفيا واستونيا وفنلندا والنرويج، ولمنطقة كالينينغراد حدود مع ليتوانيا وبولندا. (مجلس الاعمال الروسي السوري، 2004)

تشغل روسيا أكبر بقعة يابسة من سطح الأرض، المعروفة باسم "أوراسيا"، حيث يشكل الجزء الأوروبي منها حوالي 25%، والجزء الآسيوي حوالي 75% من مساحتها البالغة حوالي 17,098,242 كيلومتراً مربعاً. يمتد الجزء الآسيوي من روسيا شرق جبال الأورال، تقع روسيا بين دائرتي عرض 41 و86 درجة شمالاً، وبين خطي طول 19 درجة شرقاً و169 درجة غرباً، مما يعني تنوع أقاليمها المناخية ومواردها الطبيعية بشكل كبير ، الأمر الذي أدى إلى دعم وزنها الجيو إستراتيجي ودورها الدولي، وقد ساعدها الموقع على التحصين، بسبب الظروف الطبيعية القاسية والسلاسل الجبلية الوعرة مثل سلاسل جبال الأورال التي تتصل بالجزء الأوروبي في القسم الكبير منها وتتميز بطول امتداد شمالي – جنوبي إذ تبلغ (2200) كم من المحيط المتجمد الشمالي حتى بحر قزوين، فضلاً عن المناطق التي يتركز فيها المناخ المتجمد وشبه المتجمد. تطل روسيا على المحيط المتجمد الشمالي شمالاً وشرقاً على المحيط الهادي والجنوب الغربي على بحر قزوين وغرباً على البحر الأسود والشمال الغربي على بحر البلطيق، بشريط ساحلي يبلغ نحو (37253) كم، وقد نتج أن جزءاً من هذه البحار متجمدة فترتب على ذلك الوضع أمران متعاكسان. من ناحية، تشكل هذه البحار حاجزاً منيعاً تجاه الأراضي الروسية، ومن ناحية أخرى كانت الاستفادة من هذه البحار محدودة جداً ما عدا بحر البلطيق تشترك معها السويد والترويج المحيط الهادي وبحر اليابان وأوخوتسك وبيرنغوف تشترك معها الولايات المتحدة الأمريكية

واليابان وتتألف حدود روسيا البحرية الغربية من بحر بارنتس وبحر البلطيق والبحر الأسود جيرانها من الغرب النرويج وفنلندا وإستونيا ولاتفيا وبيلاروسيا وأوكرانيا، وتمتد حدودها الجنوبية من سواحل البحر الأسود وصولا إلى بحر اليابان، وتمتد هذه الحدود مع جورجيا وأذربيجان كما تفصل أنهار أرغون وأمور وأسوري روسيا عن الصين ومنغوليا. وتحدها من الجنوب كازاخستان وكوريا الشمالية . (الربيعي و الشميري، 2017، صفحة 282)

2- أوكرانيا:

عقب سقوط الاتحاد السوفياتي وانفصال جمهورياته أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة بذاتها وثاني أكبر الدول في أوروبا الشرقية بعد روسيا الاتحادية تتمتع عاصمتها كييف برمزية تاريخية كونها تعد مهد الحضارات الأوروبية السابقة، كما أن موقعها الجغرافي الذي يمتد بين روسيا في الشرق ودول الاتحاد الأوروبي في الغرب يجعلها محورا للتجاذب والاستقطاب الدولي بين أيديولوجيتين مختلفتين حيث تقع أوكرانيا شرق القارة الأوروبية وتحديدا جنوب شرق أوروبا، تتربع على مساحة قدرها 603628 كلم وتمتد من الشرق إلى الغرب بطول 1316 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب بطول 863 كلم، وهي بذلك تتمتع بحدود برية يصل طولها إلى 5638 كلم مع كل من روسيا البيضاء شمالا وروسيا الاتحادية شمالا وشرقا نظرا لكبر مساحة الأخيرة، أما غربا فهي تجاور كلاً من رومانيا والمجر وسلوفاكيا وبولندا، إلى جانب امتلاكها أيضا حدودا بحرية يصل طولها إلى 1355 كلم من خلال إطلالتها على بحر أزوف والبحر الأسود جنوبا. (طالب، 2022، صفحة 79)

تم الإعلان رسميا عن استقلال أوكرانيا عام 1991 لتشكل بذلك دولة وطنية تسعى للتخلص من التبعية السوفياتية على مختلف المستويات الفكرية والسياسية والاقتصادية على هذا النحو أصبحت أوكرانيا ثاني دولة شرق أوروبية من الناحية الديمغرافية أين يبلغ عدد سكانها 41.6 مليون نسمة باستثناء أكثر من 2 مليون نسمة يعيشون في جزيرة القرم ولديهم انتماء روسي، وينقسم سكان أوكرانيا إلى عرقيات متعددة منها 78% أوكران و 17% روس، و 0.5% تتار القرم. (طالب، 2022، الصفحات 79-80)

ثانيا: مكانة الاقتصاد الروسي و الأوكراني.

يعد الاقتصاد الروسي من بين أكبر اقتصادات العالم إذ يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة خاصة النفط والغاز مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد، في المقابل يرتكز الاقتصاد الأوكراني على الزراعة والصناعات الثقيلة مثل الصلب والكيميائيات حيث تواجه كلا الدولتين تحديات هيكلية كبيرة؛ إذ تعاني روسيا من وطأة العقوبات الاقتصادية الغربية، بينما تصارع أوكرانيا الفساد الداخلي والصراع المستمر في شرق البلاد ولقد ألحقت الأزمة الراهنة أضرارًا جسيمة باقتصادات البلدين، مما تسبب في تداعيات واسعة النطاق على الاستقرار الاقتصادي العالمي.

1- الاقتصاد الروسي.

رغم تراجع القوة الروسية منذ تفكك الاتحاد السوفييتي السابق التي كانت تمثل القطب الثاني في نظام القطبية الثنائية عالمياً فيما تمثل الولايات المتحدة القطب الأول، إلا أن إدارة الرئيس فلاديمير بوتين استطاعت أن تلملم لروسيا بعض الأوراق مستفيدة من ميراث إمبراطورية القياصرة والحقبة السوفييتية واستغلال مكامن القوة التي تمتلكها بلاده، تحتل روسيا المرتبة الـ12 في العالم من ناحية الناتج المحلي الإجمالي، وهي السادسة عالمياً من حيث القوة الشرائية، كما تحتوي على أكبر احتياطي غاز في العالم، ويخبئ العملاق الروسي ربع احتياط الغاز في العالم، وهو أيضا أكبر مصدر له وإضافة إلى ارتكاز روسيا على قطاع النفط والغاز لدعم اقتصادها، فهي تعتمد أيضا على قطاع الزراعة التي فاقت صادراته الأسلحة في عام 2019 ،ومن جهته تساهم صناعة الأسلحة بنسبة 20% من إجمالي وظائف الصناعة، إضافة إلى تصنيع الطائرات التي بدورها توفر أكثر من 350 ألف وظيفة، وهناك أيضا صناعة الفضاء في روسيا والتي تضم أكثر من 100 شركة وتوظف 250 ألف شخص. وتحتفظ روسيا بسادس أكبر احتياطي ذهب في العالم، حيث بلغ نحو 1500 طن العام الماضي، ولكن اهتمامها بالذهب لا يقتصر على تخزينه فقط، كونها تعد أحد أكبر منتجي المعدن النفيس ومعادن أخرى، وهي أكبر منتج للألماس في العالم، إذ يمثل 25%، من إجمالي الإنتاج العالمي، إن الاقتصاد الروسي بلغ 1.3 تريليون دولار عام 2015، ولديه سادس أقوى قوة شرائية في العالم، إلا أنه شهد تباطؤا خلال السنوات الماضية إثر انخفاض أسعار النفط والعقوبات التي فرضها عليه الاتحاد الأوروبي وقد دفع ركود الاقتصاد الحكومة لاتخاذ إجراءات تشمل خفض الإنفاق وتطبيق سياسة سعر صرف أكثر ليونة وإعادة رسملة البنوك، ما أدى بالبنك الدولي لتوقع تعافيه ونموه عام 2020. (عودة، 2020)

و بهذا فان روسيا تستند في قوتها على 3 أضلاع للقوة وهي قطاع النفط والغاز والصناعات العسكرية والإنتاج الزراعي والحيواني، فضلاً عن مصادر أخرى للقوة تأتي خلف هذه الأضلاع مثل السياحة والصناعات التقليدية والقطاع المالي وغيرها، ورغم ما يعرف عن آلة الحرب الروسية إلا أن قطاع النفط والغاز يمثل حالياً عماد الاقتصاد الروسي وأداة الضغط المزدوجة أو السلاح ذا الحدين الذي تستخدمه للضغط على جيرانها الأوروبيين بينما تستخدمه الولايات المتحدة ضدها بالتلويح بالعقوبات على هذا القطاع ومن ثم ضرب الاقتصاد الروسي بقوة حيث يمكننا تبيين قوتها من خلال القطاعات التالية: (https://www.alaraby.co.uk، 2022)

- ✓ **قطاع الغاز والنفط:** يمثل قطاعا النفط والغاز 16٪ من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 42٪ من عائدات الميزانية، حيث بلغت صادرات النفط في عام 2021 نحو 110 مليارات دولار والغاز الطبيعي 55.5 مليار دولار (بإجمالي 165.5

مليار دولار للقطاع) من إجمالي صادرات روسيا البالغة نحو 388.4 مليار دولار، تحتل روسيا المرتبة الأولى عالمياً في احتياطات الغاز الطبيعي بنحو 47.2 تريليون متر مكعب، وتنتج نحو 638 مليار متر مكعب من الغاز (بينما تقدره روسيا بنحو 762 مليار متر مكعب) تمثل نحو 16.6% من الإنتاج العالمي، في تصدير الغاز الطبيعي وتصدر نحو 200 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ونحو 29 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وقد بلغ متوسط إنتاج روسيا من النفط نحو 10.5 مليون برميل يوميا في 2021 ارتفع في بداية العام الحالي إلى 11 مليون برميل مع زيادات تحالف أوبك المقررة، بينما بلغت صادراتها نحو 4.7 مليون برميل يوميا، لتحتل المرتبة الثانية في كمية صادرات النفط عالمياً بعد السعودي . (https://www.alaraby.co.uk، 2022)

- ✓ **القطاع الزراعي**: رغم أنه يمثل 5% من إجمالي الناتج المحلي الروسي، إلا أن روسيا تحتل مكانة هامة في العديد من المنتجات في هذا القطاع بصادرات زراعية وغذائية بلغت نحو 30 مليار دولار، حيث تنتج روسيا من الحبوب إجمالاً نحو 123 مليون طن سنوياً من إجمالي 770 مليون طن عالمياً، بينما تقوم بتصدير نحو 18% من إجمالي الصادرات العالمية من القمح بلغت قيمتها نحو 8.8 مليارات دولار، كما تحتل المركز الرابع عالمياً في إنتاج الدواجن بنحو 3.7 مليون طن سنويا كما تحتل مراكز متقدمة حالياً في صادرات لحوم البقر والخنازير.
- ✓ **القطاع العسكري**: تحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً بصادرات سلاح بلغت نحو 14 مليار دولار، كما رفعت نفقاتها على التسليح النووي إلى 8 مليارات دولار لتحتل المركز الثالث عالمياً بعد الولايات المتحدة والصين.

أما في القطاعات الأخرى منها التعدين، فإن روسيا تحتل مكانة تقليدية في إنتاج وتصدير الحديد والصلب، حيث تنتج 95 مليون طن سنوياً من الحديد تحتل بها المرتبة الخامسة عالميا، كما تنتج نحو5% من الفحم عالمياً بإنتاج نحو 430 مليون طن، كما تحتل المرتبة الثانية عالمياً في احتياطي الفحم .(https://www.alaraby.co.uk، 2022)

وبهذا يمكن القول أن روسيا تعتبر أكبر مصدر للقمح في العالم و أكبر منتج في العالم بعد الصين والهند، ووفقا لوكالة الطاقة الدولية،فان روسيا ثالث أكبر منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية، و أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم و ثاني أكبر مصدر للنفط بحوالي 5 مليون برميل نفط يوميا،كما أن روسيا تعد موردا رئيسيا للمنتجات الكيميائية كالأسمدة و المعادن و المنتجات الخشبية و لتوضيح مكانتها أكثر يمكن عرض صادراتها في الأسواق العالمية كما يلي: (هاني، 2022، صفحة 25)

الجدول رقم(01): صادرات روسيا في الأسواق العالمية

نوع الصادرات	النسبة المئوية %
الغاز الطبيعي	25.3
البلاتينيوم	23
النيكل	22.5
الفحم الحجري	18
الأسمدة	14
البلاتين	14
النفط الخام	11.4
الألمنيوم	10
القمح	18

المصدر: (هاني، 2022، الصفحات 25-26)

2- الاقتصاد الأوكراني:

أصبحت أوكرانيا دولة مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في عام 1991م، حيث تحددت جميع قراراتها المتعلقة بالإنتاج والاستثمار والأسعار مركزيا من قِبل الحكومة حيث كانت أوكرانيا مرتبطة بالاتحاد السوفييتي في ما يتعلق بالصناعات الثقيلة وإنشاء مجمعات صناعية عسكرية ضخمة. بعبارةٍ أخرى، كان الاقتصاد الأوكراني رائدًا في تعدين الخام وبناء صواريخ باليستية عابرة للقارات، ولكنه كان أقل أهمية في صناعة أنواع السلع الاستهلاكية الحيوية للاقتصاد الحديث وهكذا انهار الاقتصاد الأوكراني بعد فترة وجيزة من الاستقلال، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 60% في أوائل التسعينيات، وارتفعت نسبة التضخم إلى أكثر من 10,000% بالنسبة إلى عامة الأوكرانيين، كان هذا الانهيار يعني الفقر المدقع والمعاناة، فما يقرب من 50% من الأسر كانت تعيش على أقل من 5.50 دولار في اليوم وكان هذا مدعاة للشروع في الخصخصة الجماعية للمؤسسات المملوكة للدولة من المتاجر الصغيرة إلى المصانع الكبيرة مثل مصانع الصلب العملاقة، لكن في ذات الوقت بقيت الطبقة المعروفة باسم «الأوليغارشية»، المكونة من النخب الشيوعية السابقة وغيرهم ممن لهم صلات مع الحكومة، تسيطر على المصانع الكبرى وغيرها من الأصول الإنتاجية الرئيسية بتكلفة قليلة. على الرغم من أن «الأوليغارشية» ساعدت في البداية أكبر الشركات في أوكرانيا على استعادة قدرتها الإنتاجية، ودفع عجلة الاقتصاد، فإنها سرعان ما بدأت في استخدام عَلاقاتها لخنق المنافسة والتفرد بالمكاسب. يشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي كان تحت سيطرة هذه القلة «الأوليغارشية»، وتحت ظل استشراء الفساد، كان الاقتصاد يكافح من أجل النمو أو التنويع إلى ما بعد إنتاج السلع الأساسية والمعدات مثل الصلب وخام الحديد ومعدات التعدين في عام 2006م، على سبيل المثال، شكلت المعادن الأساسية 43% من الصادرات، تليها المنتجات المعدنية بنسبة 10% والمواد الكيمائية بنسبة 8.8% وبلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 200 مليار دولار في عام 2021م، واحتياطي نقدي بنحو 31.6 مليار دولار، فيما بلغت الصادرات نحو 68.24 مليار دولار في عام 2020م، وبلغ معدل النمو نحو 3.4%. (القرني، 2022، صفحة 5)

تقسم أوكرانيا اقتصاديا إلى ثلاث أقاليم هي : (https://kyiv.embassy.qa، 2020)

- **إقليم الدونباس** وحتى مشارف منطقة دنيبروبيتروفسك، الذي يعد من أبرز الأقاليم الصناعية في أوكرانية، فهو يقدم نحو 5/4 من الإنتاج الصناعي فيها، لا سيما الصناعات الثقيلة والتعدينية، إلى جانب غناه بمصادر الطاقة الحرارية والكهربائية، وبثرواته الزراعية
- **الإقليم الجنوبي الغربي**: الذي يجمع بين التربة الغنية (السوداء) والمناخ الحار الرطب، وهذا ما يساعد على نشوء الزراعات الكثيفة ويتصف الإقليم بتخصصه الصناعي، وخاصة صناعة الآلات والمعدات والأجهزة والصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية.
- **الإقليم السهبي**: على مشارف البحر الأسود، الذي يتصف بأهميته الزراعية، لا سيما زراعة الحبوب، إلى جانب أهمية الإقليم من الناحية الصناعية، في مجال صناعة السفن والمعدات والآلات الزراعية، والصناعات الكيمياوية والخفيفة.

ومن أهم القطاعات التي يركز عليها الاقتصاد الأوكراني نجد: (القرني، 2022، الصفحات 6-9)

✓ **القطاع الزراعي**: تحتل الزراعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة إلى اقتصاد أوكرانيا وقد وصفت أوكرانيا سابقا بـ"سلة غذاء الاتحاد السوفييتي"، وتُعرف الآن بـ "سلة الخبز في أوروبا" أو "سلة غذاء العالم"، إذ إنها قادرة على توفير وضمان الأمن الغذائي لدول أوروبا وغيرها تمتلك أوكرانيا قدرات زراعية كبرى مهمة على المستوى العالمي في عدد من المنتجات، إذ تمثل صادرات القطاع نحو 45% من إجمالي الصادرات الأوكرانية، فيما تصل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة إلى أكثر من 40 مليون هكتار، وتتميز أراضي أوكرانيا بطقسها الملائم للزراعة وبتربتها السوداء شديدة الخصوبة، وهو ما لا يتوفر في روسيا. وتشغل الأراضي الزراعية أكثر من 71% من مساحتها، وتشكل الغابات نحو 15% من مساحة البلاد، بلغ إنتاج الحبوب إجمالًا نحو 50 مليون طن، من بينها 28 مليون طن من القمح، وصادرات بلغت نحو 18.1 مليون طن جعلتها تحتل المركز السادس عالميًّا في صادرات القمح (كان من المتوقع أن تشكل أوكرانيا 12% من صادرات القمح العالمية في عام 2022م)، والرابع في صادرات الذرة، فيما احتلَّت المرتبة الثالثة من حيث كمية الإنتاج، والمركز الثاني عالميًّا في إنتاج الشعير، والرابع في صادراته كما تحتل المركز الأول عالميًّا في صادرات زيت دوَّار الشمس، والثالثة عالميًّا في إنتاج وتصدير العسل بنحو 81 ألف طن سنويا، فيما بلغت صادرات الفواكه نحو 55 ألف طن، واللحوم 450 ألف طن، والدواجن 431 ألف طن.

- ✓ **قطاع التعدين:** وفي قطاع التعدين تحتل المرتبة السادسة عالميا حيث تنتج نحو 60 مليون طن من الحديد ، والثانية عالميا من حيث الاحتياطي بنحو 30 مليار دولار، كما تحتلّ المرتبة الثانية أوروبيًّا في الاحتياطي من الزئبق، والأولى في الكبريت، والعاشرة عالميًّا في احتياطيات خام التيتانيوم. وتُعَدّ أكبر دولة في أوروبا في احتياطيات خامات اليورانيوم، كما تحتل المركز الثاني في العالم من حيث الاحتياطيات المستكشفة من خامات المنغنيز (2.3 مليار طن، أي 12% من احتياطيات العالم).
- ✓ **القطاع الصناعي:** تحتل أوكرانيا المرتبة الرابعة عالميا في تصدير توربينات محطات الطاقة النووية، والمرتبة الثانية عشرة في مجال صادرات السلاح بنحو مليار دولار، إذ ورثت عن الاتحاد السوفييتي السابق نحو 30% من مصانعه، تستوعب نحو 700 ألف موظف ومن بين أبرز الصناعات الأوكرانية نجد :
  - صناعة السفن والطائرات والسيارات.
  - صناعة المواد الكيماوية.
  - معالجة المواد الحديدية.
  - صناعة المواد المستخدمة للبناء.
  - صناعة الآليات الثقيلة.
  - صناعة محركات الطائرات.
  - تركيب السكك الحديدية.
  - الصناعات الغذائية بمختلف أنواعها. (https://kyiv.embassy.qa، 2020)
- ✓ **القطاع التكنولوجي:** كما تعد تكنولوجيا المعلومات صناعة رئيسية أخرى للنمو في أوكرانيا، إذ تشكل نحو 26% من عائدات أوكرانيا في عام 2021م ويعود الفضل في ذلك إلى أنها تنتج غاز النيون، وهو غاز خامل ومكون رئيسي لليزر المستخدم في صناعة الرقائق وكانت خدمات تكنولوجيا المعلومات هي أكبر صادرات أوكرانيا إلى الولايات المتحدة في عام 2021م، إذ إن 90% من أشباه الموصلات المعتمدة على النيون المستخدمة في الولايات المتحدة تأتي من أوكرانيا. حيث منذ عام 2014، عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وأثارت التمرد في الجزء الشرقي من البلاد، بدأ الاقتصاد الأوكراني في التحوّل بشكل جذري إلى الغرب، عجلت هذه الأحداث إلى حد كبير رغبة الأوكرانيين في تكوين عَلاقات اقتصادية وسياسية أوثق مع أوروبا مقابل تراجع التجارة مع روسيا. استأنفت حكومة كييف على الفور المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقية التجارة ووقعتها، مما أدى إلى خفض أو إزالة التعريفات الجمركية على معظم السلع، وأدى إلى أن يصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لها، إذ يستحوذ على نحو 40% من جميع شحنات البلاد إلى الخارج، وبذلك أصبحت أوكرانيا جزءًا حيويًّا من الاقتصاد العالمي بما تلعبه سلعها من أدوار مهمّة في عديد من الأسواق العالمية. وتمتلك أوكرانيا نحو 21 نوعًا على الأقل مما مجموعه 30 نوعًا من المعادن التي يعدها الاتحاد الأوروبي بالغة الأهمية للمستقبل، وتعد الإمكانات الوفيرة للبلاد أحد الأسباب التي جعلت منها وجهة رائدة لبنك الاستثمار الأوروبي EIB وأكبر متلقٍّ للاستثمار منه. وفي عام 2021 وحده استثمر البنك نحو 554 مليون يورو في البنية التحتية الحيوية في

جميع أنحاء البلاد، ويمثل أكثر من 60% من إقراض البنك في المنطقة. وهكذا بدأ النمو السريع للاقتصاد الأوكراني بحلول عام 2018، ووصل حجمه إلى ما يقرب من 80% مما كان عليه في عام 2008 وتحوَّل من اقتصادٍ سوفييتي غير متوازن إلى اقتصاد حديث متنوّع. وهذا ما جعل بروكسل ترى إمكانات هائلة في توسيع التجارة الثنائية مع كييف على المدى المتوسط والطويل. ومن هنا يتبين أنَّ المحفِّز الاقتصادي من الغزو الروسي لأوكرانيا يقع في قلب الإستراتيجية الروسية، ولا يقل أهمية عن الدوافع الأمنية والعسكرية. (القرني، 2022، صفحة 9)

وبهذا يمكن القول أن اقتصاد أوكرانيا يعتمد بشكل كبير على قطاع إنتاج وتصدير المواد الخام والآليات، والمركبات الفضائيّة، والمواد الغذائية حيث تعتبر أوكرانيا رائدة في مجال تصدير الحبوب واللحوم والزيوت ومشتقات الألبان، إضافة إلى الحديد والصلب والفحم الحجري .

ويمكن تمثيل أعلى المنتجات التصديرية لأوكرانيا في 2019 وفقا لموقع "اوكرانيا نيوز" : (اوكرانيا نيوز، 2019)

- **الذرة**: تصدير 32 مليون طن بقيمة 5.2 مليار دولار، مما يمثل 10.4% من مجموع الصادرات.
- **زيت عباد الشمس**: تصدير بقيمة 3.78 مليار دولار، مما يمثل 7.6% من مجموع الصادرات.
- **القمح**: تصدير 19.96 مليون طن بقيمة 3.65 مليار دولار، مما يمثل 7.3% من مجموع الصادرات.
- **الكريات من خام الحديد**: تصدير 15 مليون طن بقيمة 1.6 مليار دولار.
- **تركيزات الحديد**: تصدير 18.7 مليون طن.
- **الكابلات**: بلغت الإيرادات من صادراتها 1.32 مليار دولار.
- **ألواح الحديد والصلب**: تصدير 3.19 مليون طن بقيمة 1.29 مليار دولار.
- **بذور اللفت**: تصدير 3.1 مليون طن بقيمة 1.26 مليار دولار.
- **فول الصويا**: تصدير 3.6 مليون طن بقيمة 1.16 مليار دولار.
- **عباد الشمس (غريست)**: تصدير 4.7 مليون طن بقيمة 975 مليون دولار.

المطلب الثاني: أسباب الحرب الروسية والأوكرانية.

تعتبر أوكرانيا ذات أهمية كبيرة لروسيا وللولايات المتحدة وأوربا على حد سواء فبالنسبة للأولى تعتبر امتدادا تاريخيا وجغرافيا لها، وللثانية وسيلة لتقييد روسيا والحد من توسع نفوذها في المنطقة وللثالثة لابد أن تكون مستقرة وهادئة بسبب الجوار الجغرافي لذلك تلعب هذه الأطراف دورا في الحرب الروسية والأوكرانية.

أولا: جذور الحرب الروسية الأوكرانية .

كانت أوكرانيا حجر الزاوية في الاتحاد السوفيتي قبل انهياره بداية التسعينيات من القرن العشرين، فقد صوتت أوكرانيا بأغلبية ساحقة لصالح الاستقلال في 1991 ما تم اعتباره نقطة التحول الكبرى التي أكدت انتهاء الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى. (نعمة و محمد، 2023، صفحة 114)

ومنذ انفصال البلدين عن الاتحاد السوفيتي وسقوطه في عام1991 كانت لروسيا علاقات متوترة مع أوكرانيا، وخلال العقود الثلاثة الماضية، كثفت أوكرانيا من تقاربها مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، وذلك بدعم السكان الأوكرانيين الذين يقطنون الأجزاء الغربية من البلاد، ومع ذلك عملت أوكرانيا على تحقيق التوازن في علاقاتها الخارجية من خلال تفضيل المجتمعات الناطقة بالروسية في الشرق إقامة علاقات أوثق مع روسيا وعلى هذا الأساس، توقع المفكر الجيوسياسي الروسي، ألكسندر دوجين، في عام 2009 تقسيم أوكرانيا إلى كيانين جيوسياسيين منفصلين، وهما شرق أوكرانيا وغرب أوكرانيا، وكانت لديه حججه الخاصة في هذه التوقعات، حيث يرى دوجين أن الجزء الشرقي من أوكرانيا سيكون متحالفا مع روسيا، وأن الجزء الغربي من أوكرانيا سيتطلع دائما نحو أوروبا، كما توقع أيضا صعود روسيا وهيمنتها النهائية على الغرب. (بشير، 2023، صفحة 91)

و بهذا تفجرت الأزمة الأوكرانية الحالية، في 21 نوفمبر 2013، عندما أعلنت الحكومة الأوكرانية القريبة من موسكو، أنها لن توقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فاندلعت بعد هذا التاريخ مظاهرات حاشدة في مدينة كييف مناصرة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي 22 فبراير 2014، وأمام ضغط الشارع، قام البرلمان الأوكراني بتنحية الرئيس فيكتور إيانوكوفيتش في ثورة يطلق عليها الأوكرانيون ثورة الكرامة، وفي 28 فبراير 2014 ، سيطرت قوات روسية خاصة على جزيرة القرم، التي كان الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف قد ألحقها سنة 1954 بأوكرانيا، وجرى استفتاء في 16 مارس 2014 أظهرت نتائجه أن أغلبية واسعة من سكان القرم، وهم من الناطقين بالروسية، يؤيدون الانضمام إلى روسيا، الأمر الذي استتبع قيام حلف الأطلسي بإلغاء تعاونه المدني والعسكري مع روسيا، ثم قامت الدول الغربية بفرض عقوبات اقتصادية عليها، بينما قام مناصرو روسيا في منطقة دونباس بإعلان قيام جمهوريتي دونتسك ولوغانسك من جانب واحد، وفي 25 مايو 2014 ، اختير بترو بوروشنكو" رئيساً جديداً لأوكرانيا، وراحت تدور معارك بين الانفصاليين الموالين لروسيا والجيش الأوكراني.

وفي سبتمبر 2014، تم التوصل في مدينة مينسك عاصمة بيلاروسيا إلى اتفاقية بين ممثلين عن حكومتي روسيا وأوكرانيا، وعن القوات الانفصالية في دونتسك ولوغانسك، وعن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف إنهاء الحرب وإيجاد حل سياسي للنزاع في شرق أوكرانيا غير أن بنود تلك الاتفاقية بقيت حبراً على ورق، وفي 23 يناير 2015 صرح رئيس جمهورية دونتسك المعلنة من جانب واحد بأنه غير معني باتفاقية مينسك، الأمر الذي استتبع التوقيع على اتفاقية مينسك 2 في 12 فبراير 2015 التي أوصت بقيام نظام اللامركزي في دونتسك ولوغانسك، وهو ما رفضته، في الواقع الحكومة المركزية في كييف. وهكذا، تم التمهيد لاندلاع

حرب أهلية طويلة أسفرت عن وقوع نحو 14000 قتيل، واستئناف الحرب الباردة، وخصوصاً بعد أن أظهر الغرب أنه غير معني بمراعاة المصالح الاستراتيجية الروسية، بعد أن أبدى الرئيس الأوكراني الجديد فولوديمير زيلينسكي، الذي انتخب في مايو 2019، عزمه على الاستمرار في تعزيز توجه بلاده نحو الغرب.

وفي 10 نوفمبر 2021، طلبت واشنطن توضيحات من روسيا بشأن تحركات غير عادية لقواتها على الحدود الأوكرانية، بينما اتهم الرئيس الروسي الغرب بتسليم أسلحة وإيفاد عسكريين إلى كييف، وبإجراء مناورات عسكرية "استفزازية" في البحر الأسود وقرب الحدود الروسية، وفي 10 يناير 2022، أجرى الروس والأميركيون محادثات متوترة في جنيف، ثم عقد بعد أيام اجتماع بين ممثلين روس وممثلين عن حلف الناتو رفض ممثلو الحلف خلاله طلب موسكو بألا يضم الحلف أعضاء جدداً في الشرق إلى صفوفه، وألا تتمركز قوات أو معدات عسكرية في الدول التي انضمت إلى الناتو بعد سنة 1998 نخل بموازين القوى الاستراتيجي، وفي 18 يناير 2022، بدأت موسكو بنشر وحدات من جيشها في بيلاروسيا، وبدا واضحاً منذ ذلك الحين أن حل الأزمة الأوكرانية لا يمكن أن يتم دون التوصل إلى اتفاق سياسي دائم يلبي مصالح روسيا، وبعد خطاب فلاديمير بوتين مساء يوم الاثنين في 21 فبراير 2022، أدان معظم أعضاء مجلس الأمن الذي عقد اجتماعاً طارئاً، اعتراف روسيا باستقلال الجمهوريتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا، وكان الرئيس جو بايدن قد أصدر مباشرة بعد ذلك الخطاب، أمراً تنفيذياً يحظر أي استثمار أو تبادل أو تمويل جديد من قبل الأشخاص الأميركيين للمناطق الموالية لروسيا في دونيتسك ولوغانسك. وفي اليوم التالي فرضت الولايات المتحدة عقوبات مالية واقتصادية على روسيا، ودعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بصفته رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، دول الاتحاد إلى فرض عقوبات أوروبية هادفة عليها، وقام المستشار الألماني أولاف شولتز بتعليق العمل في خط أنابيب الغاز الروسي "نورد ستريم2"، بينما أعلن بوريس جونسون رئيس الوزراء البريطاني أن بلاده ستفرض حزمة كبيرة من العقوبات على روسيا. (عبده، 2022، الصفحات 418-419)

ثانيا: أسباب الحرب بين روسيا و أوكرانيا.

جاء هذا التدخل العسكري الروسي لعدة أسباب نذكر منها: (مسنادي و جزيري، 2023، الصفحات 277-276)

1. **محاولة انضمام أوكرانيا لحلف الناتو** : روسيا لم تتحمل انضمام أوكرانيا لحلف الناتو الذي تتزعمه الولايات الأمريكية، ولم تقبل الدعم المطلق والكبير لها من قبل الغرب، مما جعلها تقوم بغزوها للأسباب التالية:

أ. وجود خلفيات تاريخية تحول دون انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو باعتبار أن شعبها عرقه سلافي وهو نفس عرق الشعب الروسي، ديانة شعب أوكرانيا المسيحية مذهبه ارثوذكس وهو نفس مذهب الشعب الروسي، اعتبار أوكرانيا أن بها أول عاصمة لروسيا سابقا، فهناك ترابط كلي بين روسيا وأوكرانيا .

ب. قوة روسيا بوجود أوكرانيا، وضعف روسيا بغياب أوكرانيا واعتبار روسيا أن المخاطر التي تواجهها تأتيها من الجهة الغربية حروب بولونيا، السويد، فرنسا، ألمانيا.

ج. لا وجود مقارنة بين قوتها وقوة أوكرانيا، فروسيا ترى نفسها أنها منتصرة في هذه الحرب.

د. لا تكترث للعقوبات الاقتصادية التي ستفرض عليها من قبل الغرب، ولا تؤثر فيها بشكل كبير.

هـ. ترتكز روسيا على دول حلف شنغهاي وتنتظر الدعم الاقتصادي والعسكري منها.

و. مطالبة روسيا لأوكرانيا بعدم الانضمام إلى حلف الناتو، وأن تكون خالية من السلاح.

فلقد جاءت الحرب عقب السعي الأوكراني المتواصل للانضمام لحلف الناتو بهدف التخلص من الوصاية الروسية عليها، حيث نظرت روسيا لتلك المساعي بوصفها إجراءات تحدد الأمن القومي للبلاد والمنطقة وسط آسيا ككل

2. **التأثير في الأمن الأوروبي:** جاء الغزو الروسي لأوكرانيا كإجراء احترازي من طرف روسيا للتأثير على الأمن الأوروبي من جديد، ونميز بين ثلاث مراحل للأمن الأوروبي:

أ. مرحلة الحرب الباردة: ساد فيها مفهوم الأمن الضيق (العسكري) للأمن وفقا للنظرية الواقعية .

ب. مرحلة ما بعد الحرب الباردة: ساد فيها الأمن الشامل (الواسع) وفقا للنظرية الليبيرالية.

ج. مرحلة الحرب الروسية الأوكرانية: أعادت فيها مفهوم الأمن الضيق أو التقليدي مرة أخرى إلى القارة.

3. **الطبيعة الاستبدادية للسلطة الروسية:** يشير أحد التقارير البحثية على اعتبار روسيا من طبيعتها التدخل العسكري وفي العديد من المناطق والدول عبر العالم، وعبر فترات طويلة حيث أشار إلى أنه يمكن لواضعي السياسات والمخططين بتحديد وتوقع التدخلات العسكرية الروسية من خلال معالم وإشارات: (مسنادي و جزيري، 2023، الصفحات 277-276)

أ. التطورات الخاصة بكل منطقة التغييرات على الأرض في أوراسيا ما بعد السوفيتية لاسيما في أوكرانيا التي تخلق تحديدا خارجيا أو تصور حدوث تغيير سريع في التوازن الإقليمي أو في وضع روسيا بطرق تتعارض مع مصالح موسكو التي لا تتردد في العمل العسكري.

ب. روسيا تتصرف بطرق تتفق مع الرغبة في تجنب الخسائر عندما يتعلق الأمر بموازين القوى الإقليمية مثل تدخلها في سوريا.

ج. على الرغم من تدخل روسيا في بعض الحالات ردا على الصدمات الخارجية، إلا أنها في الغالب ما تشير علنا إلى مصالحها وحتى خطوطها الحمراء وقد وصل عدد التدخلات العسكرية في عهد الاتحاد السوفياتي إلى 41 تدخلا على مستوى العالم من سنة 1946 إلى 1991.

بناء على هذه العناصر يتضح بأن روسيا لجأت إلى قرار الغزو لإجبار حكومة كييف على قبول شروطها، لأنها لن تسمح بامتلاك أوكرانيا للسلاح النووي أو بانضمامها إلى حلف الشمال الأطلسي ما دام ليس هنالك أي ضمان أمني من الولايات المتحدة الأمريكية تبعا لذلك أقدم الرئيس بوتين على غزو أوكرانيا مستندا حسبه على الأخطاء التاريخية التي أودت إلى تشكيل الدولة الأوكرانية والتنازل عن جزيرة القرم، وكذا تنامي النزعة العدائية الأوكرانية تجاه روسيا الاتحادية، ومساعي الغرب لتطويقها وتحجيم أدوارها لاسيما بعد ثبوت عودة روسيا من جديد إلى الساحة الدولية عبر البوابة السورية، والتي أكدت هي الأخرى على أن روسيا مفاوض ناجح وحليف إقليمي ودولي يمكن الوثوق به.

4. **بعض الأسباب الأخرى:** يمكن ذكر أسباب أخرى تتعلق بأوكرانيا تاليا:

أ. **الموقع الاستراتيجي:** يعتبر الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا سلاحاً ذو حدين، فهي حلقة وصل بين روسيا والغرب، مما يجعلها محورية في الصراعات الجيوسياسية.

ب. **المجتمع الأوكراني:** يتميز المجتمع الأوكراني بتعدد الإثنيات والأعراق واللغات، ينقسم السكان بين شرق ذو أغلبية من أصل روسي، وغرب يتحدث الأوكرانية ويعتبر نفسه جزءاً من أوروبا.

ج. **جذور الأزمة:** تعود جذور الأزمة الأوكرانية إلى الثورة البرتقالية في عام 2004، والتي فشلت في تحقيق أهدافها بقيادة الرئيس الموالي للغرب، فيكتور يوشينكو.

د. **تحول الاحتجاجات:** تحولت الاحتجاجات في أوكرانيا من أهداف الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي إلى أهداف سياسية. توسعت المطالب لتشمل تغيير نظام الحكم، مما حول الأزمة من داخلية إلى دولية بين روسيا والغرب، وأدى إلى احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم في عام 2014.

هـ. **معبر الغاز:** تعتبر أوكرانيا المعبر الرئيسي لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، مما يضيف إلى أهميتها الإستراتيجية.

المبحث الثاني: تداعيات الحرب الروسية و الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.

تزامن اندلاع الحرب في أوكرانيا مع بدء مختلف دول العالم مرحلة التعافي من تبعات انتشار وتفشي فيروس "كوفيد-19" على مدار الأعوام السابقة، وما تبع ذلك من آثار اقتصادية ضخمة وسلبية ولم يكد الاقتصاد العالمي يجد طريقة إلى التعافي من أزمات التضخم وارتفاع أسعار مصادر الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في عرقلة التعافي الاقتصادي العالمي.

المطلب الأول : تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

تسببت الحرب الروسـية الأوكرانية في تداعيات عالمية مقلقة، في الوقت الذي كان العالم في طريقه للخروج من جائحة كورونا COVID-19 التي كان لها أشد الأثر على البلدان النامية .

و نذكر أهم التداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية على العالم فيما يلي:

أولا: تراجع النمو العالمي وزيادة التضخم: نشر صندوق النقد الدولي تقريرًا بعد مرور أسابيع على بداية الحرب يحلل الآثار الاقتصادية التي ستحل بالعالم نتيجة استمرارها ولعل أبرز هذه الآثار هو تباطؤ معدلات النمو، وزيادة سرعة التضخم على مستوى العالم وقد حدد التقرير ثلاث قنوات أساسية لتمكن هذه الآثار منها ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب ومن جهة أخرى الاقتصاديات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين، وأيضا تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين يُفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة ومع إسهام روسيا وأوكرانيا بنسبة 30٪ من صادرات القمح العالمية، ارتفعت تكاليف الغذاء بشكل حاد بعد وصول أسعار القمح إلى مستويات تاريخية، مما أثار مخاوف صندوق النقد الدولي من أن يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى مخاطر أكبر بحدوث اضطرابات في بعض المناطق وتشمل هذه المناطق أفريقيا جنوب الصحراء، وأمريكا اللاتينية، والقوقاز، وآسيا الوسطى، مع توقع زيادة انعدام الأمن الغذائي في بعض أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وعلى سبيل المثال، تستورد سوريا نحو ثلثي احتياجاتها من المواد الغذائية والنفط، ويأتي معظم وارداتها من القمح من روسيا ولبنان يعتمد على أوكرانيا وروسيا لأكثر من 90% من احتياجاته من الحبوب، في حين أن اليمن، الذي يعاني بالفعل من نقص حاد في الأمن الغذائي، يستورد نحو 40% من احتياجاته من القمح من هذين البلدين وبالنسبة لمصر تشكل وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا حوالي 80%، وهي وجهة سياحية رئيسية لكلا البلدين، مما سيؤدي إلى انكماش في نفقات الزوار نتيجة الأزمة وكانت معدلات التضخم في ازدياد بالفعل طوال عام 2021 بسبب زيادة الطلب الناجم عن الانتعاش الاقتصادي والاضطراب المستمر في العديد من سلاسل التوريد ومع ذلك، فقد سرعت الحرب من وتيرة هذا الارتفاع، وكان التأثير أكثر وضوحًا في البلدان الناشئة والنامية بحسب جوزيب بوريل، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فإن هذا الارتفاع في التضخم يؤدي إلى زيادات كبيرة في أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية وتشديد الأوضاع النقدية ومع تضاعف الدين الخارجي لهذه البلدان في السنوات الأخيرة بسبب جائحة كورونا، مما قلل من الحيز المالي المتاح لها لمكافحة الأزمات والتخفيف من تأثيرها على مواطنيها

مقارنة بالدول المتقدمة، وفي الأسابيع الأخيرة من الحرب، شهدت الأسواق المالية انخفاضًا سريعًا في أسعار الأسهم وخسارة هائلة في قيمة العملات المشفرة، مما زاد من تعقيد المشهد الاقتصادي العالمي ما قد يؤدي إلى أزمة مالية جديدة، مصحوبة بهروب رأس المال الدولي إلى الولايات المتحدة، ويرى ''بوريل'' أن هذا الخطر قد بدأ في الظهور بالفعل مع الارتفاع الحاد في سعر صرف العملة الأمريكية؛ وهي حركة تغذي التضخم في البلدان التي تنخفض قيمة عملتها. وقد أدى هذا السياق إلى قيام صندوق النقد الدولي بتخفيض توقعاته الاقتصادية بشكلٍ كبير مقارنةً بشهر يناير الماضي، وخاصة بالنسبة للبلدان الناشئة، مما أدى إلى تفاقم خسارة النمو التي عانت منها هذه البلدان بسبب الوباء. (علاء الدين، 2022)

ثانيا: تداعيات الحرب على الأمن الغذائي:

لقد أدخلت الحرب الروسية الأوكرانية العالم في سلسلة من التحديات الاقتصادية مخلفة أزمة غذاء عالمية حادة مست ملايين البشر فالحرب أوصلت الأمن الغذائي إلى مستوى غير مسبوق وكارثي وهو ما عبر عنه الأمين لقد العام للأمم المتحدة أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي من خلال تأثيرها على الأغذية والوقود والأسمدة على اختلاف أنواعها وفي تقرير من منظمة الأغذية العالمية الفاو المنشور في مارس الماضي أشار إلى إن روسيا وأوكرانيا تستحوذان على 14% من صادرات القمح و 10% من إمدادات الشعير و4% من إمدادات الذرة، ويعتمد عليهما نحو 50 بلدا لتأمين أكثر من 30% من مادة القمح كما أن الاتحاد الروسي الأول عن تصدير الأسمدة كما أشار التقرير كذلك إلى ارتفاع أسعار الأسمدة مما رفع من تكاليف إنتاج الأغذية لأن تقليل الأسمدة يعني تراجع معدلات الإنتاج وبالتالي تفاقم أزمة الغذاء مجددًا ويقدر صندوق النقد الدولي عدد 48 دولة هما الأكثر عرضة لنقص الغذاء تواجه زيادة مجمعة في فواتير وارداتها بقيمة تسعة مليارات دولار في عامي 2022 و 2023 بسبب الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأسمدة، إن الوضع الحالي سيؤدي إلى نقص احتياطيات الغذاء في الكثير من الدول خاصة ذات الاقتصاديات الهشة المتضررة بفعل الصراع والتي تواجه بالفعل مشاكل في ميزان مدفوعاتها منذ زمن الجائحة وارتفاع تكاليف الطاقة والجدول الموالي يبين مدى ارتباط بعض دول العالم بروسيا وأوكرانيا من حيث مادة القمح. (علوني، 2023، صفحة 145)

الجدول رقم(02): نسبة تبعية بعض دول العالم بروسيا وأوكرانيا من مادة القمح

الوحدة: مليون طن

الدولة	الصادرات –روسيا	الصادرات–أوكرانيا	الدولة	الصادرات –روسيا	الصادرات–أوكرانيا
اريتريا	55	45	إيران	35	10
أذربيجان	100	00	مالي	30	00
الصومال	45	50	ناميبيا	65	00
تركيا	50	30	السنغال	50	10
لبنان	15	60	السعودية	25	25
مصر	45	30	تونس	5	50

المصدر: (علوني، 2023، صفحة 146)

إن هذا الارتباط سببه مدى القدرة الإنتاجية للبلدين وتحكم كلا منهما في صادرات المواد الغذائية الإستراتيجية مثل القمح حيث أن روسيا تعتبر أكبر منتج للقمح في العالم ما بين 75 إلى 80 مليون طن والمصدر الرئيسي منذ عام 2016 صادراتها تصل إلى حوالي 35 إلى 40 مليون طن أما أوكرانيا فهي منتج ومصدر زراعي رئيسي المساحة الزراعية فيها قدرت بحوالي 30 مليون هكتار مزروعة قمح ، ذرة ، عباد الشمس والشعير تنتج ما مجموعه 110 مليون طن أي ضعف ما كانت تنتجه في عام 2010 وتصدر حوالي 80 مليون طن كما تعتبر أوكرانيا سابع أكبر منتج للقمح ورابع مصدر له تصدر ما بين 20 إلى 25 مليون طن تمثل 12%% من الصادرات العالمية للمادة. (علوني، 2023، صفحة 146)

ثالثا:ارتفاع الأسعار العالمية للطاقة

على صعيد الطاقة، أدت الحرب الروسية- الأوكرانية إلى تعطيل وعجز في إمدادات الوقود، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية ففي الأسبوع الأول من الحرب تجاوز سعر خام برنت 100 دولار للبرميل، بعد أن كان سعره في المتوسط 70 دولار قبل الحرب وفي مارس 2022 ارتفعت أسعار الطاقة (بالدولار الأمريكي) بأربعة أضعاف مستوياتها السائدة في إبريل 2020 وهي أكبر زيادة في أسعار الطاقة منذ ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وقد بلغ متوسط سعر خام برنت 116 دولار للبرميل في أوائل مارس، 2022 بزيادة قدرها 55 % مقارنة بشهر ديسمبر 2021 أزمة ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية الناجمة عن حرب أوكرانيا أدت إلى تفاقم أزمة كلفة المعيشة لمئات الماليين من الناس واتساع رقعة الفقراء وفي إبريل ،2022 تراجع سعر خام برنت بعد إعلان الولايات المتحدة وبعض الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية عن إطلاق كميات كبيرة من النفط من مخزونها الاستراتيجي، وكذلك لتوقعات ضعف الطلب بسبب عمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا في العديد من المدن الصينية وأصبح متوسط سعر خام برنت 100 دولار للبرميل في عام 2022 بزيادة قدرها 42 % عن عام 2021 وهو أعلى مستوى منذ عام 2013 وقد أعلنت عدة دول، بما في ذلك المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فرض عقوبات على صادرات الطاقة الروسية، فقد حظرت الولايات المتحدة واردات النفط والغاز والفحم الروسي، عن طريق وضع خطط للتخلص التدريجي من واردات النفط الروسية بحلول نهاية عام 2022 وأعلن الاتحاد الأوروبي فرض حظر على واردات الفحم من روسيا بدءا بنسبة الثلثين لواردات الغاز الروسي من أغسطس 2022 وخفضا بحلول نهاية عام 2022 ويفكر الاتحاد الأوروبي أيضا في توسيع هذه الإجراءات لتشمل النفط مع الإلغاء التدريجي النهائي من واردات الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2027 كما وقررت العديد من شركات النفط الكبرى وقف عملياتها في روسيا، بينما اختار العديد من التجار مقاطعة النفط الروسي، ووجدوا أن هذا القرار يثير صعوبات ومخاطر في إجراء المعاملات أو الحصول على الوقود، مما يعكس جزئياً تأثير العقوبات على تأمين الشحنات، وفقًا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية، فقد تقلل العقوبات الحالية ووفقا الصادرات الروسية من النفط بمقدار 2,5 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل حوالي 3 % من الإمدادات. (الاتحاد العربي للاقتصاد العالمي، 2022، الصفحات 38-44)

رابعا: أثر الأزمة الأوكرانية على سلاسل الإمداد

فاقمت الحرب الروسية الأوكرانية من الاضطرابات الموجودة في سلاسل الإمداد والتموين العالمية، والتي كانت تعاني بالفعل من تحديات نتيجة ازدحام الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري وأسعار استئجار سفن الحاويات ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، مما أدى إلى زيادة إضافية في تكاليف الشحن، هذا الارتفاع في تكاليف الشحن تسبب بدوره في زيادة أسعار المستهلكين بنحو 1.5 نقطة مئوية مقارنة بما كانت عليه قبل جائحة كورونا. (الاتحاد العربي للاقتصاد العالمي، 2022، الصفحات 52-53)

خامسا: أثر الأزمة الأوكرانية على السياحة

منذ اندلا ع الحرب، أصبحت السياحة العالمية محفوفة بالمخاطر أكثر من ذي قبل وتكاليف السفر الدولي ارتفعت نتيجة لزيادة الأسعار العالمية للمحروقات، وزيادة الضغوط التضخمية، وارتفاع أسعار الفائدة، هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تباطؤ تعافي قطاع السياحة الذي كان ضعيفاً بالفعل منذ انتشار جائحة كورونا، وعلى الرغم من أن 22 دولة قررت رفع جميع أشكال القيود، فإن التوقعات تشير إلى أن الحرب قد تؤدي إلى خسارة تصل إلى 14 مليار دولار من عائدات السياحة العالمية هذا التأثير السلبي على السياحة يزيد من التحديات التي تواجه القطاع، ويؤخر انتعاشه في الوقت الذي كان يأمل فيه العديد من البلدان في استعادة النشاط السياحي بشكل كامل. (الاتحاد العربي للاقتصاد العالمي، 2022، الصفحات 54-55).

المطلب الثاني: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد الروسي:

تضرر الاقتصاد الروسي ماليا وتجاريا بصورة كبيرة نتيجة العقوبات الواسعة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، واليابان، ويرى البعض أن الاقتصاد الروسي سينمو بمعدلات سلبية في حين يذهب آخرون للتأكيد على فقدان الناتج القومي الروسي ما مقدراه 25% من قيمته مقارنة بالعام الماضي.

ومن بين العقوبات التي تم فرضها على روسيا نذكر العقوبات الاقتصادية منها: (البصراتي، 2022، صفحة 170)

- فرض قيود على الصادرات الروسية، بالإضافة إلى إدراج المزيد من الروس على القوائم السوداء.
- منع الطيران الروسي من الطيران فوق الأجواء الأوروبية أو الهبوط على المطارات الأوروبية .
- إيقاف منح الجنسية الأوروبية للأثرياء الروس التي كان مسموح بيها بنظام البيع طبقاً لقانون جواز السفر الذهبي.
- بريطانيا: وقف تراخيص الاستيراد والتصدير من روسيا واليها خاصة مواد التصنيع العسكري وتكرير النفط
- الولايات المتحدة: منع دخول ما يزيد على نصف الواردات الروسية من السلع ذات التقنية العالية إلى الأراضي الأمريكية.
- أستراليا: فرضت استراليا عقوبات مالية وحظر دخول لأراضيها على أكثر من 300 برلماني روسي صوتوا في البرلمان على السماح بإرسال قوات مسلحة إلى أوكرانيا .
- ألمانيا: وقف تصاريح تشغيل خط "نورد ستريم 2" الروسي لتصدير الغاز إلى أوروبا.
- اليابان : فرضت عقوبات على مؤسسات مالية وشخصيات روسية منها الرئيس الروسي بوتين ووزيري الدفاع والخارجية وشخصيات أخرى مرتبطة بالنظام، وعلقت صادرات تقنيات تكنولوجية إلى روسيا

- اليونان: إعلان هيئة الطيران المدني إغلاق المجال الجوي لديها أمام شركات الطيران الروسية وإيقاف تصاريح الإقامة لكافة المستثمرين الروس.
- الدنمارك: علقت شركة الشحن الدنماركية "ميرسك" عمليات الشحن البحري من روسيا واليها.
- كما قامت كل من استراليا والولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات على دولة بيلاروسيا لدورها في استغلال أراضيها وتسهيل التدخل الروسي في أوكرانيا.
- منعت الولايات المتحدة روسيا من تسديد دفعات الدين من خلال استخدام مبلغ 600 مليون دولار الذي تحتفظ به في البنوك الأمريكية، وهو ما صعب على روسيا تسديد ديونها الدولية، وجمدت أصول البنك المركزي في روسيا، لمنعه من استخدام احتياطيه من النقد الأجنبي والبالغ 630 مليار دولار،عزل البنوك الروسية الرئيسة عن نظام المراسلة المالية الدولي "سويفت"، الأمر الذي سيؤخر الدفعات لروسيا مقابل صادراتها من النفط والغاز.
- استبعدت المملكة المتحدة بنوكاً رئيسية روسية من النظام المالي للمملكة، وجمّدت أصول كافة البنوك الروسية ومنعت الشركات الروسية من اقتراض المال ووضعت قيوداً على عمليات الإيداع التي يمكن للروس القيام بها في البنوك البريطانية.
- توقفت العديد من الشركات العالمية من بينها شركات ماكدونالدز وكوكا كولا وستاربكس وهاينكن، عن بيع وتصنيع بضائع في روسيا.
- كانت صناعة النفط الروسية هدفا رئيسيا آخر للعقوبات، إذ حظرت الولايات المتحدة وبريطانيا النفط والغاز الطبيعي الروسي، وحظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الخام المنقولة بحرا، وفرضت دول مجموعة السبع، التي تضم أكبر سبعة اقتصاديات "متقدمة" في العالم، سعرا أقصى قدره 60 دولارا لبرميل النفط الخام الروسي، وبالرغم من ذلك استطاعت روسيا بيع النفط في الخارج بأكثر من الحد الأقصى للسعر الذي حددته مجموعة السبع، وفقا للمجلس الأطلسي، وهو مركز أبحاث أمريكي، وأضاف المجلس أن "أسطول الظل" المؤلف من نحو ألف ناقلة يُستخدم في شحنه وتقول وكالة الطاقة الدولية إن روسيا لا تزال تصدّر 8.3 مليون برميل نفط يوميا، بعد زيادة الإمدادات إلى الهند والصيني كما استطاعت روسيا استيراد العديد من السلع الغربية الخاضعة للعقوبات عن طريق شرائها عبر دول مثل جورجيا وبيلاروسيا وكازاخستان، وفقا لباحثين في جامعة كينغز كوليدج في لندن وتقول ماريا سنيغوفايا، من مركز الدراسات والأبحاث الإستراتيجية والدولية الأمريكية، إن الصين كانت موردا حيويا لمنتجات التكنولوجيا الفائقة البديلة لتلك المنتجة في الغرب وقال صندوق النقد الدولي إنه في عام 2022، العام الأول للحرب الأوكرانية، تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 2.1 في المائة وعلى الرغم من ذلك، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الروسي سجل نموا بنسبة 2.2 في المائة عام 2023، ومن المتوقع أن يسجل نموا بنسبة 1.1 في المائة عام 2024. (BBC NEWS، 2024).

وثمة مؤشرات تستقرئ مشهد الاقتصاد الروسي بعض هذه المؤشرات تعكس تأثر الاقتصاد بالعقوبات الأجنبية وبوجه عام، يمكن تناول أبرز مؤشرات الاقتصاد الروسي على النحو التالي: (الشربيني، 2023)

- **تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي** :انكمش الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة 3.7% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022، انخفاضاً عن التقديرات الأولية التي تنبأت بانكماش بنسبة 4% حيث استمر الاقتصاد الروسي في التعرُّض لضغوط العقوبات المفروضة من الدول الغربية رداً على التدخل العسكري في أوكرانيا في فيفري 2022.
- **انخفاض معدل البطالة** :بلغ معدل البطالة في روسيا 3.7% في نوفمبر من عام 2022، وأقل من توقعات السوق البالغة 4%، ولعل ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى هجرة نحو نصف مليون روسي في أعقاب الحرب الروسية، من بينهم متعطلون عن العمل، فضلاً عن تداعيات الحرب على الاقتصاد الروسي، ما جعله غير قادر على استقطاب عمالة جديدة، كل ذلك ساهم في انخفاض عدد العاطلين عن العمل بمقدار يتراوح بين 152 ألفاً و2.745 مليون.
- **تراجُع الواردات والصادرات** :علقت العديد من العلامات التجارية العالمية والشركات الكبرى من قطاعات مختلفة تتنوع بين التكنولوجيا والسيارات والطاقة، أعمالها في روسيا، رداً على التدخل الروسي في أوكرانيا، وردَّت روسيا من جانبها على العقوبات الغربية بفرض حظر على تصدير أكثر من 200 منتج، بما في ذلك الاتصالات والسيارات والمعدات الزراعية والكهربائية، حتى نهاية عام 2022، كما انخفضت حصة الغاز الروسي في الواردات الأوروبية يعود هذا التراجع في الأصل إلى توقف شحنات الغاز الروسي إلى الدول التي رفضت شراءه بالروبل، كما يعود إلى إغلاق خط أنابيب يامال–أوروبا، وجهود أوروبا لشراء الغاز الطبيعي المسال، واستهداف خطَّي نورد ستريم 1 و2.
- **إنفاق مبالغ ضخمة على الإنفاق العسكري** :خصصت روسيا مبالغ ضخمة للإنفاق العسكري في ميزانية عام 2022، قُدرت بثلث إجمالي النفقات العامة لصالح قطاع الأمن،و زاد حجم الإنفاق العسكري الروسي بنحو 5 تريليونات روبل في عام 2023، مع توقُّع زيادة الإنفاق على الأمن الداخلي وإنفاذ القانون بالمبلغ نفسه تقريباً.
- **احتمالات باستمرار الركود في الصناعة الروسية** :من المرجَّح أن يستمر الركود في الصناعة الروسية بما في ذلك القطاع العسكري، التي تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد السلع العالية التقنية من الغرب؛ حيث تراجعت واردات التكنولوجيا من العديد من البلدان إلى روسيا، وهو ما تسبَّب في خفض الإنتاج وجعله أكثر بدائيةً، حتَّى أضحى استبدال الواردات مطلوبًا في جميع القطاعات تقريباً، لكنه بات يتم بخيارات أقل تقدُّماً.وفي حين انخفض الإنفاق على مختلف البرامج المحلية بخلاف البرنامج العسكري بمقدار الربع تقريباً، وتكبَّدت صناعات معينة خسائر فادحة؛ فإن التباطؤ في تصنيع السيارات مثَّل واحدةً من أكثر العلامات الملموسة لتأثيرات العقوبات الغربية على الصناعة الروسية.

ورغم تعرض الاقتصاد الروسي للضغط بسبب العقوبات الغربية ، حيث تقلص بنحو 2.7% في عام 2022 ، فإن الأمور ليست بالسوء الذي كانت تأمله بعض الحكومات الغربية، كما أنه أقل وطأةً مما توقَّعته روسيا ذاتها، فبينما كانت التوقُّعات الرسمية الممثلة في وزارة المالية الروسية، تتجه إلى الاستعداد لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 10%، توقَّع استطلاع أجرته رويترز شمل 15 اقتصادياً مؤخرا، انخفاضاً بنسبة 2.5% فحسب لعام 2024، فيما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبدأ الاقتصاد الروسي في النمو مرة وهو تحسُّن أفضل من التوقعات السابقة التي تنبأت بانكماش يصل إلى 2.1% في عام 2024،

وفي هذا السياق، يمكن القول إن مروسيا تبنت عددا من السياسات من أجل تخفيف وطأة العقوبات عليها، وفيما يأتي نستعرض أبرز هذه السياسات: (الشربيني، 2023)

- **السعي لاستبدال سلاسل التوريد للسلع الاستهلاكية** :في أعقاب الحرب الروسية، عانت روسيا من العقوبات المفروضة عليها فيما يخص استيراد أشباه الموصلات، حيث توقَّف موردو الرقائق الغربيون الرائدون – مثل AMD و Intel عن توريد رقائقهم إلى روسيا، ما تسبب في تعليق إنتاج السيارات في ذلك الوقت، لكن هذا لم يُشكِّل سوى انخفاض مؤقت في الإمدادات، حيث نجحت موسكو في حل المشكلة في غضون أشهر قليلة، بحسب دائرة الجمارك الروسية، والتحايل على العديد من القيود المفروضة على التقنيات ذات الاستخدام المزدوج، وعلى رأسها أشباه الموصلات، من خلال زيادة التجارة مع دول مثل الصين، والبدء في شراء رقائق صينية الصنع، بيد أنها لم تستطع تعويض نظيراتها الغربية تمامًا،علاوة على ذلك، لجأت إلى استبدال سلاسل التوريد للسلع الاستهلاكية، مثل الهواتف الذكية، والأجهزة والسيارات والشاحنات، عن طريق الصين والهند ودول أخرى بدلاً من الشركاء الغربيي،كذلك اتجهت روسيا إلى توثيق العلاقات المالية والأمنية مع بعض الدول التي ترتبط بعلاقات متوترة مع الغرب، مثل إيران وكوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا وكوبا؛ وذلك في إطار سعيها نحو بناء سلاسل إمداد وقنوات مالية جديدة، وكذلك العثور على شركاء تجاريين جدد.
- **انتهاج سياسات مالية محافظة** :صمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير بفعل السياسات المالية المحافِظة الطويلة الأمد، والعائدات من مبيعات الموارد الطبيعية التي يُشرف عليها الرئيس الروسي، والتي بفضلها تمكنت من ملء الخزائن العامة بالأموال، بما في ذلك الاحتياطيات الوفيرة من كل من الذهب واليوان الصيني، ولعل السياسات المالية المحافظة التي انتهجتها في السنوات الأخيرة، كالموازنة المستمرة التي تكتفي بسعر 45 دولارا لبرميل النفط، وإبقاء الإنفاق مرتبطا بقيود صارمة، ولو على حساب النمو الاقتصادي، وقد ساهمت في تخفيف الضربة الاقتصادية بفعل الحرب والعقوبات التي تلتها.
- **إقناع الشركاء التجاريين بتجاهل العقوبات** :واصلت روسيا احتلال مركز مهيمن في أسواق النفط والغاز العالمية خلال عام 2022، رغم العقوبات، كما ظلت أكبر مُصدِر للأسمدة في العالم، ما سمح لها بجلب إيرادات كبيرة لخزائن الدولة، إذ اكتشفت العديد من البلدان خلال الأزمة التي خلفتها الحرب الأوكرانية، أن التحول فجأة من الإمدادات الروسية مكلف للغاية، مهما كانت وجهات نظرها بشأن حرب أوكرانيا، ولعل تمكن روسيا من إقناع شركائها التجاريين الرئيسيين بتجاهل العقوبات الغربية، قد لعب دوراً كبيراً في تحقيق ذلك؛ فمن جهة، زادت الهند بشكل حاد من استهلاكها من النفط الروسي. وتشير التقديرات إلى أن الهند تستورد حالياً نحو 1.2 مليون برميل من النفط الروسي كل شهر، فيما واصلت تركيا التجارة مع موسكو بغض النظر عن الحرب الروسية وموقفها منها، ففي شهر ديسمبر لعام 2022، استوردت 213 ألف برميل من الديزل الروسي يوميا، وهو أكبر رقم للصادرات الروسية إلى تركيا من الديزل منذ عام 2016 على الأقل، وفي الشهر ذاته، بلغت قيمة الواردات إلى روسيا من تركيا نحو 1.3 مليار دولار، أي أكثر من ضعف المستويات التي سُجِّلت قبل عام.

- **توسيع صلاحيات إدارة الجمارك** :في إطار محاولاتها للحد من تأثير العقوبات الغربية، عمدت روسيا إلى توسيع صلاحيات دائرة الجمارك، وهي دائرة حكومية شبه عسكرية، يمارس موظفوها دوراً حاسماً في الحد من تأثير العقوبات المفروضة على روسيا؛ ، فضلا عن تعيين أشخاص مقربين من النظام الحاكم لضمان الاستقرار وتجنب الفساد في المؤسسات المالية، وقد تمكنت مصلحة الجمارك الروسية بالفعل خلال عام 2022، من زيادة معدلات التجارة مع كل من الصين وتركيا وألمانيا وهولندا، مع الاستمرار في فتح مسارات جديدة للتجارة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، بما يصب في صالح الهدف الرئيسي المتمثل في تخفيف حدة العقوبات .

المطلب الثالث: أثار الحرب الروسية –الأوكرانية على الإقتصاد الأوكراني

فيما يتعلق بخسائر الاقتصاد الأوكراني، فقد تجاوزت الخسائر المباشرة 150 مليار دولار بحسب البنك الوطني، أي ما يعادل نحو ثلثي الناتج المحلي قبل الهجوم الروسي، وتقارب خسائر البنية التحتية جراء القصف وحصار الموانئ 150 مليار دولار أيضا، وما تزال الحكومة الأوكرانية تتحدث عن خسارة البلاد أكثر من 750 مليار دولار بشكل عام جراء ما سبق، وتوقف الكثير من المصانع والأعمال وعمليات الاستثمار .(جولاق، 2023)

ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون أوكراني فروا من البلاد حتى 3 مارس 2022، بعد سبعة أيام فقط من اندلا ع الحرب متوجهين إلى بولندا وبلدان أوروبية أخرى أو يطلبون اللجوء إليها. ومنذ عام 2015، حدث تحول في وجهة المهاجرين الأوكرانيين: ففي الماضي، كانت روسيا أكبر دولة مستقبلة للمهاجرين الأوكرانيين، وفي السنوات الأخيرة، زادت الهجرة إلى بولندا وبلدان أخرى في أوروبا والبيانات عن أعداد المهاجرين شحيحة، لكن البيانات المتاحة تشير إلى أن روسيا تستضيف ما بين مليونين و3 ملايين مهاجر أوكراني، أي ما يعادل نحو 5-7% من سكان أوكرانيا، ووفقا لبيانات من البنك الوطني الأوكراني تجاوزت تدفقات التحويلات إلى أوكرانيا 19 مليار دولار في عام 2021 وقد أثبتت هذه التدفقات قدرتها على الصمود في أثناء أزمة كورونا، وبعد تراجع بسيط بلغ 3.6% في 2020، زادت التدفقات بمعدل أعلى من المتوقع قدره 28.3% في 2021. وبلغت التحويلات نحو 12% من إجمالي الناتج المحلي في أوكرانيا، أي حوالي ثلاثة أمثال حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021، تشير التقديرات إلى أن التحويلات إلى أوكرانيا قد زادت بنسبة 8% في عام 2022، ومن المحتمل أن تكون معدلات الزيادة قد تجاوزت هذا الرقم، وقد تراجعت نسبة التحويلات التي تلقتها أوكرانيا من روسيا بشكل كبير في السنوات الأخيرة، من 27% في عام 2015 إلى 5% فقط في عام 2021، ومن المتوقع أن تشهد تدفقات التحويلات من روسيا اضطرابات بسبب العقوبات واستبعاد أنظمة الدفع الروسية من شبكة سويفت العالمية، غير أن أي انخفاض في تدفقات التحويلات من روسيا إلى أوكرانيا من المرجح أن يقابله زيادة في التحويلات من الأوكرانيين في بولندا وبلدان أخرى، خلال الفترة من 2015 إلى 2022 ارتفعت نسبة التحويلات إلى أوكرانيا من بولندا من 19% إلى 39%، ومن المرجح أن يستمر المهاجرون الحاليون في إرسال المزيد من الأموال إلى أوطانهم لدعم الأسر خلال الحرب، بالإضافة إلى ذلك قد يرسل المهاجرون الأوكرانيون الجدد في أوروبا وبلدان أخرى أيضًا أموالاً لدعم ذويهم في الوطن وفي عام 2024، من المتوقع أن تواصل التحويلات دورها الحاسم في دعم الاقتصاد الأوكراني وأسر الأوكرانيين المتضررين من الأوضاع الراهنة. (راثا و كيم، 2022)

خلاصة الفصل

نستخلص من خلال هذا الفصل أن الحرب الأوكرانية – الروسية زادت من حدة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها دول العالم والتي أنهكتها جائحة كورونا مخلفتا مشاكل الديون والتضخم وارتفاع نسب البطالة والتراجع والانكماش الاقتصادي، فقد أدى انطلاق الأزمة الأوكرانية الروسية إلى ارتفاعات وتقلبات كبيرة في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتفاقم الاضطرابات في الاقتصاد العالمي وتراجع عائدات السياحة الدولية كما يبدوا أن العقوبات الاقتصادية الشديدة التي فرضها الغرب على روسيا لم تجدي نفعا فالاقتصاد الأمريكي والأوروبي يظهران كأكثر الاقتصاد معاناة وتأزما، وسط نسب التضخم التاريخية التي تشهدها دول العالم، وشح السلع والارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة والمحروقات والتراجع الكبير والركود في الأسواق وعليه أن التداعيات الاقتصادية للازمة الأوكرانية قد مست جميع دول العالم على حد سواء نظرا للعولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري، حيث ستتأثر الدول والشعوب بارتفاع معدلات التضخم وتأكل قيمة العملات المحلية خاصة في الدول المستوردة واستنزاف الاحتياطات النقدية، فضلا عن تراجع الإمدادات الغذائية وتشديد السياسات النقدية، حيث أن لا تزل مطالب أطراف الصراع غير قابلة للتفاوض فروسيا تريد، على الأقل في المستوى الأدنى لأهدافها، استقرار سيطرتها على مقاطعات أوكرانية، واعتراف أوكرانيا والغرب باستقلال هذه المقاطعات، كما تريد حياد أوكرانيا وضمانات بعدم انضمامها مستقبلا إلى حلف الأطلسي. أما أوكرانيا، فتريد وقفا نهائيا للحرب، وخروج القوات الروسية من المناطق الأوكرانية التي احتلتها وفي العلن، تتبنى الولايات المتحدة والدول الأوروبية الغربية الرئيسة المطالب الأوكرانية كما هي لان واقعا أن أوكرانيا، وإن لم تلتحق بحلف شمال الأطلسي بعد، فقد أصبحت عمليا منطقة نفوذ غربي.

الفصل الثاني:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم العوامل المتحكمة في توجهاتها

تمهيد

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، حيث أضحى يشكل إحدى ملامح الخريطة الاقتصادية العالمية، حيث أن الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر خلال العقدين الأخيرين وذلك بسب التدفقات المتزايدة التي حققها وذلك لما شهدته بعض الدول من تدفقات كبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بحيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الركيزة الأساسية للدولة التي تسعى من ورائه بالدفع بعجلة التنمية بغية تحقيق الأهداف المرجوة لها.

و بهذا أصبحت معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين، ذلك أنه أحد المكونات الرئيسية التي تدفع بوتيرة التنمية الاقتصادية وأحد الوسائل الهامة لتحسين الوضعية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والأفراد على المستوى الوطني والدولي وهذا كله من اجل خلق ثروات جديدة أو الزيادة في الثروات الموجودة.

ونحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة واهم محدداتها واثارها في الدول المضيفة من خلال تناولنا للمباحث التالية:

- **والمبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.**
- **المبحث الثاني: محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثره على الدول المضيفة.**

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستثمار الأجنبي المباشر مدخل هام من مداخل التنمية الاقتصادية نظرا لحجم تدفقاته وتنوع أشكاله وانتشاره في جميع الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، ولقد تم الاتفاق على أهميته في النشاط الاقتصادي من خلال رصد النجاحات المحققة في بعض الدول جراء الاستثمارات الواردة إليها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز العناصر التي تساهم في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول وما له من أهمية بالغة في دفع العجلة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تزيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من القدرات الإنتاجية للدولة وترفع معدل النمو الاقتصادي وتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد.

أولا: **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.**

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمنظمات والهيآت الدولية، نورد أهمها فيما يلي :

حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:"استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة من قبل كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخv (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركة الأجنبية) (UNCTAD, 2009, p. 243)

وحسب صندوق النقد الدولي: "يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر، وتكفي حيازة نسبة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول لكي يكون الاستثمار مباشرا". (Peter & A.Pugel, 1996, p. 822)

وقد عرف الكثير من الباحثين الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: " عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لاتقل نسبة التملك في الخارج عن 10%.(الهادي، 2009، صفحة 23)

وبناءا على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: "هو عبارة عن تملك مستثمر أجنبي لحصة هامة في رأس مال أحد المشاريع المقامة في بلد مضيف، بحيث تمكنه هذه الأخيرة من المشاركة في الإدارة واتخاذ القرار حسب قوة التصويت التي يمتلكها".

ثانيا: **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر**.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملئ الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن له خصائص تميزه عن غيره من أشكال التدفقات الرأسمالية، ويمكن ذكرها كما يلي: (مودع، 2010، الصفحات 17-18)

1. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار يحقق للمؤسسة روابط دائمة مع المؤسسة الأم في الخارج، هذه الروابط تساهم في زيادة الإنتاجية وكفاءة أداء الشركات الأخرى، كما تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية، إضافة إلى أنها تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة؛
2. الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية؛
3. الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستخدمه من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدولة المضيفة إلا بناء على دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة؛
4. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته بحثا عن تحقيق الربح،وبذلك فهو ينتقل إلى الدول المضيفة التي يحقق فيها أعلى عائد صافي حيث توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الاستثماري الملائم.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي للمشروع سواء كان مشروعا للتسويق، البيع، التصنيع، الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، ويمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

أولا: **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك**: تعد المشروعات المشتركة شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية، حيث تقضي بإشراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقليمية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة فيه بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية والتسييرية وفنون الإنتاج (الفار، 1995، صفحة 14)

إن الاستثمار المباشر الأجنبي الذي يقوم على أساس هذا الشكل يسمح للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم كل المخاطر لأجل تحقيق الأهداف، فهي تعاون بين العديد من المؤسسات الحرة التي تختار القيام بالإنتاج أو إقامة مشروع أو ممارسة نشاط معين، وهذا من خلال تجميع الكفاءات المطلوبة والإمكانيات والموارد الضرورية، إذن هي وضع عملي للمشروع أو نشاط مشترك عن طريق التحمل المشترك للمخاطر وكذلك مواجهة المنافسة. (garette, 1996, p. 27)

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل: تعود فيه ملكية المشروع أو النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الجهة المستثمرة الأجنبية، ويحظى هذا النوع من الاستثمار غالبا بتأييد المستثمرين الأجانب ومساندتهم لتوفر الإدارة والمراقبة المطلقتين عليه، إلا أن الدول المستضيفة ولاسيما النامية تتردد كثيرا بمنح التصريح لمثل هذا النوع من الاستثمار إلى حد الرفض أحيانا لما له من تأثيرات تقود في محصلتها إلى ربط اقتصاديات الدولة المصدرة لرأس المال ربطا تبعيا بسيطرة الأطراف المستثمرة الأجنبية على النشاط الاقتصادي فيها. (وطفة، 2015، صفحة 36)

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي المنطقة التي تقع داخل حدود الدولة والتي تسمح بدخول الواردات إليها دون رسوم أو تعاريفات جمركية، وتقوم لاحقا بإعادة تصدير المنتجات والسلع منها مع إجراء بعض التعديلات عليها، وتكون المنطقة الحرة محدودة جغرافيا بحدود واضحة تعزل بينها وبين الدول المضيفة وتكون خاضعة لقوانين الدول المضيفة، إذ يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة

رابعا: **مشروعات أو عمليات التجميع:** يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي، وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. (نشأت، 2012، صفحة 206)

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره في الدول المضيفة.

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف تعتمد على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وطبيعة المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

تتأثر توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة عوامل يطلق عليها محددات الاستثمار وقد حاولت العديد من النظريات الاقتصادية تحديد العوامل المتحكمة في حركة الاستثمار وتواجده خارج الدولة الأم، بناءا على ذلك سنحاول من خلال هذا هذا المطلب ادراج أهم النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الوقوف على مقومات المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة

أولا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير أسباب تواجد الاستثمار الأجنبي خارج الدولة الأم، واختلفت هذه النظريات في تفسيراتها باختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية وتطورها، فهناك النظريات التقليدية والنظريات الحديثة وسوف نتناول كل منها على حدى كالآتي:

1. **النظريات التقليدية:**

أ. **النظرية الكلاسيكية:**استند التحليل الكلاسيكي في تفسيره لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة الفرضيات أهمها: الملكية الخاصة (عدم تدخل الدولة)،سيادة كل من المنافسة التامة وحالة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج مع حرية انتقال هذه الأخيرة بين الدول

وحسب هذه النظرية تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية مقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن أساس قيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان نفس السلع هو اختلاف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع بين الدولتين. (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 15)

لكن هذه النظرية فشلت في تحديد أساب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، ولذلك واجهت عدة انتقادات لتأتي بعدها نظرية هكشر أولين للنفقات النسبية وتوضح أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى اختلاف مدى توافر موارد الإنتاج في كل دولة. وهو الاختلاف الذي يحدد أثمان هذه المنتجات، ليكون في الأخير تبادل المنتجات هو تبادل لعناصر الإنتاج بطريقة غير مباشرة. ونظرا للإجراءات التي تفرضها الدول لحماية مواردها وما ينجم عنها من اختلاف للتكاليف قدم كل من ستوبلار وساموبلسن تفسيرا أو سببا لحدوث الاستثمارات الأجنبية والتي تكون بغية تخفيض تكاليف الإنتاج وتجنب السياسة الحمائية وجني المزيد من الأرباح.(بن سمينة، 2012-2013، صفحة 16)

ب. **النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد، التحركات الدولية لرأس المال):** تفسر هذه النظرية الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات العوائد المرتفعة. (محمد، 2004-2005، صفحة 26)

ومع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال ينتقل بحرية من سوق إلى أخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول.

لكن هذه النظرية فشلت أيضا في التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والآثار المترتبة على كل منهما. بالإضافة إلى أن الاستثمار المباشر لا ينطوي على رأس المال فقط بل يشتمل أيضا على التكنولوجيا،المهارة، الإدارة. (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 17)

علاوة على ذلك لم تستطع النظرية تقديم تفسير يوضح سبب تفضيل الاستثمار المباشر بين دولتين في نفس الوقت على التصدير.

2. النظريات الحديثة

بعد فشل النظريات التقليدية في تقديم تفسير لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، جاءت النظريات الحديثة لتتماشى مع التطورات الدولية الاقتصادية محاولة منها تفسير هذه الظاهرة.وسوف نقدم أهم هذه النظريات:

أ. **نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض عدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية من حيث التكنولوجيا، والموارد المالية، والمهارات الإدارية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة الشركات الأجنبية لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم.

لكن هذه النظرية واجهت انتقادات، حيث يرى كل من روبوك وسيموندس أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسية بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية، بالإضافة إلى أنها لم تقدم تفسيرا مقبولا حول تفضيلات الشركات الأجنبية للتملك لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كونها وسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية في الوقت الذي لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص، الخاصة بالإنتاج أو التسويق. (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 107)

ب. **نظرية توزيع المخاطر:** ركز كوهين (1975) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر،فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى، وقد أكد كوهين أن أسلوبه يحتوي على قدرة شرح قوية لأسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقا لهذه النظرية فالشركات تستثمر في الخارج لزيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها،عن طريق توزيع الأنشطة ومن ثمة تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى. (عبد السلام، 2010، الصفحات 47-48)

ومن أهم الانتقادات الموجهة لها هو قصورها في تقديم تفسير مقنع للاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر أثناء عملية توزيع المخاطر.

ج. **نظرية دورة حياة المنتج:** من أهم رواد هذه النظرية ريموند فرنون R .vernon (1966) الذي قدم تفسيرا لقيام التجارة الخارجية والتي تعتمد بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، حيث افترض فرنون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى. (محمد، 2004-2005، الصفحات 28-29)

بمضي الزمن وذلك على أساس أن لكل سلعة دورة حياة تبدأ بالتقديم، مرورا بالتطور ثم النضوج وتنتهي بالتدهور والزوال وقدم فرنون ثلاث مراحل أساسية لحياة المنتج وهي:

- **مرحلة الظهور:** ويتم في هذه المرحلة اختراع المنتج الجديد وبيعه في الدول الأكثر تقدما والتي تتوافر عادة على الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لهذه المرحلة، حيث يتطلب الإعلان والتعريف بالمنتج ولا يهتم المستثمر هنا للتكاليف المرتفعة نظرا لغياب المنافسة ولكون الأفراد يتمتعون بدخول عالية، فالمهم هنا هو اختبار المنتج وتسويقه محليا ليتم تصديره فيما بعد.
- **مرحلة النضوج:**وتتميز باستمرار وتزايد الطلب على المنتج الجديد مما يسمح بظهور المنافسة ليصبح الطلب أكثر حساسية في الدولة الأم خاصة من حيث الأسعار لتصبح الضرورة ملحة للاستثمار في الخارج خاصة بعد ارتفاع تكاليف التصدير.
- **مرحلة أفول المنتج:** وهي المرحلة النهائية في حياة المنتج، حيث تتميز هذه المرحلة بالمنافسة التامة وتقادم التكنولوجيا المستعملة، ومع زيادة الإنتاج وتناقص الطلب تصبح المنافسة سعرية فقط لتنهار الأسعار فيما بعد وتؤدي إلى زوال المنتج في الدولة الأم،ويتم تعويض الإنتاج في الدول الأقل تقدما لتبدأ دورة حياة جديدة له في الدول النامية.وهو ما يفسر ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومع أن النظرية قدمت تفسيرا واقعيا ومقنعا للاستثمار الأجنبي المباشر خاصة خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. إلى أنها واجهت بعض الانتقادات أهمها:

أن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع الوحيد لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دورة حياة المنتج أين تصبح التكنولوجيا المستخدمة نمطية ومنتشرة عالميا مما يفقد الشركة صاحبة المنتج الميزة التكنولوجية.

علاوة على ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وفي نفس الوقت. (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 24)

د. **نظرية الموقع:** كان الفضل في هذه النظرية لكل من باري ودننج والذي كان محور اهتمامها يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار، وعلى ذلك تركز على العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمارات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة. فقد اهتمت نظرية الموقع بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، وتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة. (نشأت، 2015، صفحة 219)

هـ. **النظرية الانتقائية:** يعد الاقتصادي جون دنينج أول من وضع لبنة هذه النظرية، حيث حاول وضع إطار علمي لتحديد وتقييم وزن العوامل المؤثرة في القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج.حيث قدم منهجا يتوافق مع تحليل كيند لبيرجر وهايمر وذلك من خلال الترابط والتكامل بين ثلاث مجالات من أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الكلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع. وعليه فإن هذا النموذج يتوفر على ثلاث مزايا رئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

- **مزايا الملكية:** وتتمثل في المزايا الاحتكارية التي تملكها الشركة المستثمرة ككبر حجمها مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة، وامتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة والقدرات والمهارات الفنية والإدارية.
- **مزايا الموقع:** وهي المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة والتي تتمثل في انخفاض أسعار مدخلات الإنتاج واتساع نطاق السوق، وتوافر البنية الأساسية والتقارب الثقافي لتقبل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **مزايا التدويل:** وهي مميزات إحلال السوق ورغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج. وذلك للحفاظ على التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية والرقابة على نوعية المنتج والقدرة على تصريفه والاستفادة من المزايا الضريبية والجمركية المقدمة من الدول المضيفة.

من خلال ما تقدم يمكن القول أن النظرية قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي بالاعتماد على عدة عوامل عكس النظريات السابقة، لكنها واجهت نقدا من طرف الاقتصادي كوجيما لكونها ركزت على المسائل الكلية، وبالتالي فهي تعتبر قليلة الفعالية في صنع القرار، كما أشار باكلي أن العلاقة بين العناصر الثلاثة يشوبها الغموض إذ أنها تطرقت لكل عنصر بشكل منفرد ولم تتعرض لعلاقة التأثير والتأثر بينهم.

و. **نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):** ساهم كل من كوجيما وأوزاوا (1977-1979) في التوسع في التحليل حيث طورا نموذجا يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، فالأدوات الجزئية تتمثل في القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي، والأدوات الكلية تتمثل في السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

واعتمادا على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945، أكدت المدرسة أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بتدخل الحكومة من خلال السياسات التجارية. (عبد السلام، 2010، صفحة 58)

حيث برهن كوجيما أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية.

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها، والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم تفاصيل.

ثانيا: المناخ الاستثماري ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتدفق الاستثمار الأجنبي وفقا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومختلف القوانين والتشريعات التي تنظم حركة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة وتعرف هذه الأوضاع بمناخ الاستثمار.

1. **مفهوم المناخ الاستثماري.**

يقصد بمناخ الاستثمار أنه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، و المناخ الاستثماري يتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلبا أو إيجابا في فرص نجاح المشروع الاستثماري. (الجبوري، 2014، صفحة 67)

وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وتشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما تشمل أيضا الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. (صياد، 2013، صفحة 13)

وانطلاقا من مما سبق من التعاريف يمكن القول أن توافر هذه الظروف هو المحدد الأساسي لأي قرار استثماري وتصنف هذه ويتكون مناخ الاستثمار من عدة محددات يمكن تفصيلها في العنصر الموالي :

2. **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، ولا تقف هذه المحددات عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنها تتجاوز ذلك إلى الظروف المختلفة السائدة وما توفره من استقرار و تتمثل في:

1. **البيئة السياسية**: توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، ومهما كانت المردودية كبيرة لا يمكن المخاطرة بالاستثمار في ظل غياب استقرار سياسي و أمني كالتوترات العرقية والطائفية والعلاقات الدولية المتوترة، فكل هذه المؤشرات تؤخذ بالحسبان في اتخاذ القرار الاستثماري في دولة ما.
2. **البيئة الاقتصادية**: تتمثل المحددات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل، فكلما كانت هذه السياسات الاقتصادية مستقرة وواضحة وتدار بطريقة منظمة ومدروسة زادت فرص الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد وتتمثل هذه المحددات في: (بورعدة، 2019، الصفحات 64-66)

أ. **الاستقرار الاقتصادي**:ويتمثل في جملة من توازنات الاقتصاد الكلي ومختلف السياسات النقدية والمالية والضرائب وشروط العمل، التأمين، الشفافية في المعاملات المالية، استقرار التعريفة الجمركية،توازن معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف.

ب. **حجم السوق**: يتحدد حجم السوق وفقا لمقاييس حجم المكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي، متوسط دخل الفرد، حيث توجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المقاييس ونمو حجم السوق.

ج. **درجة الانفتاح الاقتصادي**:يوفر الانفتاح على العالم الخارجي مناخا استثماريا يتسم بحسب الكفاءة الاقتصادية وتخفيض القيود على التبادل التجاري، وحرية حركة عناصر الإنتاج.

د. **البنية التحتية**:تساعد الهياكل القاعدية كالطرقات والجسور، الموانئ والمطارات، السكك الحديدية وخدمات الكهرباء، الاتصالات والماء في تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي.

3. **البيئة التشريعية والمؤسسية**:يتواجد الاستثمار الأجنبي أين توافرت له الحماية القانونية الكافية والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذه القوانين والتشريعات ويتم ذلك عن طريق: (زغبة، 2009، صفحة 48)

أ. تعزيز كفاءة الإطار التشريعي عن طريق الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين؛

ب. دعم التشريعات الخاصة بالاستثمار والاهتمام بقضايا البيئة، واستخدام التكنولوجيا النظيفة؛

ج. توفير وتطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبي بين القطاعات الاقتصادية؛

د. توفير القوانين والتشريعات والمحاكم الخاصة في الفصل بقضايا الملكية الفكرية؛

هـ. سلاسة ونزاهة النظام الإداري لتوفير مناخ استثماري مشجع.

4. **البيئة الاجتماعية والثقافية**: تتمثل في مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والاحتمالات المتوقعة لتغييرها، وتشمل مؤشرات عديدة منها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي، ومعدلات التشغيل والبطالة والمستوى الثقافي للأفراد ومؤشرات ذات صلة بالصحة العامة، ومعايير السلامة والتعليم والمعتقدات الدينية.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر الأثار التي تخلفها الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة، محل جدل كبير بين المفكرين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لها، حيث يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر المزايا التي يمنحها هذا الأخير للدول المضيفة من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية وتمويل عجز موازين مدفوعاتها والمزايا التكنولوجية والفنية وغيرها حيث يعتبر هذا الفريق أن منافع الاستثمار الأجنبي تعود على الطرفين (الدول المضيفة والشركات الأجنبية).

أما الفريق المعارض فهو يرى أن منافع الاستثمار الأجنبي تصب في مصلحة الشركات الأجنبية أكثر منها لفائدة الدول المضيفة، وهذا ما سوف نحاول التعرف عليه من خلال دراسة الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: **الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.**

يرى المؤيدون للاستثمار الأجنبي المباشر أن له مزايا ومنافع جمة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التمويلي،ونقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية، وخلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وهو ما سنوضحه في دراسة الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. سد الفجوة التمويلية: تعاني الدول النامية خاصة من نقص التمويل مع انخفاض معدلات الادخار المحلي بسبب انخفاض مستويات الدخول،ومع تزايد أعباء الديون الخارجية، ولسد هذه الفجوة التمويلية، كانت الاستثمارات الأجنبية أقل تكلفة من الديون وأصبحت أهم مصدر لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية، بالإضافة إلى أنها تعتبر مورد هام بالنسبة لإيرادات الدولة من خلال حصيلة الضرائب والرسوم على نشاط هذه الشركات.
2. المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين وضعية ميزان المدفوعات في الدول المضيفة من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة، أما الميزان التجاري فقد تتحسن حالته من خلال تخفيض الواردات من جهة وزيادة الصادرات من جهة أخرى، ونظرا لما تعانيه الدول النامية من عجز مستمر على مستوى ميزان مدفوعاتها إضافة إلى خطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج، كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا إيجابيا في تحسين وضعية ميزان المدفوعات طالما كان انسيابها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج، والاعتقاد الشائع بين الاقتصاديين التقليديين هو أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي في البلاد النامية هو إحلال الواردات مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الميزان التجاري نتيجة لتقليص الواردات وربما في حالات معينة أيضا زيادة إمكانات التصدير . (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 41)
3. نقل التكنولوجيا: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من الوسائل الرئيسية التي تجعل التكنولوجيا المتقدمة في متناول الدول النامية، حيث أنه وسيلة لنقل التكنولوجيا بمعناها الواسع الذي يشمل ليس فقط نقل المعرفة الفنية، ولكن يمتد أيضا إلى نقل المهارات، والقدرات الابتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية والتسويقية. (صالح، 2019، صفحة 70)

حيث تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا بارزا في نقل التكنولوجيا نظرا لما تملكه من خبرات فنية عالية وإمكانيات مالية وبشرية تمكنها من إجراء البحوث المختلفة وتطوير كافة المنتجات التي تنتجها، وعندما تتجه هذه الشركات إلى الاستثمار في الدول النامية فهي تنقل إلى تلك الدول بدون شك ما لديها من تكنولوجيا، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب التنظيمية والإدارية، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة وتحقيق تقدم في طرق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية، ويرتبط نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمدى نجاح الشركات الأجنبية على الاستثمار في البحث والتطوير محليا، ودعم الشركات الوطنية للاستفادة من هذه النشاطات لتصبح فيما بعد قادرة على القيام بالجهود البحثية والتطويرية بصفة مستقلة

4. المساهمة في التشغيل والقضاء على البطالة: يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية لكافة الدول النامية نظرا لارتفاع معدلات البطالة ولخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على انتشار هذه الأخيرة، وبالتالي يعتبر القضاء على البطالة أو الحد منها أحد الأهداف التي تسعي الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير الذي من شأنه خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل، مما يقلص من مشكلة البطالة في البلد المضيف، كذلك عند دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة فإن الأمر يرتبط بطبيعة التطور التقني أو تقنيات الإنتاج المستعملة من قبل الشركات الأجنبية والذي يحدد مستوى العمالة، بالإضافة إلى عامل آخر يتمثل في بنية المنتج المستهدف. (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 47)

5. زيادة الإنتاجية و تنمية الصادرات: يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول النامية بناء على دراسات علمية معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبذلك يقوم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج كما ونوعا ومن ثمة زيادة الصادرات خاصة بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات وهو ما يدعم التنمية الاقتصادية بقوة من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي، التي تؤدي بدورها إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي . (بن سمينة، 2012-2013، صفحة 160)

6. الأثر على تنمية رأس المال البشري والتنمية الإدارية: يجلب الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة العمالة الماهرة إداريا وفنيا وتنظيميا، والتي تساهم بدورها في رفع مستوى العمالة المحلية وتطوير الإدارة من خلال النقاط التالية:

أ. تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم؛

ب. تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة ومتطورة؛

ج. خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال؛

د. استفادة الشركات المحلية من نظيرتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد أو المحاكاة.

7. المساهمة في تطوير البنية التحتية:حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمساهمة في إعداد وتطوير طرق المواصلات وتوفير النقل والخدمات وتوصيل شبكات المياه والكهرباء والانترنت، لتسهيل نشاطه داخل الدولة المضيفة.

8. المساهمة في فتح أسواق جديدة: يستغل المستثمر الأجنبي خبراته الإعلانية والتسويقية واتصالاته المسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم. (يحي محمّد، 2017، صفحة 35)

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى العديد من المفكرين أن الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الدول النامية كثيرة ومتعددة، ومن خلال الواقع العملي سوف ندرج مختلف الآثار السلبية لهذه الظاهرة ووفقا للمنطق العلمي.

1. **الأثر على ميزان المدفوعات:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالسلب على ميزان المدفوعات الدول المضيفة، وذلك عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالمغالاة في استيراد مدخلات الإنتاج والسلع الوسيطة،أو عندما تقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، وهو ما يمثل تدفقات عكسية للموارد، يؤدي إلى مزيد من العجز في موازين مدفوعات الدول النامية. (صالح، 2019، صفحة 60)
2. **الأثر على الاستثمارات المحلية:** تقوم الاستثمارات الأجنبية بمنافسة الصناعات المحلية والتي تكون تنافسيتها ضعيفة،مما يؤدي إلى كساد أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو صغيرة الحجم. (يحي محمد، 2017، صفحة 32)
3. الأثر على العمالة ومستويات الأجور: تركز الشركات الأجنبية نشاطها على الصناعات التي تعتمد على أساليب إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة أكثر مهارة وهو ما يعني ارتفاع أجور هذه الفئة، مما يجعل هذه الشركات تفضل استخدام الآلة بدلا من العمالة، وهذا يؤدي إلى هجرة العمالة المؤهلة داخليا ويؤثر سلبا على القطاع العام والخاص المحلي وبالتالي لم تسهم هذه الشركات في حل مشكلة البطالة بل خلقت نوعا من الطبقية بين أجور العمال المؤهلين العاملين لديها والعاملين لدى القطاع العام.
4. **الأثر على التنمية الاقتصادية:** إن الاعتماد على رأس المال الأجنبي في تحقيق التنمية لن يوصل لتنمية مستقرة، فالتنمية التي لا تأخذ المواد المحلية والقاعدة المحلية أساسا لها لن يكتب لها النجاح، لأنه لا توجد حالة توافق بين مصالح الطرفين، بالإضافة إلى أن هذه الاستثمارات لا تساهم بزيادة كبيرة في تنوع النشاط الاقتصادي وبالتالي لا تكون زيادة في الصادرات التي تساهم بشكل مباشر في إيرادات الدولة الموجهة للتنمية الاقتصادية. (المغربي، 2011، صفحة 164)
5. **الأثر على التكنولوجيا:** يرى البعض أن اعتبار هذه الاستثمارات مصدرا للتكنولوجيا ما هو إلا وهم تكنولوجي، فالتكنولوجيا المتقدمة تتسم بالكثافة الرأسمالية العالية بغض النظر عن ملاءمتها لظروف الإنتاج بالدول المستقبلة لها، وبذلك فهي تزيد في تخلفها وتحرم التكنولوجيا الوطنية من فرصة التطور والازدهار ولتبقى رهينة التبعية. (المغربي، 2011، صفحة 162)

فالشركات المحلية لن تصمد أمام الأجنبية لما تمتلكه من تكنولوجيا عالية ومعقدة، بالإضافة إلى أن هذه الشركات الأجنبية تقوم بجلب التكنولوجيا المتقادمة والتي تبقى على الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية المضيفة.

6. **الأثر على ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم:** تقوم الدول المضيفة بمنح مزايا وإعفاءات ضريبية وجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي الجانب المقابل تكون هذه الدولة قد ضيعت موارد محتملة لها تؤثر سلبا على مستويات التنمية لديها، خاصة إذا اضطرت لمنح هذه المزايا أيضا للمستثمر المحلي على سبيل المساواة.
7. **الأثر على ازدواجية الاقتصاد:** يؤدي وجود الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة إلى حالة من ازدواجية الاقتصاد، حيث يكون هناك قطاع متطور مملوك للشركات متعددة الجنسيات، وقطاع آخر غير متطور مملوك للمنشآت المحلية. (صالح، 2019، صفحة 66)

8. **الأثر على الحياة السياسية:** تقوم الشركات الأجنبية في إطار الحفاظ على مصالحها في الدول المضيفة بممارسة الأساليب غير المشروعة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوي لشراء ذمم الساسة، ومتخذي القرار لقبول شروطهم القاسية، أو غض الطرف عن المخالفات القانونية، وهذا ما يزيد من نفوذ هذه الأخيرة وتقليص دور الدولة ووضعها جبرا تحت وصاية المصالح الرأسمالية الدولية والتخلي عن إصلاح الشأن العمومي والاجتماعي لمواطنيها.
9. **الأثر على المستوى الاجتماعي والثقافي:** إن المنتجات التي تنتجها الشركات الأجنبية هي منتجات دول متقدمة، وأبناء الدول النامية هم في غنى عنها، فهي تسعى إلى خلق قيم استهلاكية جديدة من خلال الطلب على التكنولوجيا كالهاتف النقال وتوزيع نشاط الانترنت والتجارة الالكترونية لزيادة الطلب، وبهذا تكون هذه الشركات قد ساهمت في تغيير النمط الاستهلاكي لأفراد الدول المضيفة، وكما هو معلوم أن هذه التكنولوجيا غير متاحة للجميع فأصحاب القدرة المادية تأثرو بهذا الاستهلاك الترفي أما الأغلبية فأصيبت بالإحباط والانحراف للحصول على أموال لإشباع حاجاتهم،وبالتالي نجد أن الاستثمار الأجنبي قد أثر على الحياة الاجتماعية والثقافية لأفراد الدول النامية سلبا وبدرجات عالية جدا إلى درجة طمس ملامح الهوية الوطنية في بعض الدول.
10. **الأثر على البيئة:** تساهم أنشطة الشركات الأجنبية في تفاقم مشكلة التلوث البيئي في الدول النامية، خاصة في مجال الصناعات الاستخراجية والتي لا تستطيع إقامتها في دولها الأصلية بسبب القوانين التي تمنعها والاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقديم مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعرض مجموعة من التعاريف التي قدمها بعض الباحثين الاقتصاديين و المنظمات بما فيها المفهوم الخاص بالمناخ الاستثماري، والعوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرأس مال طويل الأجل من اقتصاد إلى اقتصاد آخر في شكل مشروع، مع امتلاك سيطرة فعلية وتأثير قوي على هذا المشروع .
- هناك عدة عوامل تتحكم في توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشمل عوامل إقتصادية وسياسية وتشريعية.وتختلف عوامل الجذب من اقتصاد إلى أخر.
- ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد في تحقيق الثقة للمستثمر و زيادة عامل الأمان لمخاطر الاستثمار وتحقيق الربحية.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدول النامية نظرا لأثره الإيجابي على الاقتصاد المحلي وعلى التجارة الخارجية؛ من خلال زيادة تراكم رأس المال، زيادة المنافسة والإنتاجية وتحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

.

الفصل الثالث

توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمة الروسية –الأوكرانية

تمهيد:

تعد الحروب من الأزمات التي يصعب السيطرة عليها وتحديد مدى زمني لانتهائها، بدأت الأزمة الروسية–الأوكرانية في 24 فبيفري 2022، عندما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن بدء عملية عسكرية على الأراضي الأوكرانية، بهدف نزع سلاح أوكرانيا ومنعها من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي الناتو، معتبرا ذلك تهديدا مباشرا لروسيا، هذه الأزمة تحمل في طياتها أبعادًا سياسية واقتصادية، حيث تتزامن آثارها مع أزمة صحية عالمية لم يتعافى العالم منها بعد.

يرتبط تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمدى ملائمة المناخ الاستثماري في الدول المضيفة والذي يشتمل على كافة الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية، ومن المتوقع أن يؤدي تردي الأوضاع الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية إلى التأثير على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

وعليه حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواءا على المستوى العالمي أو في الجزائر من خلال التعرض للمباحث التالية:

- **المبحث الأول: أثر الأزمة الروسية –الأوكرانية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر .**
- **المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الروسية –الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.**

المبحث الأول: أثر الأزمة الروسية –الأوكرانية على التوجهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19، إلا أن الحرب الروسية والأوكرانية قد تعرقل هذا التعافي وتجعل المستثمرين يتراجعون في توجيه الاستثمارات وبالتالي، يمكن توقع أن تشهد التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تباطؤا، حتى يتضح المزيد من الثبات والتوضيح بشأن الوضع الجيوسياسي والاقتصادي العالمي.

المطلب الأول توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة الروسية– الأوكرانية.

كان للحرب الروسية الأوكرانية تداعيات مختلفة على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حيث أنه حين بدأ في تعافي من أزمة" كوفيد 19 " ليصدم بواقع قدوم الحرب الروسية – الأوكرانية التي سببت له انهيارا في عام 2022.

أولا: تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

كان للحرب الروسية-الأوكرانية تأثيرات واسعة النطاق على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حيث فاقمت الحرب حالة عدم اليقين تجاه آفاق الاقتصاد العالمي وارتفعت احتمالية معاناة غالبية الدول حول العالم من الركود فضلاً عن المعنويات السلبية في الأسواق المالية مما أثبط عزيمة المستثمرين في ضخ المزيد من الاستثمارات الجديدة وجاء ذلك بعدما بدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش عقب انحسار موجات كورونا وإعادة فتح الاقتصاد العالمي وانتشار عمليات التلقيح مما أدى إلى تعافي التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022 لتصل إلى 1.315 تريليون دولار وهو ما يمثله الجدول الموالي:

الجدول رقم(03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
قيمة الاستثمار بالتريليون دولار	1.383	1.706	0.958	1.482	1.315	1.37

المصدر: (الاونكتاد، 2024)

الشكل رقم (01): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.

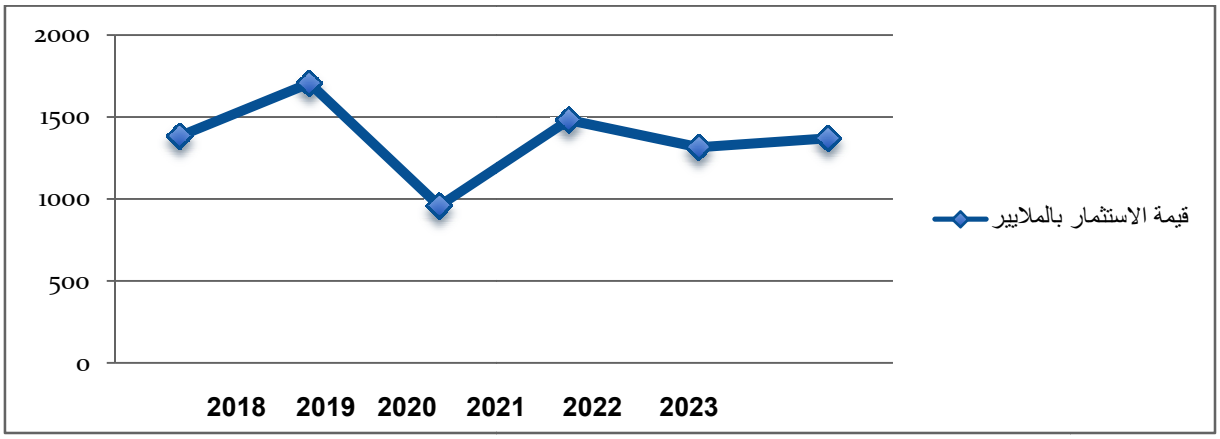

المصدر: (الاونكتاد، 2024)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي كان في 2018 قبل أزمات جيد وكانت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بحوالي 1.383 تريليون دولار وفي عام 2019، شهدت الاستثمارات زيادة كبيرة لتصل إلى حوالي 1.706 تريليون دولار، مما يشير إلى اهتمام متزايد بالاستثمار العالمي وفي عام 2020، تراجعت قيمة الاستثمارات لتصل إلى حوالي 958 تريليون دولار، ويمكن أن يكون ذلك نتيجة للتأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19- على الاقتصاديات العالمية ولتعود وترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأعلى قيمة لها في عام 2021، وتشهد زيادة كبيرة مرة أخرى، حيث وصلت إلى حوالي 1.482 تريليون دولار، مما يشير إلى استعادة الثقة في الأسواق العالمية وعودة النمو الاقتصادي من خلال بيع أدوية و لقاحات الكوفيد-19-.

حيث أنه في عام 2022، تراجعت قيمة الاستثمارات مرة أخرى إلى حوالي 1.315 تريليون دولار، وقد يكون ذلك بسبب عوامل اقتصادية محددة في تلك السنة بسبب ما تزامن مع هذا الانخفاض ألا وهو انطلاق الحرب الروسية الأوكرانية التي كان لها اثر كبير في تقلب الاقتصاد العالمي.

هذا التحليل يظهر التقلبات في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى السنوات الماضية، ويعكس التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العالمي في كل فترة حيث نربط تراجع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي 2022 و 2023 بتأثير حرب روسيا وأوكرانيا على الأسواق العالمية والاستقرار الاقتصادي العالمي إذ قد تسببت في توترات جيوسياسية واقتصادية كبيرة، مما أثر سلباً على الثقة في الأسواق العالمية وأدى إلى تراجع الاستثمارات مع وزيادة تكاليف الاستثمار والتجارة الدولية، وتقليل الثقة في الاقتصاديات المعنية، وتأثيرات أخرى عديدة ونتيجة لذلك، قد يتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات التي تتزامن مع هذه الأحداث.

حيث كشف تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2022-2023، أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفع ليصل إلى نحو 10 مليار دولار عام 2023 رغم تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على تدفقات الاستثمار الأجنبي

بوجه عام بالنسبة للتطورات المالية، لفت التقرير إلى أن الإيرادات العامة حققت زيادة بنسبة طفيفة في عام 2023 عن عام 2022. (خالد و قطب، 2024)

و قد ترى الهيئة التجارية التابعة للأمم المتحدة، إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية قد ترتفع بشكل متواضع في 2024 بعد زيادة هامشية العام الماضي بسبب ارتفاع الاستثمار في بعض الاقتصاديات الأوروبية ويمكن أن تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمارات التي تقوم بها الشركات أو الحكومات في بلدان أخرى أو شركات أو مشاريع في تلك البلدان

ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد):أنه بالنظر إلى المستقبل، يبدو أن زيادة متواضعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024 ممكنة، إذ تشير توقعات التضخم وتكاليف الاقتراض في الأسواق الرئيسية إلى استقرار شروط التمويل لصفقات الاستثمار الدولية، ومع ذلك، شددت منظمة التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة على أن كثيراً من العوامل، بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية منها الحرب الروسية والأوكرانية ومستويات الديون المرتفعة في بعض البلدان، يمكن أن تُعيق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقال "أونكتاد" إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية انخفضت العام الماضي، بنسبة 9 في المائة إلى 841 مليار دولار، مع انخفاض بنسبة 12 في المائة في البلدان النامية في آسيا، وانخفاض بنسبة 1% في أفريقيا (الشرق الاوسط، 2024).

ثانيا: التوجهات الجغرافية للاستثمار الأجنبي المباشر .

بعد انخفاض حاد في عام 2020 وانتعاش قوي في عام 2021، شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضًا بنسبة 12% في عام 2022 ليصل إلى 1.3 تريليون دولار كان هذا التراجع نتيجة للأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وضغوط الديون أثرت هذه العوامل بشكل خاص على تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، حيث انخفضت قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 25% وانخفضت مبيعات عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة 4% وفي عام 2023، استمرت البيئة العالمية للأعمال التجارية والاستثمار عبر الحدود في مواجهة تحديات كبيرة لم تختفِ الرياح الاقتصادية المعاكسة التي شكلت اتجاهات الاستثمار في عام 2022، حيث ظلت التوترات الجيوسياسية مرتفعة وزادت الاضطرابات الأخيرة في القطاع المالي من حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وفقًا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، أظهرت المؤشرات عام 2023 اتجاهات ضعيفة في تمويل المشاريع الدولية وعمليات الدمج والاستحواذ و استمرار الضغط النزولي على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ومع ذلك كانت هناك بعض النقاط المضيئة، حيث ارتفع عدد إعلانات المشاريع الجديدة بنسبة 15% في عام 2022، مما يعكس اتجاهات إيجابية في الاستثمار في الأصول الإنتاجية الفعلية كان الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022 مدفوعًا بالمعاملات المالية للشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصادات المتقدمة، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 37% ليصل إلى 378 مليار دولار في المقابل، شهدت البلدان النامية زيادة بنسبة 4% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتصل إلى 916 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 70% من التدفقات العالمية، وهو رقم قياسي مع ارتفع عدد إعلانات المشاريع الجديدة في البلدان النامية بنسبة 37% وزادت صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 5.%

في أفريقيا، تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى عام 2019 ليبلغ 45 مليار دولار، بعد مستويات مرتفعة بشكل غير طبيعي في عام 2021 وفي آسيا النامية، ظلت تدفقات الاستثمار ثابتة عند 662 مليار دولار، وهو ما يمثل نصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد زادت التدفقات بنسبة 51% لتصل إلى 208 مليارات دولار، وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق . (الاونكتاد، 2023، الصفحات 3-4)

وقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، تلتها المملكة المتحدة والهند والإمارات العربية المتحدة وألمانيا فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة، والهند والمملكة المتحدة وإسبانيا والبرازيل فيما يتعلق بصفقات تمويل المشاريع. (الاونكتاد، 2024)

و يمكن تمثيل تغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض هذه الاقتصاديات في الشكل الموالي خلال 2021-2022.

الشكل(02) الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الاقتصاديات المتقدمة والناشئة (مليار دولار)

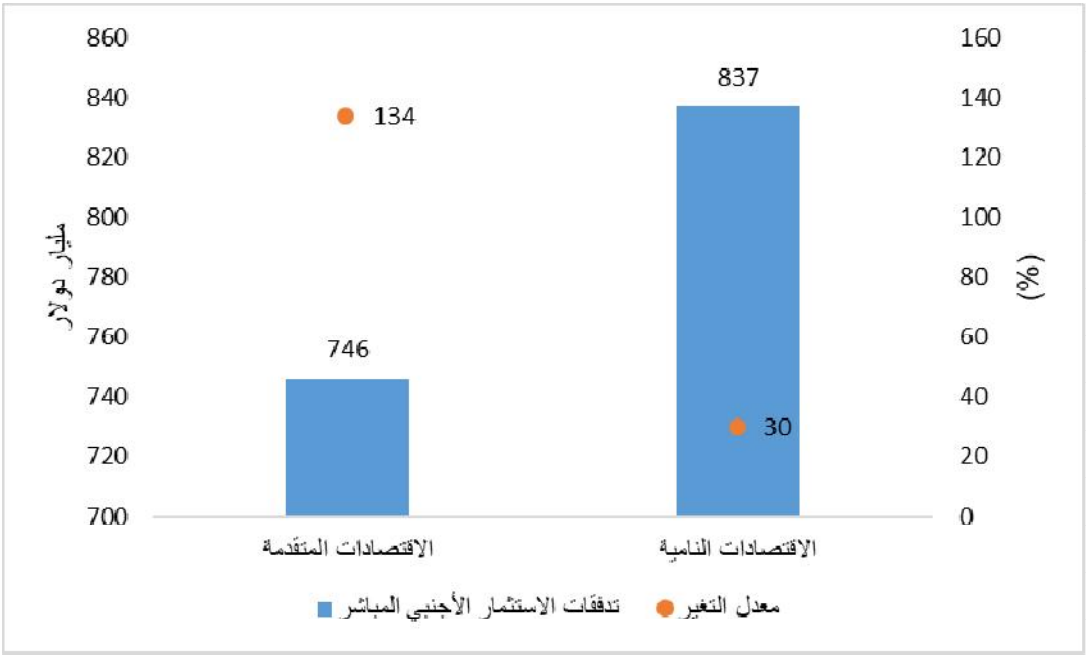

المصدر: (جمال، 2022)

من خلال الشكل اعلاه والبيانات المتاحة، نلاحظ أن الاقتصادات النامية استحوذت على نحو 53% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2021، بينما حصلت الاقتصادات المتقدمة على حوالي 47% من هذه التدفقات، هذا التوزيع يبرز تحولا هاما في مشهد الاستثمارات العالمية، حيث باتت الاقتصادات النامية تستقطب نسبة أكبر من التدفقات الاستثمارية، رغم هذا التحول، شهدت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً قياسياً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة بلغت 134% يمكن تفسير هذا الارتفاع بالحزم التحفيزية الضخمة التي قدمتها حكومات الدول المتقدمة، والتي تضمنت إجراءات لدعم الشركات وتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا بالإضافة إلى ذلك، لعبت البنوك المركزية دوراً كبيراً في هذا الارتفاع من خلال خفض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية جداً، مما جعل بيئة الاستثمار أكثر جاذبية.

برغم الإجراءات التحفيزية، فإن الاقتصادات المتقدمة كانت الأكثر تضرراً من جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية فقد تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الاقتصادات بنسبة 69%، لتصل إلى حوالي 229 مليار دولار، وهي مستويات لم تُسجل منذ حوالي 25 عامًا، هذا التراجع الحاد يعكس حالة عدم اليقين والاضطرابات الاقتصادية التي أثرت بشدة على الاستثمارات في هذه المناطق، في المقابل، أظهرت الاقتصادات النامية مرونة أكبر في مواجهة هذه التحديات، حيث سجلت تراجعًا بنسبة 12% فقط في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها النمو الاقتصادي السريع في بعض هذه الدول، وتزايد الفرص الاستثمارية في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال الإصلاحات الاقتصادية .(جمال، 2022)

بهذا فان هذا يشير إلى تحول كبير في ديناميكيات الاستثمارات العالمية، حيث أصبحت الاقتصادات النامية وجهة رئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الرغم من الإجراءات التحفيزية التي أدت إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة، فإن هذه الدول كانت الأكثر تضررًا من الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في المقابل، أظهرت الاقتصادات النامية قدرة أكبر على استيعاب الصدمات الاقتصادية وجذب الاستثمارات، مما يعزز دورها المتنامي في الاقتصاد العالمي.

وبالتحول صوب التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة فيمكن عرضها على النحو الآتي:

الشكل (03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020-2021

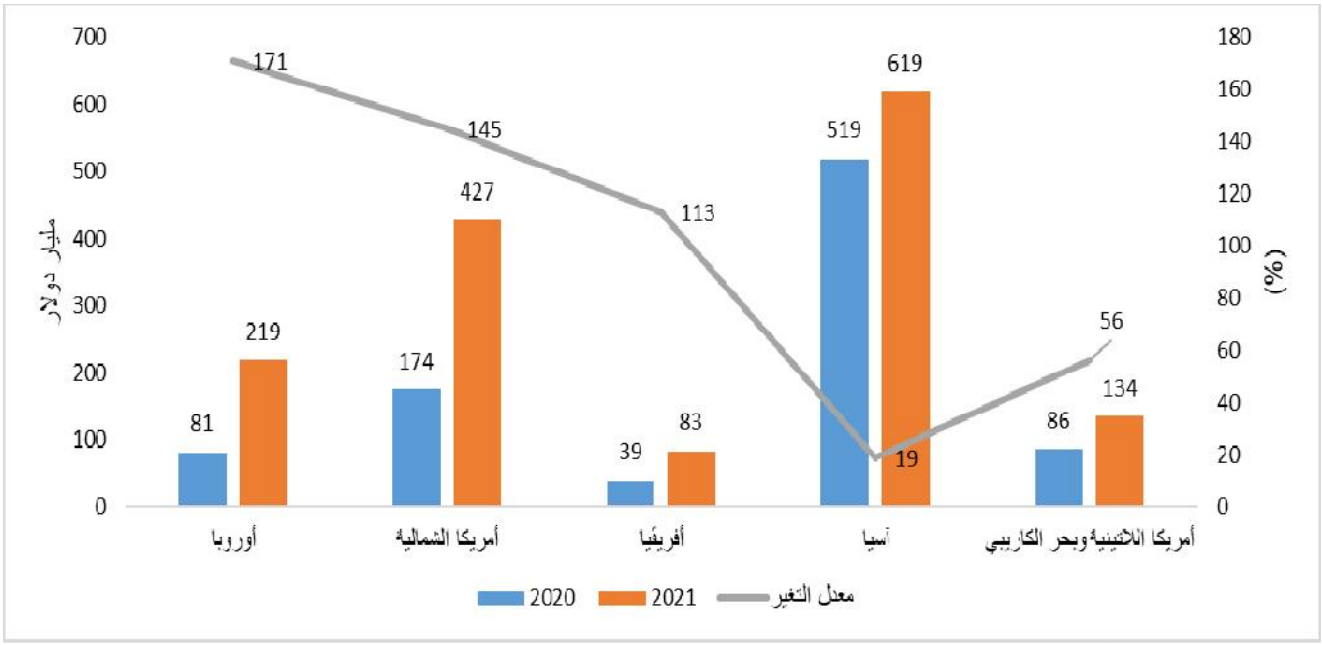

المصدر (جمال، 2022)

يوضح الشكل أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى آسيا قفزت بنسبة 19% لتصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 619 مليار دولار، مدفوعة بزيادة الاستثمارات في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، يلي ذلك الاستثمارات المتدفقة إلى أمريكا الشمالية والتي بلغت 427 مليار دولار، ثم الاستثمارات في الدول الأوروبية التي وصلت إلى 219 مليار دولار، مسجلة أعلى وتيرة ارتفاع مقارنة بالمناطق الأخرى بزيادة بلغت 171% على أساس سنوي وعلى الصعيد الفردي، لا تزال

الولايات المتحدة تحتل المركز الأول في قائمة أكبر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2021 بمستويات تبلغ 151 مليار دولار، تليها الصين عند 149 مليار دولار. حققت جنوب أفريقيا تقدماً ملحوظاً في هذا المجال، حيث قفزت من المركز الحادي والخمسين في عام 2020 إلى المركز الثامن بحلول نهاية عام 2021، حيث تعكس جاذبية الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا بنسبة 19% أن هذه المنطقة للمستثمرين العالميين، مدفوعة بنمو اقتصادي قوي وتحسن بيئة الأعمال في شرق وجنوب شرق آسيا هذا يشير إلى أن هذه المناطق أصبحت مراكز حيوية للنشاط الاقتصادي العالمي، مع تركيز متزايد على التكنولوجيا والتصنيع، أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا الشمالية بلغت 427 مليار دولار، مما يعزز مكانة هذه المنطقة كمركز اقتصادي رئيسي، رغم التحديات المرتبطة بالحرب الروسية الأوكرانية أما الزيادة الهائلة بنسبة 171% في الاستثمارات المتدفقة إلى أوروبا، التي تصل إلى 219 مليار دولار، تعكس التعافي الاقتصادي القوي في هذه المنطقة بعد التأثيرات السلبية للجائحة. هذا النمو يعزز من مكانة أوروبا كمركز استثماري مهم، مع استمرار الجهود لتحسين مناخ الاستثمار .

في حين يمكننا التطرق لأكبر الاقتصاديات المتلقية للاستثمار الأجنبي عام 2021 في الشكل الموالي

الشكل (04): أكبر 15 متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2021

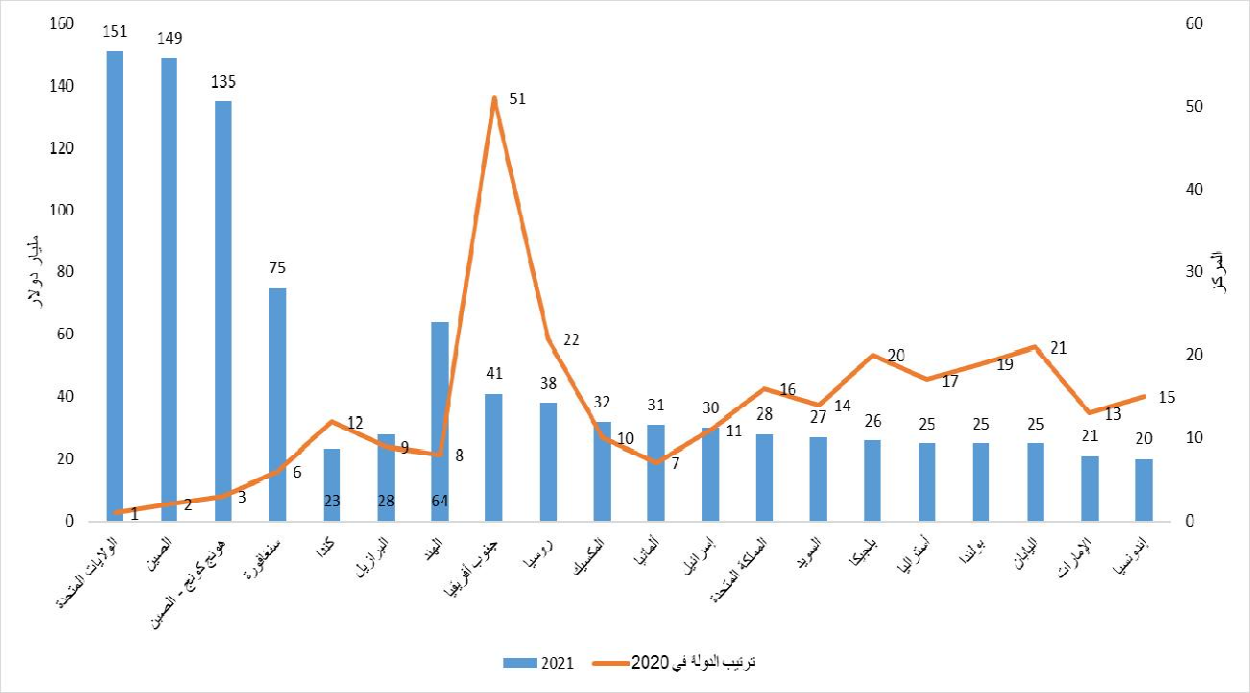

المصدر: (جمال، 2022)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الولايات المتحدة تبقى في الصدارة كمستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعكس ثقة المستثمرين في الاقتصاد الأمريكي، رغم التحديات العالمية، تليها الصين في المركز الثاني، مما يبرز دورها المتنامي في الاقتصاد العالمي وقدرتها على جذب الاستثمارات.

المفاجأ للأمر هو القفزة الكبيرة لجنوب أفريقيا من المركز الحادي والخمسين إلى المركز الثامن تعكس تحسينات كبيرة في مناخ الاستثمار وتزايد الثقة في الاقتصاد الجنوب أفريقي. هذا التحول الكبير يمكن أن يكون نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والسياسات الجاذبة للاستثمار التي تبنتها البلاد.

في عام 2022، كان من المتوقع أن يستمر الزخم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن الحرب الروسية الأوكرانية فرضت ضغوطًا هبوطية على هذه التوقعات المتفائلة،

، كما تأثرت البلدان النامية بتراجع تدفقات الاستثمارات نتيجة لأزمات الغذاء والطاقة والتمويل الناجمة عن الصراع، مما أدى إلى عدم استقرار اقتصادي وسياسي في هذه المناطق.

كما أثرت الحرب على الأنشطة الاقتصادية في 2022: و التي يمكن ذكرها في مايلي:

- تراجع إعلانات المشروعات الجديدة :خلال الربع الأول من عام 2022، تراجع عدد إعلانات المشروعات الجديدة بنسبة 21% مقارنة بالمتوسط الفصلي لعام 2021.
- تراجع نشاط الاندماج والاستحواذ :تراجع نشاط الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 13% على أساس سنوي.
- مراجعة توقعات الأرباح :قامت غالبية الشركات الكبرى متعددة الجنسيات بمراجعة توقعات أرباحها لعام 2022 بالخفض، ولا سيما تلك التي تعتمد على الوقود أو المواد الخام كمدخلات للإنتاج .(جمال، 2022)

بهذا فان الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في تغيير جذري للبيئة الاستثمارية العالمية في عام 2022. أدى هذا الصراع إلى ضغوط هبوطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للأزمات الاقتصادية المتعددة وصعوبة الحصول على التمويل. تأثرت الشركات والبلدان بشكل متفاوت، حيث شهدت روسيا وأوكرانيا تراجعًا مباشرًا في الاستثمارات، بينما عانت البلدان النامية من تداعيات غير مباشرة نتيجة لأزمات الغذاء والطاقة. تراجعت الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بشكل ملحوظ، مما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى خفض توقعات أرباحها للعام.

المطلب الثاني: الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثر الحرب الروسية– الأوكرانية عليها.

تتزايد أهمية العوامل التي تتجاوز المحددات الاقتصادية في تشكيل قرارات الاستثمار، مما يؤدي إلى تهميش الاقتصاديات الأصغر حجما وإعاقة التنمية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يشير تقرير للأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى التحولات الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، التي تتأثر بالاتجاهات في سلاسل القيمة العالمية، والتقدم التكنولوجي، والديناميات الجيوسياسية، والمخاوف البيئية ويمكن ذكر تأثيرات هذه التحولات على الاستثمار الأجنبي المباشر كمايلي: (الاونكتاد، 2024)

أولا:التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في مواكبة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة: يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر تحديات كبيرة في مواكبة نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة، خصوصاً خلال الأزمات إذ لم يعد نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية يسير بالتوازي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة، مما يشير إلى تحول كبير في الاقتصاد العالمي منذ عام 2010، خلال هذه الفترة سجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي نمواً سنوياً بمتوسط 3.4%، بينما نما حجم التجارة

بمتوسط 4.2% سنوياً، حتى مع تصاعد التوترات التجارية، في المقابل ظل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر راكداً بالقرب من الصفر مما يعكس تغييرات جذرية في أنماط الاستثمار العالمية.

الشكل رقم(05): مكافحة الاستثمار الأجنبي المباشر لمواكبة الناتج المحلي الإجمالي والتجارة

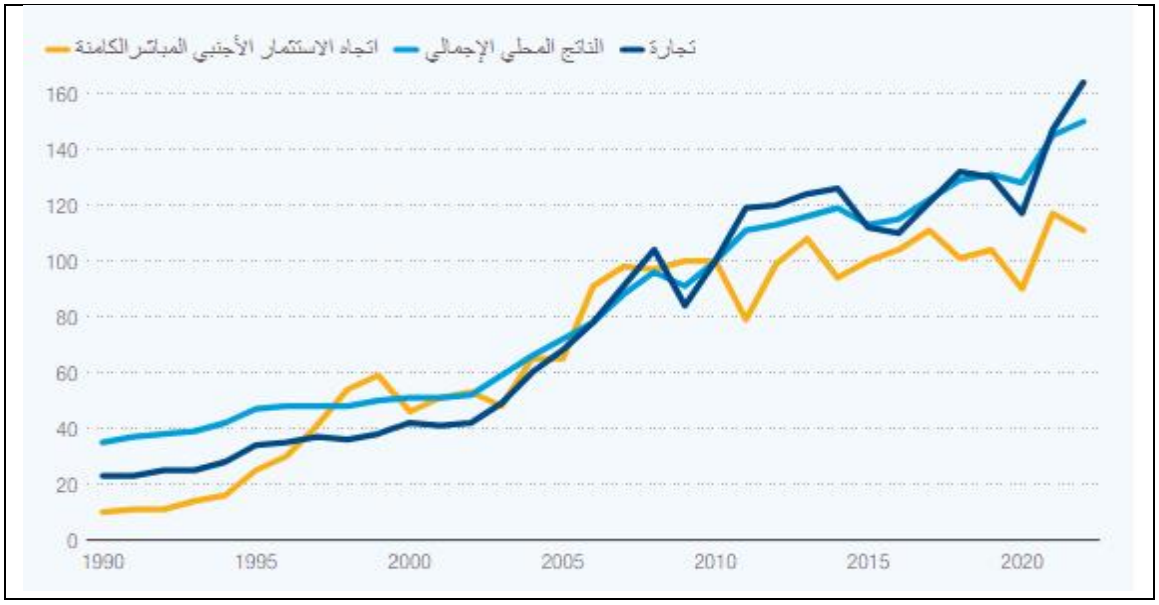

المصدر: (https://unctad.org/news/shifting)

حيث نلاحظ منذ عام 1990، كان هناك نمو ثابت في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة. إذ أن تتقلب بشكل أكبر مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ولكن كلاهما يظهران اتجاهًا تصاعديًا بشكل عام وبحلول عام 2020، تظهر التجارة نمواً كبيراً، مما قد يعكس انتعاشًا بعد الصدمات الاقتصادية العالمية مثل الأزمات المالية و الجائحة، في المقابل تُظهر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقلبات واضحة منذ عام 1990، مع فترات من النمو وأخرى من الركود أو التراجع ومنذ حوالي 2010، نمو الاستثمار الأجنبي المباشر اصبح راكدا، على الرغم من استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة يعكس هذا الركود في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي.

مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية في أوائل 2022، قد انخفض الاستثمار الأجنبي مباشر مما أدى إلى ضغوط إضافية على الاقتصاد العالمي على عكس التجارة و الناتج المحلي ويعكس هذا التأخر زيادة حذر المستثمرين بسبب التحولات في الإنتاج الدولي وسلاسل القيمة العالمية، وزيادة الحمائية، وتزايد التوترات الجيوسياسية وهي الحرب الروسية و الأوكرانية التي أدت الى تداعيات منها تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ومن روسيا وأوكرانيا نتيجة للعقوبات الاقتصادية ونزوح الشركات متعددة الجنسيات من روسي كما تأثرت البلدان النامية بتراجع تدفقات الاستثمار نتيجة لأزمات الغذاء والطاقة والتمويل، مما يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه المناطق.

وقد أدى هذا الصراع إلى تعقيد القرارات الاستثمارية العالمية، حيث تزايدت أهمية العوامل غير الاقتصادية مثل المخاوف الجيوسياسية وأزمات الطاقة والغذاء، مما يعوق التنمية المستندة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ويؤثر على الاقتصاديات الأصغر حجمًا بشكل خاص.

1- التحول من التصنيع إلى الخدمات: على مدى الفترة من عام 2004 إلى عام 2023، تحول الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل متزايد نحو قطاع الخدمات على حساب قطاع التصنيع، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين القطاعين خلال هذه الفترة، قفزت حصة المشاريع الجديدة عبر الحدود في قطاع الخدمات من 66% إلى 81%، في الوقت نفسه شهد الاستثمار في الخدمات ضمن الصناعات التحويلية تقريباً تضاعفاً ليصل إلى نحو 70%، مدفوعاً بالتقدم التكنولوجي السريع بالمقابل، ظل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع راكداً لمدة عقدين قبل أن يشهد انكماشا كبيرا هذا الانكماش تجلى بوضوح بعد تفشي فيروس كورونا (COVID-19) والحرب الروسية الأوكرانية، حيث بلغ معدل النمو السنوي المركب السلبي -12% خلال السنوات الثلاث التي تلت هذه الأحداث.

الشكل رقم (06): مقدار زيادة الخدمات في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

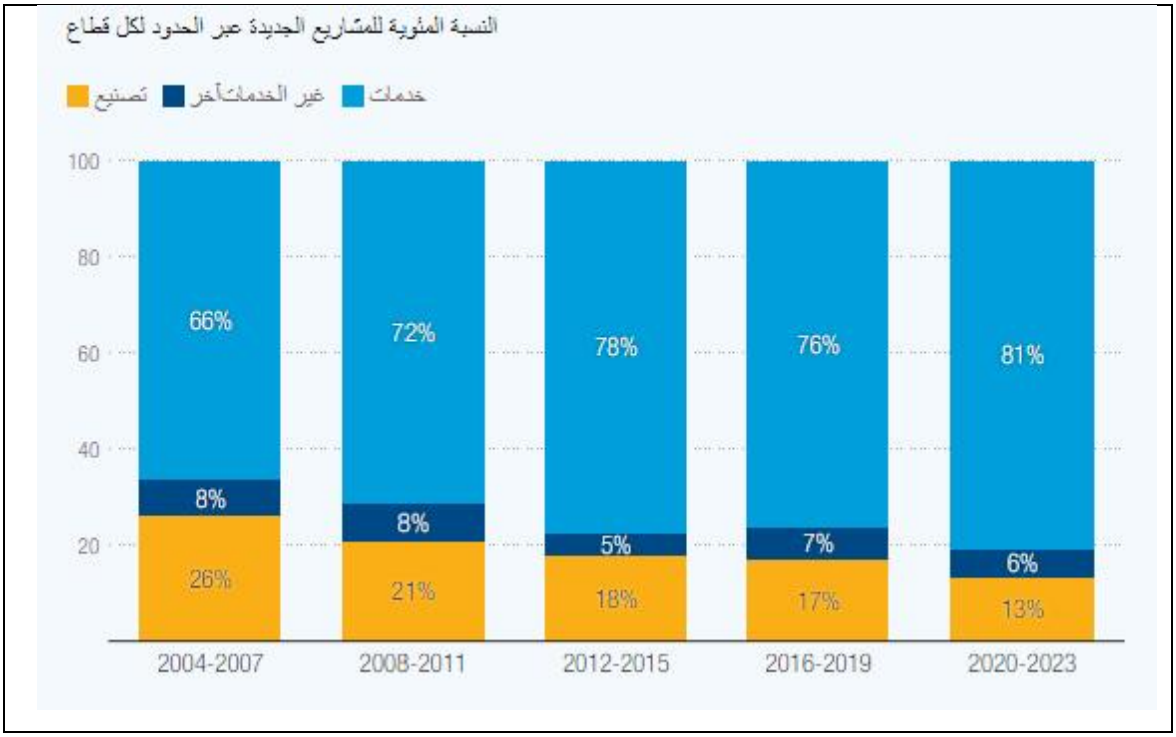

المصدر: (https://unctad.org/news/shifting)

يفيد التوسع في قطاع الخدمات بشكل أساسي الاقتصاديات النامية الأكبر حجماً القادرة على المنافسة بفعالية، مما يخلق خللاً في التوازن ويضع الاقتصادات الأصغر حجماً في وضع غير مؤات بالإضافة إلى ذلك، يعيق انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع التصنيع بشكل كبير قدرة الاقتصاديات الأقل نموا على تحديث أساليب الإنتاج وتبني التكنولوجيات الجديدة.

ثانيا: تأثير التوترات الجيوسياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: أدى تأثير التوترات الجيوسياسية بشكل متزايد إلى تعطيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تسببت الصراعات والأزمات العالمية الأخيرة، خاصة الحرب الروسية الأوكرانية، في تعطيل أنماط الاستثمار المعتادة، مما أدى إلى علاقات استثمارية غير مستقرة وفرص محدودة للاستفادة من التنويع الاستراتيجي، حيث انخفضت الاستثمارات بين البلدان البعيدة جيوسياسيًا تلك التي لها مصالح سياسية أو سياسات خارجية

متباينة من 23% في عام 2013 إلى 13% في عام 2022، بالتزامن مع بدء الحرب الروسية الأوكرانية إذ كان هذا الاتجاه واضحا بشكل خاص في قطاع التصنيع، حيث بدأ تصاعد التوترات التجارية في عام 2019.

الشكل رقم (07): الجغرافيا السياسية وتأثيرها في قرارات الاستثمار.

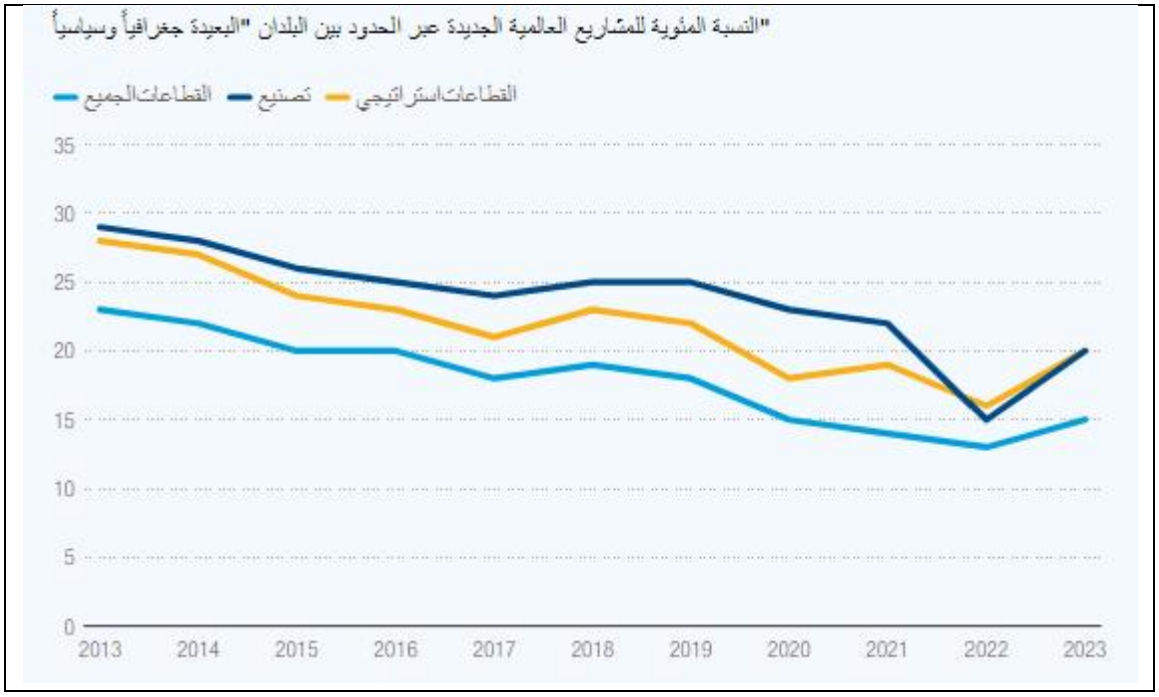

المصدر: (https://unctad.org/news/shifting)

يوضح الشكل أعلاه النسبة المئوية للمشاريع العالمية الجديدة عبر الحدود بين البلدان "البعيدة جغرافياً وسياسياً" خلال الفترة من 2013 إلى 2023 ويشمل هذا الشكل بيانات عن القطاع الصناعي والقطاع الاستراتيجي بالإضافة إلى القطاعات ككل.

يمكن ملاحظة تراجع تدريجي في النسبة المئوية للمشاريع الجديدة في كلا القطاعين (الصناعي والاستراتيجي) وكذلك في القطاعات مجتمعة من 2013 إلى 2018، خلال 2019 بدء تصاعد التوترات التجارية في هذا العام، نلاحظ انخفاضا أكثر حدة في النسب المئوية للمشاريع، خصوصاً في القطاع الصناعي استمر الانخفاض في جميع القطاعات حتى عام 2022، مما يعكس التأثير المتزايد للجائحة والتوترات الجيوسياسية حيث يظهر الشكل انخفاضا ملحوظا في النسبة المئوية للمشاريع الجديدة، وهو ما يتزامن مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية هذا الانخفاض يعكس تأثير الصراع على تدفقات الاستثمار العالمي، على الرغم من استمرار الحرب عام 2023، كان هناك ارتفاع طفيف في النسب المئوية للمشاريع الجديدة، مما قد يشير إلى بعض التكيف أو التحولات في استراتيجيات الاستثمار.

وعليه يتضح لنا تأثير التوترات الجيوسياسية، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه التوترات تؤدي إلى علاقات استثمارية غير مستقرة وفرص محدودة للتنويع الاستراتيجي، مما يجعل من الصعب على البلدان البعيدة جيوسياسياً وسياسياً جذب الاستثمار ومن الضروري أن تضع الدول سياسات مرنة وفعالة للتكيف مع هذه التحديات وضمان استمرارية جذب الاستثمارات.

ثالثا: ارتفاع الاستثمار في التكنولوجيات البيئية: مع تزايد المخاوف بشأن تغير المناخ، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيات البيئية مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ليصبح القطاع الأسرع نموا خارج قطاع الخدمات فقد ارتفعت حصته من إجمالي المشاريع الجديدة في القطاعات غير الخدمية من 1% إلى 20% خلال العقدين الماضيين وبالمثل، شهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تصنيع السيارات الكهربائية والبطاريات نموا سنويا بنسبة 27% منذ عام 2016 وعلى الرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية أثرت سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل عام، إلا أن الاستثمار في التكنولوجيات البيئية شهد ارتفاعا كبيرا خلال فترة الحرب، مما يشير إلى تزايد الاهتمام بالاستدامة البيئية والتكنولوجيا النظيفة في مواجهة الأزمات الجيوسياسية.

الشكل رقم (08): ارتفاع الاستثمار في البيئة التكنولوجية

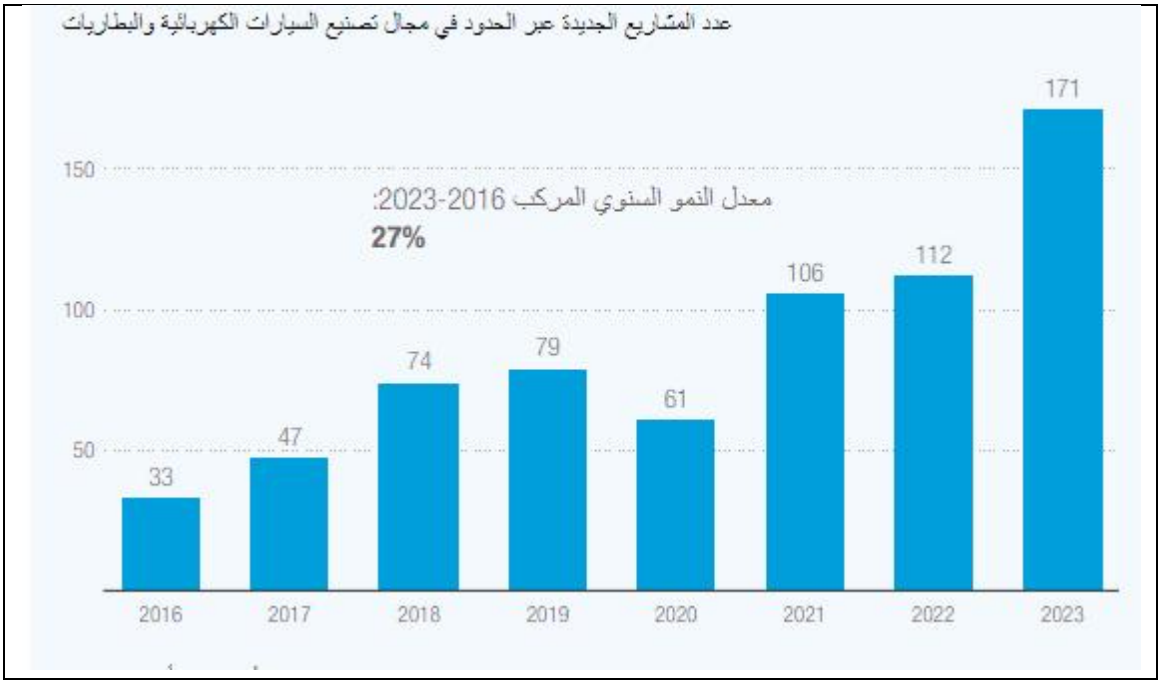

المصدر: (https://unctad.org/news/shifting)

بجانب النمو في قطاع الطاقة المتجددة، يُتوقع أن تتيح التكنولوجيات البيئية الأخرى، مثل إنتاج الهيدروجين ووقود الطيران المستدام والتعبئة الصديقة للبيئة، فرصًا جديدة للدول لجذب الاستثمار وتطوير صناعات جديدة، حتى في ظل التحديات العالمية الراهنة ومع ذلك، فإن الارتفاع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التكنولوجيا البيئية يعوض جزئيا انخفاض الاستثمار في قطاعات التصنيع الأخرى نتيجة الأزمات الجارية بالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز على القطاعات التكنولوجية المتقدمة يفيد بشكل أساسي الاقتصاديات المتقدمة، في حين تواجه الاقتصاديات الأصغر والأقل نموًا تحديات تتمثل في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية.

رابعا: تهميش البلدان الأقل نموا: التدفقات الاستثمارية العالمية تفضل بشكل متزايد القطاعات في الأسواق المتقدمة والناشئة الكبرى، مما يؤدي إلى استبعاد البلدان الأصغر والأقل نموا وتفاقم نقاط ضعفها الاقتصادية. فقد تراجعت حصة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً من 3% في منتصف عام 2010 إلى 1% فقط في الوقت الحالي بالإضافة إلى ذلك، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بمقدار الثلث خلال الفترة من 2020 إلى 2023.

الشكل رقم(09): النسبة المئوية للمشاريع الجديدة للبلدان النامية.

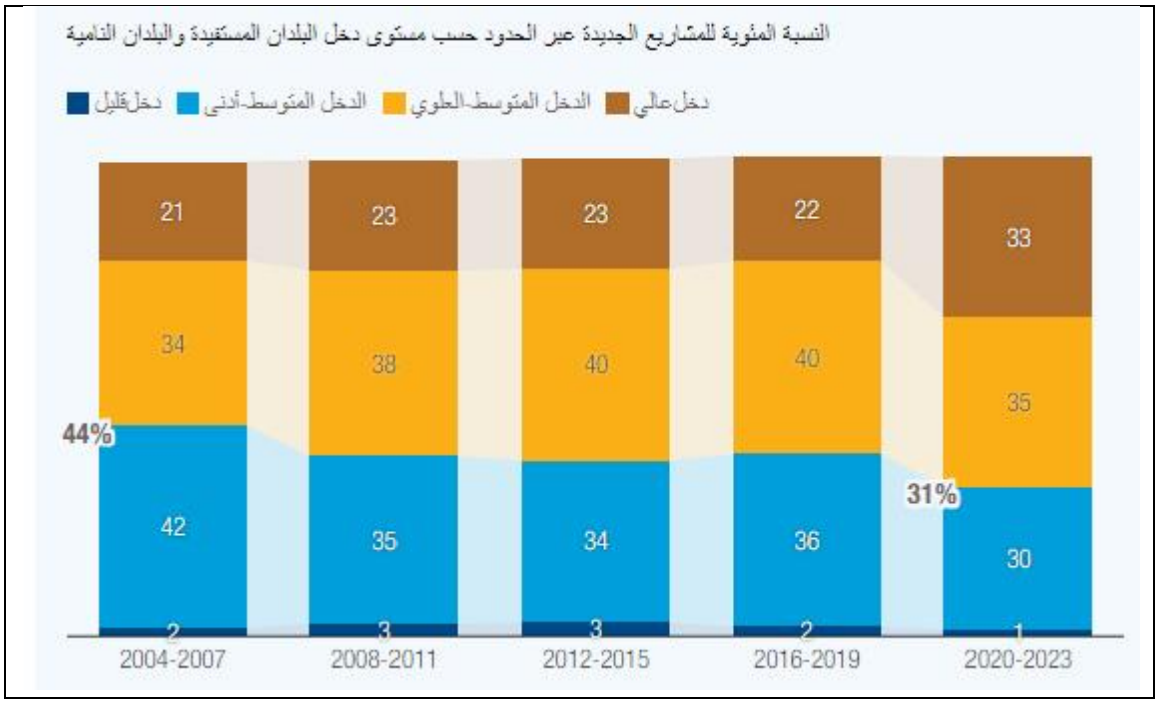

المصدر: (https://unctad.org/news/shifting)

إن التوجه الضيق للاستثمار الأجنبي المباشر، سواء من حيث الجغرافيا أو القطاع، يؤدي إلى تهميش البلدان الأصغر حجما والأقل نموا، مما يزيد من هشاشتها الاقتصادية ويعوق تحقيق تطلعاتها للنمو المستدام والتنمية الاقتصادية، وتدعو الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان توزيع أكثر إنصافاً لفوائد الاستثمار، بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية الشاملة، مع مراعاة التحديات العالمية والأزمات الجيوسياسية مثل الحرب الروسية الأوكرانية المستمرة ويجب على المؤسسات الكبرى:

- **تقديم الدعم المالي والاستراتيجي للبلدان النامية**، وخاصة الأقل نمواً، لمراجعة استراتيجياتها التنموية المعتمدة على الاستثمار الأجنبي المباشر وسلاسل القيمة العالمية، وتعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.
- **تعزيز التعاون الدولي** لإدارة المخاطر الجيوسياسية، تخفيف التوترات، وضمان بيئة استثمارية مستقرة ومنفتحة.

كما يتعين على حكومات البلدان النامية إعادة تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية الخاصة بها، حيث أن الاعتماد التقليدي على الاستثمارات الصناعية لم يعد يضمن النمو المستدام والتنمية الاقتصادية ويجب تعزيز الروابط مع الدول المجاورة والتعاون على المستوى الإقليمي لتقوية سلاسل القيمة الإقليمية وتشجيع الاستثمارات في التكنولوجيات المستدامة والخضراء،

بالإضافة إلى القطاعات الأخرى التي تستهدف تحقيق الاستدامة وتراعي الاعتبارات الجيوسياسية .
(https://unctad.org/news/shifting)

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الروسية –الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

من أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر تحاول الجزائر تحسين المناخ الاستثماري فيها واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية زيادة على ما تتمتع به من مقومات طبيعية واقتصادية وبشرية لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في خضم مواجهة مجموعة من أزمات منها الحرب الروسية الأوكرانية.

المطلب الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تمكنها من أن تكون وجهة استثمارية جذابة،كما عملت الجزائر على إصدار تشريعات ومنح تسهيلات جبائية وغير جبائية بهدف لفت نظر المستثمر الأجنبي، وتحسين مناخها الاستثماري

***أولا* :المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية في الجزائر**

تبرز الجزائر، الواقعة في شمال إفريقيا، كوجهة استثمارية جذابة، حيث تقدم مزيجًا فريدًا من المزايا لرواد الأعمال. تشمل العناصر الأساسية التي تساهم في تزايد أهمية الجزائر كوجهة استثمارية قربها من الأسواق، والاتصال الإقليمي، وإمكاناتها كمركز لوجستي، والاستقرار الجيوسياسي، والموارد الطبيعية، والظروف المناخية المتنوعة، والفرص الإقليمية، والوصول إلى أسواق جديدة، وإمكانية إنشاء أسواق اقتصادية خاصة. (https://aapi.dz، 2024)

وتتمتع الجزائر بأرضية استثمارية استثنائية بفضل ثروتها من الموارد الطبيعية، وتتعدد عوامل الجذب التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال، بدءا من احتياطاتها الهائلة من المواد الهيدروكربونية، وصولا إلى تنوع معادنها وأراضيها الزراعية، حيث تشتهر الجزائر باحتياطاتها الكبيرة من المحروقات، خاصة النفط والغاز الطبيعي، وتلعب البلاد دورًا استراتيجيًا كمورد رئيسي للطاقة، مما يجذب المستثمرين في قطاع الطاقة.

إن فرص الاستكشاف والإنتاج وتطوير المشاريع في مجال المحروقات تجعل من الجزائر سوقًا أساسيًا لأولئك الذين يتطلعون إلى الاستثمار في هذا المورد الحيوي، كماتزخر الجزائر بالمعادن الثمينة ، حيث توفر رواسب الحديد والفوسفات والزنك والرصاص والعديد من المعادن الأخرى فرصًا للاستثمار في صناعة التعدين والمناجم. تجد الشركات المهتمة باستخراج المعادن ومعالجتها إمكانات غير مستغلة في الجزائر لاستغلالها.

كما تتمتع الجزائر أيضًا بموارد مائية كبيرة، لاسيما بفضل السدود والبنية التحتية المائية. وهذا يوفر فرصًا في قطاعات مثل الري وتوليد الطاقة الكهرومائية والإدارة المستدامة للموارد المائية.

وتلتزم الجزائر بتطوير الطاقة المتجددة، واستغلال أشعة الشمس الاستثنائية في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. يمكن للمستثمرين المهتمين بالاستدامة العثور على فرص مربحة في قطاع الطاقة المتجددة، مما يساهم في التحول الطاقوي في البلاد. و بفضل الاستثمارات في البنية التحتية الحديثة للاتصالات وشبكات الالياف البصرية، تلبي الجزائر متطلبات الاقتصاد الرقمي

الحالي. ويعمل الاتصال بالإنترنت السريع والموثوق على تعزيز الابتكار التكنولوجي، وبالتالي تعزيز جاذبية الدولة للمستثمرين الذين يركزون على تكنولوجيا المعلومات.

وتعتبر الموارد الطبيعية، وخاصة الغاز الطبيعي، أساس صناعة البتروكيماويات في الجزائر ويمكن للمستثمرين استكشاف الفرص في إنتاج المواد الكيميائية والبلاستيكية وغيرها من مشتقات الغاز الطبيعي، وبالتالي الاستفادة من سلسلة القيمة المضافة.

كما تتميز الجزائر بمواردها البشرية المتنوعة والمختصة والمتزايدة باستمرار، مما يوفر للمستثمرين قوة عاملة مؤهلة وبيئة مواتية للنمو الاقتصادي. حيث تتميز الجزائر بسكانها الشباب، حيث أن نسبة كبيرة من القوى العاملة النشطة تقل أعمارهم عن 30 عامًا، ولا يضيف هؤلاء الشباب الديناميكي طاقة جديدة إلى سوق العمل فحسب، بل غالبا ما يكونون أكثر انفتاحا على التقنيات الجديدة وأساليب العمل المبتكرة، **كما** تشجع الحكومة الجزائرية التطوير المهني من خلال برامج التعليم والتكوين المستمر. وهذا يسمح للعمال بالبقاء قادرين على المنافسة في السوق العالمية ويوفر للمستثمرين قوة عاملة يتم تحديثها باستمرار.

ويساهم الاستقرار الاجتماعي في الجزائر في توفير بيئة عمل آمنة، وهو جانب حاسم بالنسبة للمستثمرين الذين يبحثون عن ظروف مناسبة لعملياتهم، و تعمل الجزائر على تعزيز التعاون مع المستثمرين الأجانب، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ونقل المعرفة. وهذا يعزز ثقة المستثمرين في القوى العاملة المحلية ويسهل اندماج الشركات الأجنبية في السوق . (https://aapi.dz، 2024)

***ثانيا*: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**

في إطار تحسين مناخ الاستثمار تسعى الجزائر مثلها مثل الدول الأخرى لتهيئة مناخها الاستثماري وذلك عن طريق خلق بيئة استثمارية مؤهلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة، وذلك بإصدار تشريعات ومنح تسهيلات جبائية وغير جبائية بهدف لفت نظر المستثمر الأجنبي، هذا ما أدى بها إلى تعديل وأحيانا إلغاء القوانين من فترة إلى أخرى بهدف تحسين قانون الاستثمار حيث كان كل قانون يسعى لتصحيح وإدراك ثغرات القانون السابق له و يمكن ذكر أهم القوانين التي وضعتها الجزائر لتحسين قانونها الاستثماري في: (برج راسوطة، 2022/2021، الصفحات 83-92)

1- **القانون رقم :90-10** عرفت الفترة التسعينات تغير في المنظومة التشريعية بتبنيها للنظام اقتصاد السوق وصدور عدة قوانين، أولها قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي بدوره شكل منعرج هاما نحو كل الإصلاحات، غير أن هذا الأخير لم يكن قانون للاستثمار ولكن نص على تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، بحيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو ألي شخص معنوي مشار إليه، من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية

2- **قانون الاستثمار لسنة 1993** : صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار بعد ثالث سنوات من صدور قانون النقد والقرض، وما ميزه أنه جاء بقوانين أكثر تنظيما للاستثمارات وهو ما يبين الإدارة الواضحة للدولة لترقية الاستثمارات، وكذلك من أجل تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي.

3- **الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات** :بعد عشر سنوات من صدور قانون 93-12 تبين فشله في جذب الاستثمارات، وتم إلغائه وتعويضه بقانون ،2001 بعدما أثبت عجزه في تحقيق النتائج المرجوة رغم الحوافز والضمانات التي حملها، كل هذا استدعى صدور قانون رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمارات. ومن أهم مبادئه حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية كما قدم هذا القانون مزايا عديدة للمستثمرين سواء المقدمة في إطار النظام العام أو النظام الاستثنائي كالاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة أو الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، كل هذا من أجل توفير مناخ ملائم وجاذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

4- **الأمر 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار** :يعتبر هذا الأمر امتدادا ألمر رقم 01-03 في 2001/08/20الذي يهدف الى تبسيط الإجراءات والحد من التأخير في دراسة الملفات الخاصة بمزايا المستثمرين التي تشرف عليها وكالة الاستثمار)ANDI)، حيث تنص المادة 5 منه على تخفيض مدة رد الوكالة على طلبات الاستفادة من المزايا الاستثنائية المقدمة عند الإنجاز من 30 يوم إلى 72 ساعة ، 10 أيام لإصدار القرار حول الفوائد المقدمة عند الاستغلال ويجوز للوكالة تحصيل رسوم من قبل المستثمرين لقاء معالجة ودراسة ملفاتهم.

5- **قانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار** :جاء قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار بالعديد من الحوافز، قصد تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم ما تضمنه ما يلي :

أ. من أجل الاستفاءة من المزايا المنصوص عليها في هذا القانون يجب التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أولا

ب. إخضاع كل المزايا التي تمنح لفائدة الاستثمارات التي يفوق مبلغها 5 مليار دج للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار

ج. تقسيم المزايا الممنوحة إلى ثلاثة أقسام، المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز والمنشئة لمناصب الشغل والمزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

د. تشجيع الاستثمارات في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة

هـ. في حالة وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة لتطبيقها معا يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل

و. كما نص على أن أي تعديل أو إلغاء في هذا القانون لا يؤثر على الاستثمار المنجز في إطاره، إلا بطلب من المستثمر وهذا من أجل إعطاء الثقة والمصداقية أكثر للقوانين، بحيث جاء المشرع الجزائري بهذه المادة من أجل تكريس الثقة لدى المستثمر سواء كان أجنبي أو وطني وتفادي مخاوفه اتجاه الإصدار والتغيير المتتالي للقوانين

في كل مرة كان المشرع يصدر قانونا جديدا، كانت غايته وبلا شك العمل على تعميق الإصلاحات وتحسين فعاليتها عن طريق توفير الأدوات القانونية التي تتلاءم مع كل مرحلة من التطور الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي التي وصلتها الجزائر وكذا الحرص على تهيئة مناخ استثماري ملائم لتنشيط الاستثمار الوطني و الأجنبي.

6- **القانون رقم 22–18 المتعلق بالاستثمار المؤرخ في 24 يوليو 2022** : يخضع النظام المطبق على الاستثمارات المنفذة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات أساسا لأحكام هذا القانون والنصوص التطبيقية له،وتهدف أحكام هذا القانون الجديد إلى تشجيع الاستثمار بهدف تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية ذات القيمة المضافة العالية وضمان التنمية المستدامة والمتوازنة وتعزيز الموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية، ويتعلق الأمر أيضا بتشجيع نقل التكنولوجيا وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة، وتعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة وتعزيز خلق فرص العمل وتعزيز مهارات الموارد البشرية وتعزيز وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وقدرته التصديرية.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن القانون ينص على أن الحقوق والمزايا التي اكتسبها المستثمر بشكل قانوني تبقى محفوظة، وتظل خاضعة للقوانين التي تم تسجيلها و/أو الإعلان عنها بموجبها، حتى انتهاء مدة المزايا المذكورة.

وقد نص القانون في مادته الثالثة على المبادئ التالية(https://aapi.dz، 2024)

أ. حرية الاستثمار : كل شخص طبيعي أومعنوي، وطنيا كان أو أجنبيا، مقيم أو غير مقيم، يرغب في الاستثمار، هو حر في اختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب. الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات.

أما بالنسبة للضمانات التي أقرها القانون للمستثمر فتتمثل في: (https://aapi.dz، 2024)

- المحافظة على الحقوق والمزايا المكتسبة بموجب القوانين السابقة المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى الحماية من المصادرة الإدارية.
- ضمان نقل أو التنازل عن الاستثمار،تحويل رأس مال المستثمر والعائدات الناتجة عنه.
- الحق في الطعن أمام اللجنة الوطنية للطعون المتصلة بالاستثمار الموضوعة لدى رئاسة الجمهورية، اللجوء إلى الصلح والوساطة والتحكيم الدولي، كما تضمن الدولة حماية حقوق الملكية الفكرية طبقا للتشريع المعمول به
- تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي كل من السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية والمساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.

ويرسي قانون الاستثمار مبدأ المساواة في معاملة الاستثمارات فضلا عن الحماية والضمانات، ووفقا لأحكام القانون الدولي، أبرمت الجزائر 46 اتفاقية ثنائية لحماية الاستثمار، إضافة إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف المتعلقة بنفس الموضوع، الجزائر عضو في اتفاقية نيويورك لعام 1958، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار(ICSID) ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ،كما صادقت على الاتفاقية المتعلقة بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ووافقت على اتفاقية إنشاء وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف التي تتمثل مهمتها في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تقديم الضمانات (التأمين ضد المخاطر السياسية وتعزيز الائتمان) للمستثمرين و الدائنين وهو ما يشكل بالتأكيد دلائل إضافية على اعتراف الجزائر بالتحكيم الدولي.

المطلب الثاني: توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثر الحرب الروسية الأوكرانية عليها

نحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومدى تأثرها بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية من خلال عرضنا لتطور حجم التدفقات الواردة للجزائر خلال الفترة (1998-2022) والوقوف توجهاتها القطاعية ومكانة الجزائر في استقطاب الاستثمار والعوامل المؤثرة عليها

أولا: تطور حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

يعتبر مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة لمناخه الاستثماري ومؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في كل بلد، و كلما كان مناخ الاستثماري مهيئ كلما كان حجم تدفق الاستثمار الأجنبي مهم، لذلك يمكن أن ندرج بعض الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي في الجزائر فيما يلي:

جدول رقم(04): جحم تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر خلال(1998-2022)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم تدفق الاستثمار الوحدة: مليون دولار	قيمة التغير
1998	607	-
1999	292	-315
2000	280	-12
2001	1113	+833
2002	1065	-48
2003	638	-427
2004	885	+244
2005	1146	263+
2006	1888	+743
2007	1744	-145
2008	2632	+888
2009	2754	+122
2010	2301	-453
2011	2581	279+
2012	1499	-1081
2013	1697	+197
2014	150	-190

2015	585-	2091-
2016	1636	2222+
2017	1232	404-
2018	1475	243+
2019	1382	93-
2020	1143	239-
2021	870	273-
2022	89	781-

المصدر: (https://unctadstat.unctad.org، 2024)

الشكل رقم(10): يمثل جحم تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في الجزائر خلال(1998-2022)

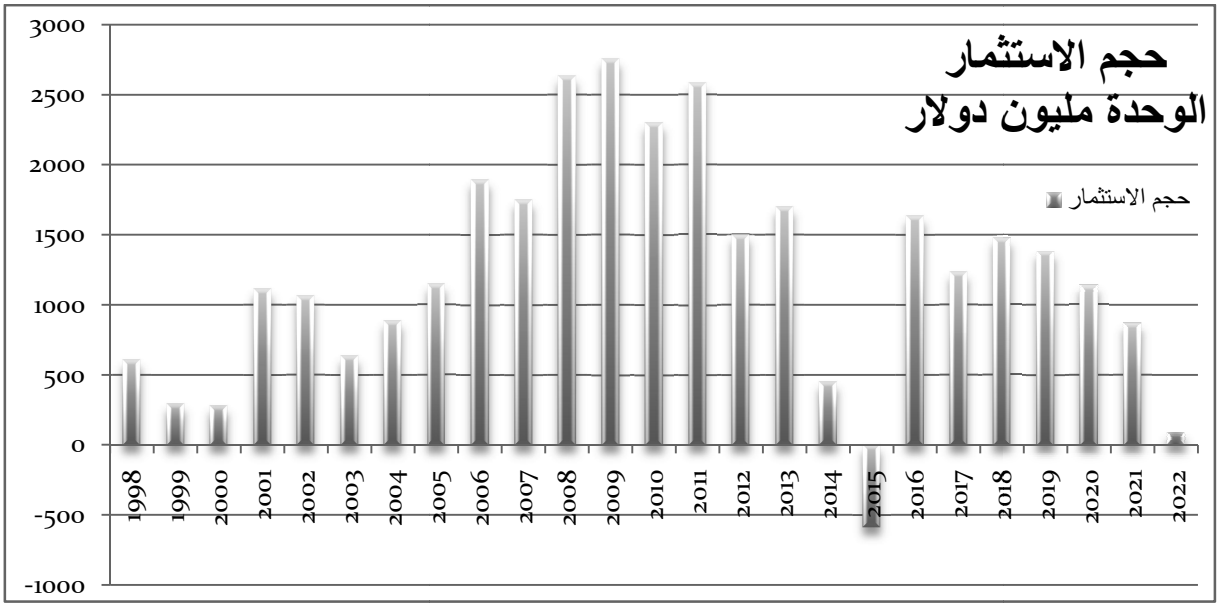

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول اعلاه.

يوضح الجدول و الشكل أعلاه تقلبات كبيرة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى الجزائر على مدار السنوات (2022/1998) فقد شهدت البلاد فترات من الارتفاعات الكبيرة تليها انخفاضات حادة، مما يشير إلى عدم استقرار في البيئة الاستثمارية.

الفترة الأولى (1998–2004) : شهدت هذه الفترة تقلبات شديدة في تدفقات الاستثمار البداية القوية في 1998 تلاها انخفاضات حادة في 1999 و2000، ثم قفزة كبيرة في 2001، والتي قد تكون ناجمة عن سياسات اقتصادية جديدة أو مشاريع استثمارية كبرى رغم ذلك، استمر عدم الاستقرار في هذه الفترة.

الفترة الثانية (2005–2010): تميزت هذه الفترة بزيادة مطردة في تدفقات الاستثمار مع بعض التذبذبات، العامان 2006 و2008 كانا نقطتي ذروة في هذه الفترة، مما يشير إلى جذب استثمارات كبيرة بسبب تحسن السياسات أو اكتشافات موارد جديدة ومع ذلك، نهاية الفترة شهدت انخفاضاً.

الفترة الثالثة (2011–2015): كانت هذه الفترة غير مستقرة بشكل كبير، مع ارتفاع في 2011 تلاه انخفاض حاد في 2012، ثم بعض التعافي الطفيف حتى 2014، وانخفاض حاد في 2015. قد تكون هذه التقلبات ناتجة عن عدم استقرار سياسي أو اقتصادي، أو تأثيرات خارجية مثل الأزمات المالية.

الفترة الرابعة (2016–2022): بدأت هذه الفترة بانتعاش كبير في 2016، ربما نتيجة لتغيرات في السياسات الاقتصادية أو تحسن في المناخ الاستثماري، لكن بعد ذلك، كانت هناك تذبذبات وانخفاضات متتالية، خصوصاً في 2022 حيث شهدت الجزائر انخفاضاً حاداً في التدفقات

وبالتالي يمكن تقسيم فترات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:

- **فترات كانت النمو الكبيرة** تتمثل في عام 2001 شهد قفزة كبيرة في تدفق الاستثمارات (+833 مليون دولار)، ربما بسبب سياسات حكومية أو مشاريع كبرى جاذبة للاستثمار وعام 2006 و2008 كانا أيضاً فترات نمو ملحوظ، مع زيادات قدرها +743 مليون دولار و+888 مليون دولار على التوالي.
- **الفترات التي كان هناك فيها الاستقرار النسبي**: بين عامي 2003 و2004، وكذلك بين 2017 و2019، كانت التغيرات في التدفقات أقل حدة، مما قد يشير إلى فترة من الاستقرار النسبي
- **فترات السلبية والركود** تتمثل في عام 2015 الذي كان الأسوأ في الفترة الزمنية المعروضة، حيث انخفض حجم تدفق الاستثمارات إلى -585 مليون دولار، بانخفاض قدره 2091 مليون دولار عن العام الذي قبله(2014) قد يعزى ذلك إلى عوامل داخلية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، أو عوامل خارجية مثل انخفاض أسعار النفط
- في عام 2022 شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً كبيراً أيضاً، حيث وصل التدفق إلى 89 مليون دولار فقط، بانخفاض قدره 781 مليون دولار عن العام الذي قبله (2021). ، مما يعكس تأثيرات سلبية كبيرة بسبب الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 والحرب الروسية–الأوكرانية.

خلال تقارير سنة 2022 -2023 لاحظنا ارتفاع طفيف في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ويمكن إرجاع ذلك لتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أوروبا حيث تم تعزيز شراكة الطاقة بين الجزائر وأوروبا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ارتكز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في قطاعات رئيسية محددة، تشمل:

1. **قطاع الطاقة:** حيث يشكل القطاع الطاقوي في الجزائر مصدرًا هامًا للاستثمار الأجنبي، خاصة في مجالات النفط والغاز وتعتبر الجزائر واحدة من أكبر الدول المصدرة للغاز الطبيعي في العالم، وتنظر الدول الأوروبية إلى الجزائر باعتبارها مصدرا آمناً للحصول على الطاقة وذلك في ضوء احتياطات الجزائر الضخمة وقربها الجغرافي إذ تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد السويد في 2024، وفي هذا السياق أكدت مفوضة الاتحاد الأوروبي للطاقة كادري سيمسون، في 11 أكتوبر 2022 أن أوروبا تريد ''شراكة استراتيجية طويلة الأمد'' مع الجزائر كمورد موثوق به للغاز إلى أوروبا وقالت ''سيمسون'' في ختام منتدى أعمال الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إن ''الجزائر مورد مهم وموثوق به للغاز نحو أوروبا ونظرا لأن العلاقة مع روسيا، أكبر مورد للغاز للاتحاد الأوروبي حتى الآن، قد انقطعت بشكل لا رجعة فيه، فإننا نتجه إلى موردي الاتحاد الأوروبي الموثوق بهم لسد الفجوة'' وفق تعبيرها ويبدو أن هذه السردية والرؤية الأوروبية تتفق مع ما تسعى الجزائر إليه،حيث أعرب المسؤولون الجزائريون في أكثر من مناسبة عن سعي بلادهم ''لبناء شراكة مع أوروبا تكون ذات جدوى أكبر ويمكن الاستفادة منها بأوسع شكل''، بمعنى أن الشراكة لا يجب أن تكون مؤقتة وتابعة للظروف كما هو الحال الآن، بل يجب أن تقوم على استراتيجية متكاملة بعيدة المدى، ويُمكن للجزائر في هذا الصدد، بحسب تقرير، أن تصدر 10 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز إلى أوروبا، لكن الجزائر ترغب في أن تشمل هذه الشراكة أبعاداً جديدة مثل تصدير الكهرباء الخضراء، وهي اعتبارات تزيد المكاسب الجزائرية خصوصاً في ضوء ارتفاع أسعار الطاقة. (فوزي، 2022)
2. **قطاع الصناعة:** يشمل هذا القطاع صناعات متنوعة مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والمعادن وتحظى الصناعات التحويلية بترحيب كبير من قبل المستثمرين الأجانب.
3. **قطاع البنية التحتية:** يشهد القطاع البنية التحتية في الجزائر اهتمامًا متزايدًا من قبل المستثمرين الأجانب، خاصة في مجالات البنية التحتية والسكك الحديدية والمطارات.

يوضح الجدول الموالي القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في الجدول التالي:

الجدول رقم(05):القطاعات التي تتركز فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال 2002-2018

القطاع الإقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد المشاريع%	القيمة المحققة (مليون دينار جزائري)	النسبة من إجمالي القيمة %	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل المحققة%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	**558**	**61.93**	**2050277**	**81.37**	**81413**	**60.95**
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.57	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7956	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الإتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
الإجمالي	901	100	2519831	100	226471	100

المصدر: (مغراوي، 2021-2022، صفحة 45)

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا أن قطاع الصناعة هو الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر، ويستحوذ على حصة الكبيرة من عدد المشاريع المنجزة والمقدرة ب 558 من اجمالي 901 مشروع، يليه قطاع البناء ب 142 مشروع أي ما يعادل نسبة 15.76% من إجمالي المشاريع فقطاع الخدمات بـ 136 مشروع والذي حظي بنسبة 15.09% من اجمالي عدد المشاريع المنجزة، أما القطاعات الأخرى فلم تحظى بالمستوى المرغوب من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجل قطاع النقل 26 مشروع قطاع السياحة 19 مشروع قطاع الزراعة 13 مشروع أما قطاع الصحة والاتصالات رغم أهميتيما الا أن أحسنهما لم يتجاوز نسبة 067% من إجمالي المشاريع، حيث سجل قطاع الصحة 6 مشاريع من أصل 901 كما احتل قطاع الاتصالات ذيل الترتيب بمشروع واحد فقط.

ومن حيث القيمة المحققة لكل قطاع، فقد احتل قطاع الصناعة الصدارة ب 81.37% ثم قطاع الخدمات بـ 5.20%، يليه قطاع السياحة ب 5.09%، وهي قيمة مهمة مقارنة بعدد المشاريع المسجلة في القطاع و التي تقدر ب 211%، كما تجاوزت القيمة المحققة من طرف قطاع الاتصالات ها القيمة المحققة من طرف قطاع البناء رغم أن قطاع الاتصالات سجل مشروع واحد من أصل 901 أي ما يعادل 0.11% وقطاع البناء 15.76%، كما قدرت القيمة المحققة من طرف قطاع النقل الصحة والزراعة 0.57 0.54 و 0.23% على التوالي أما بالنسبة لمناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة فكانت أغليها في قطاع الصناعة والمقدرة ب 81413 منصب عمل والتي تعادل نسبة 6095% من إجمالي مناصب الشغل والتي قدرت ب 226471 منصب، والنسبة المتبقية توزعت أغلبها في قطاع البناء بنسبة 1791 وقطاع الخدمات بـ 10.36%، أما باقي

القطاعات فلم تتجاوز أحسنها نسبة 573 .% أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة مرده إلى الفرص الاستثمارية المتاحة فيه والى العائد المرتفع الذي يتميز به هذا القطاع، ويعزى الضعف الواضح في القطاعات الأخرى إلى قلة الفرص الاستثمارية وسيطرة الدولة عليها، إضافة إلى ذلك غياب الإرادة السياسية في تطوير بعض .القطاعات مثل قطاع السياحة.

ثالثا: مكانة الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي الدول العربية

تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد محدود من الدول العربية، وخلال عام 2022-2023 واصلت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تركزها الجغرافي في عدد محدود من الدول في المنطقة العربية على صعيد كافة المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الاستثمارية أو الوظائف الجديدة استحوذت الدول الخمس الأولى في كل المؤشرات والتي ضمت كلا من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على نحو 92% من عدد المشاريع (1494) مشروعا، و 88% من التكلفة الاستثمارية (176.2 مليار دولار)، و 87.7% من الوظائف الجديدة (155.2 آلاف وظيفة) وفقا للتقديرات ونوايا الشركات تصدرت مصر كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الاستثمارية وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة وعدد الوظائف المستحدثة بقيمة اقتربت من 107 مليارات دولار مثلت 53.4% من إجمالي تكلفة المشاريع في المنطقة، وبعدد وظائف تجاوز 61 ألف وظيفة، في حين حلت في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـ 148 مشروعا مثلت 9.2% من الإجمالي وواصلت الإمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل لعدد المشاريع بـ 923 مشروعا، مثلت 57.1% من مجمل المشاريع الجديدة في المنطقة وحلت ثانيا من حيث الوظائف الجديدة بما يقرب من 39 ألف وظيفة كما حلت في المرتبة الخامسة من حيث التكلفة بقيمة 10.8 مليارات دولار حلت السعودية كثاني أكبر مستثمر من حيث عدد المشاريع بـ 217 مشروعاً مثلت 13.4% من الإجمالي، وبتكلفة استثمارية بلغت 13.2 مليار دولار وفرت ما يزيد على 20 ألف فرصة عمل حلت قطر في المركز الثاني كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 29.8 مليار دولار. (https://www.dhaman.net)

حيث حلت الجزائر في المرتبة 14 من ناحية عدد المشاريع بعدد منخفض جدا يقدر ب 4 بتكلفة 136 مليون دولار أمريكي و هي قيمة منخفضة جدا و يمكن إرجاع هذا لطبيعة مناخ الاستثمار في الجزائر أو لظروف اقتصادية و سياسية أخرى.

الجدول رقم(06): أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2022-2023

الترتيب	الدولة	عدد المشاريع	تكلفة الاستثمار	التكلفة الاستثمارية
.1	الإمارات	923	890	10837
.2	السعودية	217	201	13249
.3	مصر	148	130	10696
.4	قطر	135	133	29779
.5	المغرب	71	64	15308
.6	عمان	35	35	9795
.7	البحرين	24	21	2199
.8	تونس	13	7	402
.9	العراق	10	9	1039
.10	الأردن	10	6	377
.11	الكويت	6	5	555
.12	لبنان	5	5	12
.13	ليبيا	5	4	6362
.14	الجزائر	4	4	136
.15	فلسطين	3	3	25
.16	جيوباتي	2	2	2469
.17	السودان	2	2	174
.18	اليمن	2	2	358

المصدر: (https://www.dhaman.net)

المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر وأهم العراقيل التي تواجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قطعت الجزائر أشواطا مهمة في تسهيل مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات المباشرة الخارجية البعيدة، وذلك في ظل الإمكانيات والمقومات التي توفرها، إلا أن دخول الاستثمارات الأجنبية مباشرة للجزائر لا يعكس ما هو مطلوب من وراء تحسين الاستثمار الخارجي، لذلك أكد هذا البحث باستمرار إلى أبراز مستوى تدفقات هذه الاستثمارات من خلال دراسة تحليل الواقع الاقتصادي للاستثماري ومدى تأثير أزمتي كورونا والحرب الروسية والأوكرانية على أداء بعض المؤشرات المختارة والمعتمدة في المناخ الاستثماري بالجزائر منها ترتيب الجزائر في استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث توفي أن ترتيب الجزائر بقي متأخرا مقارنة بالدول العربية، رغم من عديد القرار الاستثمارية الحمائية المتخذة للتصدي للأزمتين حيث اتخذت الجزائر ضوابط مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل الإمكانيات والفرص المصالح المتوفرة إلا أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر لا يعكس ما هو مطلوب من تحسين مناخ الاستثمار.

لكن برغم من تلك الإجراءات إلا أن الإدارة الجزائرية مازالت تمارس إجراءات مشددة على المستثمر الأجنبي ساهمت في عزوف العديد منهم عن الاستثمار في الجزائر ولهذا نلاحظ عدم تأثر الاقتصاد الجزائري سلبيا بالعقوبات الاقتصادية على روسيا أو بتعطل الاقتصاد الأوكراني فالجزائر بالكاد تملك مستثمرين يضيفون أموالهم في السوق الجزائرية و هذا راجع للسياسات المحلية التي لا تساعدهم و لكنها من وجهة نظر الإدارة الجزائرية تعتبر حفاظا على السيادة الوطنية و الأحقية الأبدية للجزائريين في اتخاذ قرار يخص اقتصادهم و انفرادهم بالأمر.

أولا: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

1- حسب مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار:

صدر هذا المؤشر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مند سنة 2013 و يرصد مدى قدرة الدول على جدب الاستثمار الأجنبي، وهو يغطي 109 دولة على المستوى العالمي عرف عدة تعديلات، و هو مؤشر مركب يتألف من إحدى عشر(11) مؤشر فرعي بمجموع 56 متغير ينضوي تحت 3مجموعات أساسية، مجموعة المتطلبات الأساسية: وتضم مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر أداء بيئة الأعمال، مجموعة العوامل الكامنة: تضم مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاد إليه، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجيستيكي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر التميز و التقدم التكنولوجي يمنح هدا المؤشر كل دولة درجة من أصل 100 ومن ثم يتم ترتيب الدول حسب عدد الدرجات في المؤشر من أحسن درجة إلى أدنى درجة، وفيما يلي نستعرض وضع الجزائر في هذا المؤشر: (بوعصيدة، 2021/2020، صفحة 151)

جدول رقم (07): وضعية الجزائر وترتيبها في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار.

السنوات	قيمة المؤشر	الترتيب
2013	33	81
2014	33	81
2015	32	83
2016	34	83
2017	34	83
2018	34	84
2019	33	84

المصدر: (بوعصيدة، 2021/2020، صفحة 152)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر جاءت متأخرة نوعا ما في ترتيب البلدان حسب المؤشر العام لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كانت قيمة المؤشر في سنتي 2013 و2014 كانت ثابتة عند 33 وهذا يشير إلى استقرار في بعض جوانب مناخ الاستثمار في الجزائر خلال هذين العامين والترتيب ظل ثابتاً أيضاً عند المرتبة 81 من 111 دولة، مما يعني أنه لم يكن هناك تحسن أو تراجع نسبي مقارنة بالدول الأخرى وفي عام 2015، انخفضت قيمة المؤشر إلى 32، وهو انخفاض طفيف مقارنة بالعامين السابقين والترتيب تراجع إلى المرتبة 83، مما يشير إلى تراجع نسبي في جاذبية الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى هذا قد يكون نتيجة لعوامل اقتصادية أو سياسية داخلية أو خارجية أثرت على مناخ الاستثمار في الجزائر وفي عامي 2016 و2017، ارتفعت قيمة المؤشر إلى 34، مما يدل على بعض التحسن في مناخ الاستثمار برغم من التحسن في قيمة المؤشر، إلا أن الترتيب بقي ثابتا عند المرتبة 83 وهذا يشير إلى أن التحسن في الجزائر كان متوازياً مع تحسنات مماثلة في دول أخرى، وبالتالي لم يؤثر بشكل كبير على ترتيب الجزائر النسبي. ليشهد بعدها ترتيب الجزائر تراجع مسجلة أسوء ترتيب لها سنة 2019/2018 بتواجدها في المرتبة 84 عالميا من أصل 109 دولة شملها التصنيف، وهدا ما يدل على تراجع جاذبية الجزائر للاستثمار، وذلك راجع لضعف أداءها على مستوى مجموعة العوامل الخارجية ارتفاع معدل التضخم، بيئة أداء الأعمال، ارتفاع نسبة عجز ميزانية الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هذا يشير إلى حاجة الجزائر لإجراء إصلاحات أكبر وأكثر شمولية لتحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، قد تشمل هذه الإصلاحات تحسينات في السياسات الاقتصادية، تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، وتطوير البنية التحتية.

2- حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال من طرف مجموعة البنك الدولي سنة ،2003 وابتداء من سنة 2004 دأبت هذه الهيئة الدولية على إصدار تقريرها السنوي حول سهولة أداء الأعمال في مجموعة مكونة من 190 دولة، بحيث يقدم التقرير تحليلا وافيا ومفصلا لكل الإجراءات والمتطلبات التي يخضع لها المتعاملون الاقتصاديون أثناء القيام بأعمالهم انطلاقا من الإنشاء حتى التصفية، ويصنف المؤشر الدول حسب مدى سهولة أو صعوبة أداء الأعمال، ويعتمد تصنيف الدول حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال على 10 مؤشرات فرعية هي : (قبايلي، 2019-2020، صفحة 202)

الشروع في النشاط التجاري؛ استخراج تراخيص البناء؛ توصيل على الكهرباء؛ تسجيل الملكية؛ الحصول على الائتمان؛ حماية المستثمرين الأقليات؛ دفع الضرائب؛ التجارة عبر الحدود الدولية (الاستيراد والتصدير)؛ تنفيذ العقود التجارية؛ تصفية الشركة أو التسوية في حالات الإفلاس

ومحاولة منا لرصد موقع الجزائر حسب المؤشرات الفرعية 10 المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، أدرجنا الجدول التالي الذي يوضح ترتيب الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2019:

الجدول رقم(08):موقع الجزائر حسب المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة -2010 2019

السنوات المؤشرات الفرعية	ترتيب 2010	ترتيب 2011	ترتيب 2012	ترتيب 2013	ترتيب 2014	ترتيب 2015	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب 2018	ترتيب 2019	فرق الترتيب بين 2019 و 2010
الشروع في النشاط التجاري	144	150	153	139	141	141	145	142	145	150	6-
استخراج تراخيص البناء	110	117	118	122	127	127	122	77	146	129	19-
توصيل على الكهرباء	-	-	-	150	150	147	130	118	120	106	-
تسجيل الملكية	160	165	167	156	157	157	163	162	163	165	5-
الحصول على الإئتمان	135	139	154	169	171	171	174	175	177	178	43-
حماية المستثمرين الأقليات	73	74	79	123	132	132	174	173	170	168	95-
دفع الضرائب	168	162	164	174	176	176	169	155	157	156	12+
التجارة عبر الحدود الدولية	122	123	127	131	131	131	106	178	181	173	51-
تنفيذ العقود الدولية	123	123	122	120	120	120	176	102	103	112	11+
تصفية الشركة	51	52	53	94	97	97	73	74	71	76	25-
الترتيب العام في المؤشر	136	143	148	147	154	154	163	156	166	157	21-

المصدر: (قبايلي، 2019-2020، صفحة 203)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا أن المرتبة التي تحتلها الجزائر في ترتيب الدول متأخرة حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال، إذ حلت في الرتبة 136 عالميا سنة 2010 من أصل 183 دولة كأفضل ترتيب لها خلال العشرية الأخيرة، ثم تقهقرت إلى الرتبة 143 في السنة الموالية وواصلت تقهقرها حتى بلغت المرتبة 166 عالميا سنة 2018 كأسوأ مرتبة احتلتها خلال الفترة

المذكورة، ثم ارتقت إلى الرتبة 157 من أصل 190 دولة، بتحسن قدره 9 مراتب سنة 2019 ، ومع هذا ظل أداءها متذبذب وغير مستقر ويتجه نحو التقهقر، فمقارنة رتبة 2019 مع 2010 نلاحظ أن الجزائر خسرت 21 رتبة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، ومن خلال تفحص المؤشرات الفرعية العشرة المكونة للمؤشر العام لسنة 2019 نلاحظ أن الجزائر تحتل الرتبة 150 في مؤشر إجراءات الشروع في النشاط التجاري إذ تتطلب هذه المرحلة 12 إجراء بمتوسط عدد أيام بلغ 17,5 يوما بينما احتلت نيوزيلندا الرتبة الأولى بمتوسط أيام بلغ نصف يوم وإجراء واحد فقط، أما مؤشر إجراءات استخراج رخص البناء فقد حلت فيه الجزائر في الرتبة 129 بـ 19 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 136 يوما بينما احتلت هونغ كونغ الرتبة الأولى بـ 11 إ جراء وبمتوسط أيام بلغ 72 يوما. وبالرغم من هذه المراتب المتأخرة في الترتيب العالمي الذي يدل على عدم تحسن مناخ الأعمال في الجزائر وتوجهه نحو الأسوأ مكرسا أغلب الممارسات التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب من بيروقراطية وعدم مرونة في الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وطول المدة اللازمة لاستخراج معاملتهم إلا أنه لا بد من التنويه إلى المكاسب التي حققتها الجزائر في مستويات مختلفة فعلى سبيل المثال حسنت الجزائر رتبتها في مؤشر الحصول على الكهرباء بـ 41 مركزا من الرتبة 147 سنة 2015 إلى الرتبة 106سنة 2019 بحيث يتطلب الأمر في الجزائر 7 إجراءات و متوسط 127 يوما بعدما كان يتطلب سنة 2015 متوسط 180 يوما، أما فيما يخص دفع الضرائب فقد حسنت الجزائر رتبتها بـ 20 مركزا مقارنة مع سنة 2015 وأصبحت تحتل سنة 2019 الرتبة 156.ومع هذا لا زال الطريق طويلا أمام الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري والأخذ بكل مسببات مناخ الاستثمار الملائم والتنافسي لجعل الجزائر قبلة محببة للمستثمرين الأجانب ووضعها على سكة التطور والرقي.

ج. **حسب مؤشر تقييم المخاطر السياسية :**

يعتبر هذا المؤشر الفرعي أهم مكون لمؤشر تقييم المخاطر الدولية الذي يصدر شهريا منذ سنة 1980 عن مجموعة (PRS)، من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (Guide Risk Country International The ICRG) والغرض من هذا الأخير هو قياس المخاطر القطرية المتعلقة بالاستثمار، بحيث يغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية والجزائر ضمنها، وهو يتكون إضافة إلى مؤشر تقييم المخاطر السياسية من مؤشر ين فرعيين آخرين هما: مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر تربطه علاقة عكسية بدرجة المخاطر ، بحيث ترتفع درجة المخاطر كلما انخفض المؤشر في حين تنخفض درجة هذه المخاطر في حال ارتفاعه، ويقسم هذا المؤشر درجة المخاطر إلى خمس مجموعات حسب النسبة المئويةً المتحصل عليها، فإذا كانت النسبة المئوية بين 0 و 49,9 ا، أما إذا كانت بين فدرجة المخاطر مرتفعة جد 50 و 59,9 فدرجة المخاطر مرتفعة، وإذا كانت النسبة بين 60 و 69,9 درجة المخاطر معتدلة، بينما إذا كانت النسبة بين 70 و 79,9 فإن درجة المخاطر منخفضة وفي الأخير إذا كانت النسبة أكبر أو يساوي 80 فإن درجة المخاطر تعتبر منخفضة جدا، يمثل المؤشر الفرعي لتقييم المخاطر السياسية نسبة 50% من القيمة الإجمالية لمؤشر المخاطر الدولية، ويحسب بدوره على أساس المتوسط الحسابي لعشرة متغيرات موزعة على ستة مجموعات كالآتي : (قبايلي، 2019-2020، الصفحات 204-205)

أ. المراقبة السياسية والمسائلة، وتتكون من متغيرين اثنين هما :تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؛ المساءلة الديمقراطية.

ب. الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتتكون من المتغيرات التالية : استقرار الحكومة؛ الصراعات الداخلية؛ الصراعات الخارجية؛ التوترات العرقية

ج. فعالية الحكومة، وتتكون من متغير واحد وهو مستوى البيروقراطية .

د. القدرة التنظيمية، وتتكون هي أيضا من متغير واحد هو مستوى الاستثمار.

هـ. المنظومة القانونية، وتتكون من متغير واحد هو مدى تطبيق القوانين والأنظمة .

و. مكافحة الفساد، وتتكون هي الأخرى من متغير واحد هو درجة تفشي الفساد

وفيما يلي جدول بياني يوضح موقع الجزائر في المؤشر الفرعي لتقييم المخاطر السياسية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2010-2019:

جدول رقم (09): وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية المكون للمؤشر المركب للمخاطر القطرية للفترة 2010-2019

الفترة / البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة مؤشر الجزائر	52.8	51.5	51.3	52.6	52.1	52.5	50.3	49.5	49.1	47.2
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة جدا	مرتفعة جدا	مرتفعة جدا
الرتبة عربيا/18	11	11	11	10	10	11	11	12	12	12
قيمة مؤشر الإمارات العربية	73.4	71.7	71.7	73.7	74.2	74	72.5	72.5	72.5	72.5
درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
الرتبة عربيا/18	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
قيمة مؤشر تونس	64.5	62.1	57.6	57.0	62.1	62.4	60.7	62.4	61.4	66.3
درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
الرتبة عربيا/18	9	9	9	9	6	5	7	5	5	3
قيمة مؤشر المغرب	66.1	66.8	61.6	61.0	60.9	61.5	61.3	60.3	60.1	60.1
درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
الرتبة عربيا/18	5	2	7	7	8	7	6	7	7	7

المصدر: (قبايلي، 2019-2020، صفحة 205)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن درجة المخاطر ظلت مرتفعة جدا خلال الفترة 2017 إلى 2019 بحيث حلت الجزائر في الرتبة 12 مع مؤشر يتراوح بين 49,5 و 47,2، بينما نلاحظ رتبة دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضلت ثابتة وفي صدارة ترتيب الدول العربية مع درجة مخاطر منخفضة ومؤشر تراوح بين 71,7 كأدنى حد و74,2 كأقصى حد، بينما تميزت درجة مخاطر دول المغرب العربي الأخرى تونس والمغرب بنوع من الاعتدال باستثناء سنتي 2012 و 2013 التي تميزت ببعض الاضطرابات السياسية في تونس والتي أثرت على ترتيبها ولكن سرعان ما استرجعت عافيتها وأصبحت تحتل المرتبة الثالثة عربيا سنة،2019 أما حالة الجزائر فجاءت معاكسة تماما لحالة تونس فقد تدهور ترتيبها من الرتبة العاشرة سنة 2013 و 2014 مع

درجة مخاطر مرتفعة إلى الرتبة 12 سنوات 2017-2019 مع درجة مخاطر مرتفعة جدا، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب يتوجسون خيفة من الاستثمار في الجزائر وجعل مناخها الاستثماري لا يزال غير مؤهل لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشر. (قبايلي، 2019-2020، صفحة 205) .

ثانيا: عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لا تزال عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير محققة بصورة مرضية، إذ أن تصريحات رجال الأعمال الوافدين للجزائر ايجابية، لكن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يخبر بعكس ذلك وقد تم استقصاء رأي كبار المستثمرين الأجانب فيما يخص العوامل الايجابية من أجل اتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الجزائر، واتضح أن العوامل السلبية طغت على العوامل الايجابية، وقد تمثلت هذه العوامل فيما يلى: (تومي، 2021، صفحة 202)

1. الرشوة والحكم غير الراشد.
2. البنية التحتية غير المتطورة
3. ضعف إنتاجية اليد العاملة.
4. رداءة الخدمات المصرفية .
5. بطئ الإجراءات الجمركية عبر الحدود وافتقارها للتقنيات الرقمية العصرية.
6. سوء الاستقرار السياسي والتظاهرات .
7. كثرة الجرائم دون رادع لها.

وعليه يمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي : (تومي، 2021، الصفحات 203-206)

1- **المعوقات الاقتصادية** :وتضم عدة عناصر أهمها:

- **مشكل العقار**: لقد كان العقار المشكل الأكثر طرحا في مجال الاستثمارات، والذي يمثل عقبة أمام المستثمرين رغم ما تم إصداره من نصوص قانونية سهلت الحصول عليه وهيأت المناطق الصناعية، فخصصت أماكن للمستثمرين، لكن يبقى النزاع قائماً بين المستثمر ومن يدعي أنه مالك أصلي للعقا، وأصبح أهم عائق عقاري هو عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة فحوالي 30% من المساحات الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد كان أهم ما أدى إلى تفاقم هذا الإشكال هو الفوضى المتواجدة على مستوى مكاتب التسجيل والشهر في مصالح الحفظ والمسح العقاري لما أدى إلى غياب سجل كامل للأراضي، فأصبح تعامل المستثمر في الأرض مرهون بعدم توافر الضمان الكافي الذي يحميه من تعرض الغير، الذي يدعي ملكية هذه الأرض، وهذا الأمير يؤدي في النهاية إلى تحميد الاستثمارات في هذه الجهة، وأيضا غياب المصداقية في قرارات المنح مع صعوبة الحصول على العقار، ومعاناة سوق العقار في الجزائر في إتباع استراتيجيات غير محسنة، مما يجعل المستثمر أمام عدة .عراقيل، وهذا رغم المبالغ المعتبرة المرصودة من الحكومة الجزائرية في إطار دعم النمو إلا قدرت ب 60 مليار دولار سنة 2010
- **حجم السوق المحلي**: تعد السوق المحلية ذات حجم صغير مقارنة بالأسواق الأخرى، ونطاق استيعابها ضيق وذلك ما يؤثر سلباً على عملية جذب المستثمرين الأجانب مقارنة مع الأسواق الأوروبية والآسيوية، ومن ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية المتوسطة للمواطن، فلا يتم طلب هذه المنتجات الاستثمارية.

- **عجز البنوك والمصارف**: وهذا يخضع لسيطرة الدولة على البنوك والمؤسسات المالية وعدم تحررها من نفوذ الدولة، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها: محدودية التشريعات المصرفية تقنيا وقانونياً، عدم قدرة موظفي البنوك أو تمكنهم من تسيير القروض، عدم مواكبة أساليب الإدارة الحديثة والإلكترونية والرقمية، رداءة السوق المالي.
- **اقتصاد الجزائر أقل انفتاحا على الخارج**: تعزز دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي لكثير من الدول عن طريق توقيع عدة اتفاقيات لزيادة حجم التجارة، وبعد عدم انفتاح الدول النامية على العالم الخارجي، حرمانا من رؤوس الأموال الأجنبية، وتعطل الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد أخذت الجزائر في الانفتاح نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد جاء قانون التجارة رقم 10-90 المتعلق بقانون النقد والقرض الذي شكل أساساً لتنظيم الاقتصاد الوطني ومدى اقترانه الوظيفي بالاقتصاد العالمي عن طريق تحرير حركات رؤوس الأموال والبضائع، وقد كان من أهم مبادئ هذا القانون: السعي لتحقيق الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية العملية التجارة الخارجية، ترشيد تسيير الموارد المالية الخارجية المحدودة والتمويل المنظم للآلية الإنتاجية وإضافة لذلك فإن قانون المالية لسنة 1996 قد شجع الصادرات وأدخل تسهيلات جمركية ورغم ذلك مازالت الجزائر لم تصل إلى تحقيق كل متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل ذلك لابد من إعادة النظر في السياسة الجمركية بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الانضمام المنظمة التجارة العالمية حيث تتم عملية جذبه الاستثمارات الأجنبية، ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار اتفاق التريمز (TRIMS) كاتفاق دولي يقوم بوضع أسس خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف.
- **مشكل القطاع الجزائري الخاص**: إذ لابد أن يكون القطاع الخاص قادراً على القيام بعمليات الاستثمار والمشاركة، لكنه لم يصل لذلك، رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة لنقص التكوين والتجربة في القطاع، وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الخاص اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات من بينها: إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 296/96 ، الاستثمارات والقروض المتاحة للبطالين، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- **البيئة الإدارية**: والمقصود بها الإدارة والهيئات والتنظيمات المكلفة بتطبيق السياسات والقرارات الصادرة عن النظام السياسي، والأهداف من طرف الإدارة فمنذ نهاية الثمانينات والإطار التشريعي في الجزائر فيتحول دائم أين يذهب أحياناً إلى التحول والركود العميق، وهذا أثر على مصداقية الدولة على المستوى الوطني والدولي فوصف الجزائريون بأنهم لا يعرفون إلى أين هم ذاهبون، وهذا هو السبب الذي جعل المستثمرين الأجانب والوطنيين يترددون في عملية الاستثمار داخل الجزائر، فكل هذه العوامل ساهمت في توافر رؤية غير واضحة عن بيئة الأعمال في الجزائر ، إضافة لذلك ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي بتعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق مما ترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية المؤثرة على بيئة الاستثمار وقد عبر المستثمرون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن المشكل الضريبي يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا معيقا للاستثمار و يمكن إضافة أيضا بطئ بيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاء في مجال منازعات الاستثمار، وعليه لابد من التفكير في الإصلاح الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.

3- **المشاكل السياسية والأمنية**: فالجانب الأمني له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤثر الأخطار الأمنية في برامج مناخ الاستثمار، مما يؤدي إلى انسحاب المستثمرين من هذا البلد، فالاضطراب الأمني الذي ساد سنوات 1993، 1994

1995 أدى إلى انعدام الاستثمار بتشويه صورة الجزائر اقتصادياً، الأمر الذي بلغ حد تحطيم عدة مؤسسات اقتصادية وانتشار البطالة، فصنفت الجزائر من بين الدول ذات الخطر الجد مرتفع، وعموماً فإن المشكل الأمني أصبح دوليا تجاه هذه الاستثمارات . المتخصصة في مجال الاستشارات وقد أكد المدير المسير للمجموعة الفرنسية " جيبوس" وتحليل المخاطر وتسيير المشاريع اعتبر أن العامل الأمني لم يعد عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

خلاصة الفصل

لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة والعالم بأسره، كما أنها تشير إلى أهمية ووجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصاديات من الصدمات وقد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة، إلا أن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب أثرت على الاقتصاد العالمي من تكاليف السلع الأولية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعديد من الدول.

– تسببت الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في تغيير جذري للبيئة الاستثمارية العالمية ،أدى هذا الصراع إلى ضغوط هبوطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للأزمات الاقتصادية المتعددة وصعوبة الحصول على التمويل. تأثرت الشركات والبلدان بشكل متفاوت، حيث شهدت روسيا وأوكرانيا تراجعا مباشرا في الاستثمارات، بينما عانت البلدان النامية من تداعيات غير مباشرة نتيجة لأزمات الغذاء والطاقة. تراجعت الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية بشكل ملحوظ، مما دفع الشركات متعددة الجنسيات إلى خفض توقعات أرباحها.

– شهدت ديناميكيات الاستثمارات العالمية تحول كبير، حيث أصبحت الاقتصادات النامية وجهة رئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى الرغم من الإجراءات التحفيزية التي أدت إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة، فإن هذه الدول كانت الأكثر تضررًا من الأحداث الجيوسياسية الأخيرة في المقابل، أظهرت الاقتصادات النامية قدرة أكبر على استيعاب الصدمات الاقتصادية وجذب الاستثمارات، مما يعزز دورها المتنامي في الاقتصاد العالمي.

– بعد دراسة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واستنادا إلى الإحصائيات العالمية والعربية، يبدو أن الجزائر، على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها، لا تزال تواجه تحديات في توفير البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي ويظهر ذلك من خلال التذبذب في تدفقات الاستثمار، مما يجعل مناخها غير ملائم لمنافسة الاقتصاديات العربية والعالمية في جذب الاستثمار الأجنبي كدول شمال إفريقيا، لكن مع بداية عام 2024، لاحظنا تحسنا يلقي بظلال من التفاؤل بشأن تحسين المناخ الاستثماري وبالرغم من عدم وجود تأثير ملموس للحرب الروسية والأوكرانية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أن هناك تأثيرا خاصا يتعلق بتقلبات أسعار النفط والغاز، وثقة المستثمرين، والاستقرار الاقتصادي العام.

الخاتمـــة

الخاتمة

في الختام، يمكن القول أن الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 2022 كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي، نتيجة لأهمية الصادرات الروسية في مجال الطاقة والأوكرانية في مجال المواد الأساسية مثل القمح حيث أثرت هذه الحرب على تأمين الطاقة والغذاء، وزادت من التضخم وعرقلت جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا حيث من المهم استخلاص الدروس من هذه الحرب وتدارك جوانب الضعف المستقبلية ولقد أظهرت روسيا قدرتها على تحدي الغرب باستخدامها للسلاح الطاقوي، مما يعزز أهمية بناء اقتصاد قوي ومستقل يعتمد على الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة يجب على الدول التركيز على تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتجنب الاعتماد الكبير على مصدر واحد، كما فعلت أوروبا ببحثها عن بدائل للغاز الروسي، كما أن الحرب أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما أبرز الحاجة إلى تحسين الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

كما لا يمكن إنكار التأثير العميق الذي أحدثته الحرب الروسية الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر لقد أدت هذه الحرب إلى خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما جعل المستثمرين الأجانب أكثر حذرا وترددا في ضخ استثمارات جديدة في العديد من الدول، بسبب انكماش الثقة العالمية في الاستقرار الاقتصادي والسياسي لمناطق النزاع والمناطق المرتبطة بها ساهم في تباطؤ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

بالنسبة للجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الطاقة في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث من دراستنا لمناخها الاستثماري وجدناه غير مناسب وضعيف نسبيا في جذب الاستثمارات إذ شهد تدهورا في السنوات الأخيرة، لكن كانت لهذه الأزمة تأثير طفيف المتمثل في اضطراب أسواق الطاقة العالمية دفعت الجزائر إلى استغلال هذه النقطة في جذب استثمارات جديدة ومواجهة التحديات.

في الختام، يمثل تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر تحديًا وفرصة في نفس الوقت من خلال استجابة فعالة واستراتيجيات مدروسة، يمكن للجزائر أن تعزز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية اقتصادها بشكل مستدام ومتنوع.

I. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة بشقيها النظري ودراسة الحالة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات يتم عرضها في ما يلي

اظهرت الدراسة مجموعة من نتائج أهمها:

1. النتائج النظرية:

- تعتبر روسيا من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم حيث أنها أيضا تملك احتياطات هائلة من الفحم.
- تعد روسيا من أكبر مصدري القمح في العالم حيث تتميز بإنتاج كبير من الحبوب، وخاصة القمح.
- أوكرانيا تعرف بأنها "سلة الخبز لأوروبا" بسبب إنتاجها الكبير من الحبوب مثل القمح والذرة والشعير.
- تمتلك أوكرانيا موارد كبيرة من الفحم والحديد، والغاز الطبيعي كما تمتلك قاعدة صناعية كبيرة تشمل الصناعات الثقيلة مثل صناعة الحديد والصلب.

- أدت الحرب الروسية –الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عالميًا بسبب تعطل سلاسل التوريد، خاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز والحبوب.
- فرض عقوبات اقتصادية شديدة على روسيا مما أدى إلى تأثيرات اقتصادية سلبية على الاقتصاد الروسي والدولي.
- تعزيز التضامن بين دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) والدول الغربية في مواجهة التهديدات الروسية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإنتاج المحلي والناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة كما يؤدي إلى إنشاء مشاريع جديدة تساهم في خلق فرص عمل جديدة.
- الاستثمار الأجنبي يمكن أن يتأثر بشكل كبير بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة المضيفة.
- يأتي الاستثمار الأجنبي مع تحديات تتطلب إدارة جيدة لضمان تحقيق الفوائد القصوى وتقليل الآثار السلبية المحتملة.

2. نتائج دراسة الحالة :

- الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية أثبتت نجاحها وفعاليتها وانتشارها، وذلك لان عدد كبير من الدول والحكومات فتحت أبوابها لاستضافته و تبنيه.
- أحدثت الحرب الروسية الأوكرانية تغييرات جوهرية في البيئة الاستثمارية العالمية، مما أدى إلى ضغوط هبوطية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و انتشار الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الحرب.
- بالرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في أزمات اقتصادية عالمية، إلا أنها وفرت فرصا اقتصادية مهمة لبعض الدول النامية كارتفاع الطلب على الطاقة والمواد الغذائية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل الشراكات الاقتصادية العالمية، أتاح للدول النامية فرصا لتعزيز صادراتها، تحسين ميزانها التجاري، وجذب استثمارات جديدة.
- تزايد اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال إقرار جملة من التشريعات والنصوص التنظيمية والتي تضمنت حوافز وضمانات تهدف إلى تحفيزه وجذبه.
- هيمنة قطاع الصناعة على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، من خلال توجه التدفقات إلى قطاع المحروقات
- بالرغم من عدم وجود تأثير ملموس للحرب الروسية والأوكرانية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أن هناك تأثيرا خاصا يتعلق بتقلبات أسعار النفط والغاز، وثقة المستثمرين، والاستقرار الاقتصادي العام.
- تواجد الجزائر في مراتب متأخرة ضمن مختلف المؤشرات العالمية لتقييم مناخ الاستثمار، ما يؤكد على محدودية الإصلاحات وأن مناخ الاستثمار تشوبه قيود وعراقيل.
- يمكن للجزائر أن تستفيد من زيادة الطلب على مواردها الطاقوية في ظل سعي أوروبا للبحث عن مصادر طاقة بديلة عن روسيا، وإذا نجحت الجزائر في تحسين بيئة الاستثمار وتقديم نفسها كمصدر موثوق للطاقة، قد تتمكن من جذب استثمارات جديدة خلال الحرب الروسية الأوكرانية تعزيز موقعها كوجهة استثمارية إذا تمكنت من تحسين بيئة الاستثمار وتنوع في اقتصادها.

II. نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تتأثر توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في الدول المضيفة للاستثمارات.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاقتصادية والسياسية في الدول المضيفة حيث أن المستثمرون خلال فترات الاستقرار، يكون أكثر ميلا لضخ استثماراتهم في الدول المضيفة، في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يميلون لعدم الاستثمار وذلك يظهر تراجعا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، يمكن اعتبار أن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وأثرت سلباً على مناخ الأعمال والاستثمار

من مراجعة التقارير الاقتصادية دولية، لاحظنا أن هناك توثيق في ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء نتيجة للحرب إذا وجدت الدراسة أن ارتفاع الأسعار أدى إلى زيادة تكاليف التشغيل وتراجع ثقة المستثمرين في مختلف دول العالم، فهذا يعزز صحة الفرضية، ويمكن اعتبار أن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الثالثة:** أصبح توجه الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب نحو الدول النامية والبعيدة عن مناطق الصراع وفي القطاعات الأقل مخاطرة

تشير الدلائل إلى أن المستثمرين غالبا ما يبحثون عن بيئات أكثر أمانا خلال فترات الاضطراب الجيوسياسي إذا أظهرت البيانات زيادة في تدفقات الاستثمار إلى الدول النامية البعيدة عن مناطق الصراع، مع تفضيل القطاعات الأقل مخاطرة مثل التكنولوجيا، ويمكن اعتبار أن الفرضية صحيحة.

- **الفرضية الرابعة:** أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

إذا أظهرت البيانات انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية خلال 2022 لكن مع بداية 2024 لاحظنا تحسنا يلقي بظلال من التفاؤل بشأن تحسين المناخ الاستثماري وبالرغم من عدم وجود تأثير ملموس للحرب الروسية والأوكرانية على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، إلا أن هناك تأثيرا خاصا يتعلق بتقلبات أسعار النفط والغاز، وثقة المستثمرين، والاستقرار الاقتصادي العام، يمكننا القول إن الفرضية صحيحة.

III. الاقتراحات:

في ضوء الإطار النظري للدراسة، والنتائج التي أسفرت عنها الإستبانة نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تحسين بيئة الاستثمار لمواجهة هذه التحديات، يجب على الجزائر العمل على تحسين بيئة الاستثمار من خلال إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.
- القضاء على الفساد الإداري خلال تقليص الإجراءات الإدارية و العمل على تعزيز الرقمنة وصولا إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية
- توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإستراتيجية (الزراعة، السياحة...إلخ) بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال منح مزايا وحوافز ضريبية استثنائية ما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي

لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، يجب اتخاذ إجراءات شاملة لتعزيز البيئة القانونية والتنظيمية، تحسين البنية التحتية، تعزيز الشراكة بين القطاعات، وتحسين مناخ الأعمال كذلك، ينبغي التركيز على تطوير المهارات والقدرات البشرية، تنويع الاقتصاد، تعزيز العلاقات الدولية، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد

IV. الآفاق والمقترحات البحثية:

أثارت انتباهنا ونحن نختتم هذا البحث عدة مواضيع أخرى للبحث في هذا المجال ونحبذ لو يعالجها باحثون آخرون في المستقبل وتتمثل بعض الإشكاليات المفتوحة فيما يلي:

- إجراء دراسة عن أسباب ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- إجراء المزيد من الدراسات الخاصة جذب المستثمرين للجزائر.
- إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على العوامل التي تساعد على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان	--
الإهداء	I.
ملخص الدراسة	II.
قائمة الجداول	III.
قائمة الأشكال	IV.
مقدمة عامة	أ – و
الفصل الأول: الحرب الروسية –الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي	02-24
تمهيد	03
المبحث الأول: جذور الحرب الروسية –الأوكرانية وأسبابها.	04
المطلب الأول: المكانة الجغرافية و الاقتصادية لروسيا و أوكرانيا	04
المطلب الثاني: أسباب الحرب الروسية والأوكرانية	12
المبحث الثاني: تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية على الاقتصاد العالمي.	15
المطلب الأول: تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية على الاقتصاد العالمي.	15
المطلب الثاني: تداعيات الحرب الروسية والأوكرانية على الاقتصاد الروسي.	19
المطلب الثالث: أثار الحرب الروسية والأوكرانية على الاقتصاد الأوكراني.	23
خلاصة الفصل .	24
الفصل الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة واهم العوامل المتحكمة في توجهاتها	25-75
تمهيد	26
المبحث الأول:ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	27
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	27
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	28
المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره في الدول المضيفة	30
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	31
المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر .	36
خلاصة الفصل.	40
الفصل الثالث: توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية.	41-
تمهيد	42
المبحث الأول : اثر الأزمة الروسية–الأوكرانية على توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي	43

المطلب الأول : توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية	43
المطلب الثاني . الاتجاهات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر واثر الحرب الروسية–الأوكرانية عليها	49
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية على الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر	56
المطلب الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر	56
المطلب الثاني: توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر واثر الحرب الروسية الأوكرانية عليها.	60
المطلب الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر واهم العراقيل التي تواجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة .	67
خلاصة الفصل	75
خاتمة	80–77
فهرس المحتويات	81
قائمة المصادر والمراجع	--

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

– المراجع باللغة العربية.

I. المقالات :

1. احمد جلال محمود عبده. (2022). السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها عى حلف الناتو. *مجلة كلية السياسة و الاقتصاد* (16).
2. اسراء خالد، و مصباح قطب. (03 03, 2024). رغم تبعات الحرب الروسية الأوكرانية.. الاستثمار الأجنبي المباشر يرتفع لـ10 مليار دولار خلال العام المالي 2022-2023. *المصري اليوم* .
3. بسنت جمال. (21 07, 2022). *صدمات متتالية: الحرب الأوكرانية والاستثمار الأجنبي المباشر*. تاريخ الاسترداد 25 05, 2024، من المركز المصري للفكر ولدراسات الاستراتيجية: https://ecss.com.eg/20109/
4. حفيظة طالب. (29 12, 2022). مكانة اوكرانيا في الفكر الجيوبوليتيكي الروسي (1999-2022). *مجلة السياسة العالمية ، 06* (02).
5. ظاهر عبد الزهرة الربيعي، و ثناء ابراهيم فاضل الشميري. (2017). الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس. *مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، 42* (6).
6. عمار علوني. (30 06, 2023). أثر الحرب الروسية الاوكرانية على الاقتصاد العالمي. *المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، 06* (01)
7. مُحَمَّد مسنادي، و مروة جزيري. (05 06, 2023). التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا: الدوافع، الأسباب والسيناريوهات. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، 10* (01).
8. مُحَمَّد نور البصراتي. (2022). استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاستها على سياسات الدول (العراق-ايران-روسيا)نموذجا. *مجلة كلية الاقتاد و العلوم السياسة ، 23* (03).
9. مريم تومي. (31 12, 2021). محددات الاستثمار الاجنبي المباش ومعوقاته في الجزائر. *مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، 05* (02).
10. مريم جاسم نعمة، و نعيم جاسم مُحَمَّد. (2023). موقف ايران من االحرب الروسية – الأوكرانية2022. *مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، 33* (17).
11. منال هاني. (05 12, 2022). الحرب الروسية على اوكرانيا و اثرها على الاقتصاد العالمي : الواقع والدروس المستفادة. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، 02* (25).
12. هشام محمد بشير. (2023). دور الجغرافيا السياسية في الحرب الروسية الاوكرانية. *مجلة كلية السياسية و الاقتصاد* (17).

II. الكتب:

1. إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي. (2011). *دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي*. مصر: دار الفكر الجامعي.
2. إبراهيم محمد الفار. (1995). *اقتصاديات المشروعات المشتركة*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.
3. احمد بن ضيف الله القرني. (05 04, 2022). الابعاد الاقتصادية والديمغرافية لاوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي. *المعهد الدولي للدراسات الايرانية* .
4. الاتحاد العربي للاقتصاد العالمي. (2022). *الحرب الروسية-الاوكرانية وتاثيراتها على الدول العربية*. ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل .
5. الاونكتاد. (2023). تقرير الاستثمار العالمي 2023. جنيف، الامم المتحدة: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.
6. أميرة حسب الله محمد. (2004-2005). محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر). مصر: الدار الجامعية.
7. جويدة يحي محمد. (2017). *المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات-الاستثمار الأجنبي المباشر التحكيم في الاستثمار الدولي الحوكمة الاستثمارية-*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
8. رضا عبد السلام. (2010). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب أسيا مع التطبيق على*. مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
9. سليمان عمر محمد الهادي. (2009). *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي*. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
10. ضياء ياسين وطفة. (2015). *حماية حق الإنسان في العمل في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر*، . الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، مصر.
11. عبد الحليم صالح. (2019). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الادخار(دراسة تطبيقية)*. مصر: دار التعليم الجامعي.
12. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري. (2014). *دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (بلدان عربية مختارة للمدة 1990-2005)*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
13. على عبد العال نشأت. (2012). *الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي*. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي .
14. علي عبد العال نشأت. (2015). *الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي*. مصر: دار الفكر الجامعي.

III. الاطروحات و الدكتوراه:

1. إيمان مودع. (2010). اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007). *مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية* . بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
2. شاهيناز صياد. (2013). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير في العلوم التجارية* . وهران، الجزائر: جامعة وهران.
3. حورية بورعدة. (2019). آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية* . وهران، الجزائر: جامعة وهران.
4. دلال بن سمينة. (2012-2013). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . بسكرة، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
5. ريمة برج راسوطة. (2022/2021). مناخ الاستثمار ودوره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر-رؤية مستقبلية في ظل تجارب دولية-. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
6. طلال زغبة. (2009). مناخ الاستثمار في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011. *مذكرة ماجستير في العلوم التجارية* . أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي.
7. عبد النور قبايلي. (2019-2020). دور نظم المعلومات الجغرافية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر. *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.
8. محمد بوعصيدة. (2021/2020). دراسة تحليلية استشرافية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر افاق 2023. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.
9. هاجر مغراوي. (2021-2022). واقع انعكاس تقنية تمويل المشاريع كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر بقطاع المياه في الجزائر. *اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.

IV. المواقع الالكترونية:

1. https://aapi.dz. (2024). https://aapi.dz/ar/investissement-etranger-en-algerie-ar تاريخ الاسترداد 31 05, 2024، من
2. BBC NEWS 24. (25 02, 2024). *ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها؟* تاريخ الاسترداد 04BBC NEWS, 2024، من BBC NEWS عربي: https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o
3. https://aapi.dz. (2024). https://aapi.dz/ar/raisons-dinvestir-en-algerie-ar#/ تاريخ الاسترداد 31 05, 2024، من
4. https://kyiv.embassy.qa. (2020). *اوكرانيا اقتصاديا*. تاريخ الاسترداد 04 23, 2024، من الوزارة الخارجية لدولة قطر، سفارة دولة قطر: https://kyiv.embassy.qa/%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%

D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

5. https://unctad.org/news/shifting. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من *https://unctad.org/news/shifting*
6. unctadstat: https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock. (18 04, 2024). تاريخ الاسترداد 30 05, 2024، من *https://unctadstat.unctad.org*
7. https://www.alaraby.co.uk 22 (23 02, 2022). *روسيا في ميزان القوة الاقتصادية العالمية*. تاريخ الاسترداد 04THE NEW ARAB, 2024، من https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9
8. https://www.dhaman.net. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub
9. الاونكتاد. (3, 2024). تاريخ الاسترداد 19 5, 2024، من https://investmentpolicy.unctad.org/news/hub/1742/20240304-unlocking-investment-treaty-reform-through-unctad-multi-stakeholder-platform
10. الاونكتاد. (18 04, 2024). *الاستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات والأرصدة الداخلية والخارجية، سنوية*. تاريخ الاسترداد 28 04, 2024، من https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.FdiFlowsStock
11. الاونكتاد. (23 04, 2024). *أنماط الاستثمار المتغيرة: 5 اتجاهات رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على التنمية*. تاريخ الاسترداد 29 04, 2024، من الاونكتاد: https://unctad.org/news/shifting-investment-patterns-5-key-fdi-trends-and-their-impact-development
12. الشرق الاوسط. (17 01, 2024). *أونكتاد: تدفقات الاستثمار العالمية تتجه إلى ارتفاع «متواضع» في 2024*. تاريخ الاسترداد 27 04, 2024، من الشرق الاوسط صحيفة العرب الاولى: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/4795296-%D8%A3%D9%88%D9%86%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AF%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA-

%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D

13. اوكرانيا نيوز. (2019). *التجارة مع اوكرانيا*. تاريخ الاسترداد 04 23, 2024، من UKraine.ua: https://ukraine.ua/ar/invest-in-ukraine/trade-with-ukraine/

14. ايمان علاء الدين. (17 06, 2022). *الحرب الروسية الأوكرانية: أسباب، وتداعيات*. تاريخ الاسترداد 2024 04, 2024، من مركز الحضارة للدراسة و البحوث: https://hadaracenter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D8%8C-%D9%88%D8%AA%D8%AF%D8%A7/

15. ديليب راثا، و يونغ جو كيم. (03 04, 2022). *الصراع بين روسيا وأوكرانيا: الآثار على تدفقات التحويلات إلى أوكرانيا وآسيا الوسطى*. تاريخ الاسترداد 24 04, 2024، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alsra-byn-rwsya-wawkranya-alathar-ly-tdfqat-althwylat-aly-awkranya-wasya-alwsty

16. ديليب راثا، و يونغ جو كيم. (03 04, 2022). *الصراع بين روسيا وأوكرانيا: الآثار على تدفقات التحويلات إلى أوكرانيا وآسيا الوسطى*. تاريخ الاسترداد 24 04, 2024، من مدونات البنك الدولي: https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alsra-byn-rwsya-wawkranya-alathar-ly-tdfqat-althwylat-aly-awkranya-wasya-alwsty

17. سهير الشربيني. (12 02, 2023). *أبعاد تأثير حرب أوكرانيا على الاقتصاد الروسي*. تاريخ الاسترداد 01 06, 2024، من انتريجيونال للتحليلات الاستراتيجية: https://www.interregional.com/article/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84:/416/Ar

18. صفوان جولاق. (24 08, 2023). *عام ونصف على حرب أوكرانيا.. تداعيات مخيفة ومعان جديدة للاستقلال*. تاريخ الاسترداد 01 06, 2024، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/politics/2023/8/24/%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%88%D9%86%D8%B5%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-

%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA

19.ليان عودة. (20 05, 2020). *أبرز 10 حقائق عن الاقتصاد الروسي.. تعرف عليها*. تاريخ الاسترداد 22 04, 2024، من العربية:
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2017/05/30/%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-10-%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9

20.مجلس الاعمال الروسي السوري. (2004). *معلومات عامة عن روسيا*. تاريخ الاسترداد 04 22, 2024، من RUSSIASYRIA: https://russia-&act=365&cat=365&ser=1&lang=1&dir=docs&ex=2&syria.ru/index.php?page=show

21.مُحَمَّد فوزي. (28 10, 2022). *ما أبعاد الموقف الجزائري من الحرب الأوكرانية*. تاريخ الاسترداد 2024 05, 2024، من الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين: https://apa-inter.com/post.php?id=5139

– المراجع باللغة الأجنبية

1. garette, B. (1996). *les stratégies d'alliances* . Paris: édition d'organisation .
2. Peter, L., & A.Pugel, T. (1996). Economie internationa. *Economica* . paris: 10èmeédition.
3. UNCTAD .(2009) .World Investment Report . *Transnational Corporation* . New York And Geneva ،United Nations: Agricultural Production And Devlopment.

الملحق (01) : التصريح الشرفي.

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ... 2020

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): بن ابراج الجوزي إلياس الصفة: طالب. أستاذ. باحث ..... طالب .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2896959 والصادرة بتاريخ: 2023/03/12

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على توجهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة - مع إشارة لحالة الجزائر .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 04/06/2024

توقيع المعني (ة)